

٢١٧

المختار للفتاوى، تأليف أبي الفضل الموصلي، عبد الله

م. ف

ابن مودود - ٦٨٣ هـ. كتب في القرن التاسع

الهجري تقديرا.

١٣ × ١٨ سم

١٣ س

٦ ٢ ١ ق

٦٢١٨

نسخة حسنة، بأولها وآخرها نقص خطها نسخ

معتاد.

الأعلام ٢٧٩: ٤ بروكلمان/الذيل ٦٥٧: ١

١- المذهب الحنفي، فقه المذاهب الإسلامية

ب - تاريخ النسخ.

أ - المؤلف

ق ١٤٤٤



751A



ومن غير السيلين ان كان نجساً  
 وسأل عن راس الجرح والقيء صلاً  
 الفم الا البلغم وينقض الدم والقيء والصدید  
 وان لم يملأ الفم واذا اختلط الدم بالبصاق  
 فان غلبه او ساواه نقض والاغما ولو الجنون  
 والنوم مضطجعا او متكأ او مستنداً ينقض  
 والنوم قائماً وراكعاً وساجداً او قاعداً ومشي  
 الذكر والمرأة لا ينقض والقحطمة في الصلاة  
 ينقض فرض الفساد المضة والا  
 ستساق وغسل جميع البدن وبسننه  
 ان يغسل يديه ووجهه ويؤذي النجاسة  
 عن بدنه ثم يتوضأ للصلاة ثم يغتسل الماء  
 على جميع بدنه ثلاثاً ويوجهه غيبوبة الحشفة



في شرب أو ذبح على الفاعل والمفعول به والنزال  
المنى على وجه الذوق والشهوة وانقطاع الحيض  
والنفاس ومن استيقظ فوجد في ثيابه  
منياً أو مذيّاً فعليه الغسل وغسل الجمعة  
والعبدان والاحرام سنة ولا تجوز للمحدث  
والجنب مس المصحف الأبقالنه ولا تجوز للجنب  
تواة القدران وتجوز له الذكر والتسبيح و  
الدعاء ولا يدخل المسجد الضرورة و  
الحايض والغنساء كالجنب **فصل** تجوز  
الطهارة بالماء الطاهر في نفسه المظهور لغيره  
كالطهر ماء الغيوب والأبار وان تغتوحت  
بطون المكث وتجوز بماء خالطه شيء طاهر  
غير أحد أصافه كاللبن والتعفوان والا

شنان وماء المدة ولا تجوز بماء غلب عليه  
غيره فانزال عنه طبع الماء كالشربة والخمر  
وماء الورد وتعتبر الغلبة بالأجزاء والماء  
الواكذ اذا وقعت فيه نجاسة لا تجوز الوضوء  
به الا ان يكون عشرة أذرع في عشرة  
وعتمة مالا يحسره بالغرف واذا وقعت  
النجاسة في الماء الجاري ولم يولها اثر جان  
الوضوء منه والاثو طعم اولون اويح وما  
كان مائ المولد من الحيوان مونة في الماء  
لا يفسده وكذا ما ليس له نفس سائلة كالثياب  
وما عداها يفسد الماء التليد والماء المستعمل  
لا يطهر الاحداث وهو ما ازيل به حدث أو  
استعمل على وجه القوبة ويصير مستعملاً اذا



الحيوان  
النبات  
الجمادات

انفصل من العضو وكل اهاب فبع فقد  
طهر الاجلد الادمي ككرامته والخنزير  
لنجاسة عينيه وشعر الميتة وعظمها وعصبها  
وحافرها وقزها طاهر **فصل** واذا وقع في  
البيرونجاسة فاخرجت ثم نوحث طموت  
فان وقع في ابار الفتوات من البعر والودث  
والاخشاء لا ينجسها ما لم يستكثره الناظر  
خره الحمام والقصفور لا يفسدها واذا مات  
في البيرو فارة او عصفورة او نحوهما نوح  
منها عشرون ذلوا الى ثلثين ذلوا الحمام والد  
جاجة ونحوهما اربعين الى ستين ذلوا الى  
والشاة والكلب جميع الماء وان انتفخ الحيوان  
او تفتخ نوح الماء وتعتبر في كل بير ذلواها

واذا لم يمكن اخراج جميع الماء نوح ما يشا  
ذلوا الى ثلثمائة **فصل** شور الادمي  
والفوس وما يؤكل لحم طاهر وشور الكلب  
والخنزير وسباع البهايم نجس وشور  
الهرة والدجاجة المخلاة وسباع الطير  
وسواكن البيوت مكدرة وشور البغل  
والحمير مشكول يتوضأ به ويتيمم عند  
عدم الماء **باب** التيمم  
من لم يقدر على استعمال الماء لبعد ميل او لوض  
او بؤ او خوف عذو او عطش او عدم آلة  
يتيمم بما كان من اجزاء الارض كالتراب  
والدمر والجص والكحل ولا بد فيه من الطهارة  
والنية ويستوي فيه الجنب والمحدث وصفته



أَنْ يَضْرِبَ بِيَدِهِ عَلَى الصَّعِيدِ فَيَنْفُضُهَا  
 ثُمَّ يَمْسَحُ بِهَا وَجْهَهُ ثُمَّ يَضْرِبُهَا كَذَاكَ وَيَمْسَحُ  
 بِكُلِّ كَيْفٍ ظَهْرَهُ ذِرَاعَ الْأُخْرَى وَبِاطْنَيْهَا مَعَ  
 الْمُرْتَقِينَ وَفِي اشْتِرَاطِ الْأَسْتِيعَابِ وَدَايَتَانِ  
 وَتَحْجُوزٍ قَبْلَ الْوَقْتِ وَقَبْلَ طَلَبِ الْمَاءِ وَلَوْ صَلَّى  
 بِالتَّيْمِ ثُمَّ وَجَدَ الْمَاءَ لَمْ يُعَدَّ أَنْ وَجَدَهُ فِي خِلَالِ  
 الصَّلَاةِ تَوْضِئًا وَاسْتَقْبَرُ وَيُصَلِّي بِالتَّيْمِ الْوَاحِدِ  
 مَا شَاءَ كَالْوَضُوءِ وَيُسْتَحَبُّ تَأْخِيرُ الصَّلَاةِ لِمَنْ  
 طَمِعَ فِي الْمَاءِ وَتَحْجُوزُ الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ بِالتَّيْمِ  
 إِذَا خَافَ فُوتَهَا لَوْ تَوْضِئًا وَكَذَاكَ صَلَاةُ الْعَبْدِ  
 وَلَا تَحْجُوزُ الْجُمُعَةُ وَإِنْ خَافَ الْفُوتَ وَلَا الْفُوتُ إِذَا  
 خَافَ فُوتَ الْوَقْتِ وَيَنْقُضُهُ تَوَاقُضُ الْوَضُوءِ  
 وَالْقُدْرَةُ عَلَى الْمَاءِ وَاسْتِعْمَالُهُ صَلَاةُ الْمَسَافِرِ بِالتَّيْمِ  
 رَوَيْتُ الْمَاءَ

٢  
 وَفِي الْمَاءِ فِي دَحْلِهِ لَمْ يُعَدَّ وَمَنْ غَلَبَ عَلَيْهِ ظَنُّهُ  
 قُبُورِ الْمَاءِ طَلَبَهُ قَبْلَ التَّيْمِ وَيَطْلُبُ الْمَاءَ مِنْ  
 دَقِيقَةٍ فَإِنْ مَنَعَهُ تَيْمُهُ وَيَسْتَتِيهِ الْمَاءُ بِثَمَنِ  
 الْمُسَدِّ وَلَا يَحْبُ عَلَيْهِ أَنْ يَسْتَتِيهِ بِالْأَثَرِ وَلَا يَجْمَعُ  
 بَيْنَ الْوَضُوءِ وَالتَّيْمِ فَمَنْ كَانَ بِهِ جَوَاحِثُ غَسَلَ  
 بَدَنَهُ الْأَمْوَضِعَ وَلَا يَتَيَّمُ لَهَا

### بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْخَفِيِّينَ

وَتَحْجُوزُ لِمَنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ الْوَضُوءُ لَا الْغُسْلَ  
 وَيُسْتَحَبُّ لِبَسَمِهَا عَلَى طَهَارَةٍ كَامِلَةٍ وَيَمْسَحُ  
 الْمُقِيمُ يَوْمًا وَلَيْلَةً وَالْمَسَافِرُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهَا  
 مِنْ عَقِيبِ الْحَدِيثِ بَعْدَ اللَّبْسِ وَالْمَسْحِ عَلَى ظَاهِرِيهَا  
 وَفَرْضُهُ مَقْدَارُ ثَلَاثَةِ أَصَابِعٍ مِنْ أَصَابِعِ الْيَدِ وَ  
 الثَّلَاثَةُ أَنْ يَبْدَأَ مِنْ أَصَابِعِ الْوَجَدِ إِلَى السَّاقِ



ولا يجوز على خوف فيه خرق يبين منه مقدار  
ثلاثة اصابع من اصابع الوجه الصغير وتجمع  
خودق كل خوف على حدته ويجوز المسح على  
الجودق فوق الخوف وعلى الجودقين اذا كانا  
جانبين او مجلدين او متعلقين وينقص ما  
ينقص الوضوء ونوع الخوف منهي المدة فاذا  
مضت المدة نزعها وغسل رجليه وخودق  
القدم الى ساق الخوف نزع مسح مسافرا ثم  
اقام يعدي يوم وليلة نزع وقبذ ركعتي يوم صا  
وليلة مسح مقيم ثم سافر قبل يوم وليلة  
ثم مدة المسافر ولا يجوز المسح على العمامة و  
القلنسوة والبرقع والثقازين ويجوز على  
الجباير وان شذها على غير وضوء فان سقطت

عن غيب بوء لم يبطل وان سقطت عن بوء  
بطل اقتصد وعصب يده بمسح على جميع  
العصاب مع فوجتها ان ضره حلا وكذا  
الجراحات والثودح وضع شقاق رجله  
دواء لا يصل الماء تحته يجري الماء على ظاهريه  
هو الدواء **باب ما ما** **الحيض**  
وهو الدم الذي تنصير المرأة به بالغه واقله  
ثلاثة ايام ولياليها والثره عشرة ايام يليها  
وما نقص عن اقلها وزاد على الثره وما تراه المرأة  
الحاملا استحاضة لا يمنع الصوم والصلوة و  
الوطي وما تراه المرأة من اللون في مدة حيضها  
حيض حتى تروى البياض الخالص وكذا الطهر المختل  
في المدة وهو يسقط عن الحيض الصلوة اصابه



ويُحَرِّمُ عَلَيْهَا الصَّوْمَ فَتَقْضِيهِ وَتُحَرِّمُ عَلَيْهَا  
وَيَكْفُرُ مُسْتَحْلَةً وَيُسْتَمْتَعُ بِهَا مَا فَوْقَ الْأَرْبَعِ  
وَإِذَا انْقَطَعَ لَاقِلٌ مِنْ عَشْرَةِ أَيَّامٍ لَمْ تَحْجُزْ بِهَا  
لِمَنْ تَغْتَسِلُ أَوْ تَغْضِي عَلَيْهَا وَتَنْتَ صَلَاةً وَإِنْ  
انْقَطَعَ لِعَشْرَةٍ جَازَ بِهَا قَبْلَ الْغَسْلِ وَأَقْلَرُ  
الطَّهْرِ خَمْسَةَ عَشْرَ يَوْمًا وَلَا حَذْلَ لَكُمُوهُ **فصل**  
الْمُسْتَحَاضَةُ وَمَنْ بِهِ سَلْسَلُ الْبُورِ وَانْطِلَاقُ  
الْبَطْنِ وَانْفِلَاقُ الْوَجْهِ وَالْوُضْعُافُ الْيَائِمُ وَالْحُجْمُ  
الَّذِي لَا يُؤْتِي يَتَوَضَّعُونَ لَوْ قَرَّبَتْ كُلُّ صَلَاةٍ وَيَصَلُّونَ  
بِهِ مَا شَاءُوا فَإِذَا خَرَجَ الْوَقْتُ بَطَلَتْ صَلَاتُهُمْ فَيَتَوَضَّعُونَ  
لِصَلَاةٍ أُخْرَى وَالْمَعْدُورُ هُوَ الَّذِي لَا  
يَحْضُرُ عَلَيْهِ وَتَنْتَ صَلَاةُ الْأَوَّلِ وَالْحَدَثُ الَّذِي يُبْتَلَى بِهِ  
مَوْجُودٌ وَإِذَا زَادَ الدَّمُ عَلَى الْعَشْرَةِ وَلَهَا عَادَةٌ

مَعْدُودَةٌ فَالزَّائِدُ عَلَيْهَا اسْتَحَاضَةٌ وَإِذَا  
بَلَغَتْ مُسْتَحَاضَةٌ فَحِيضُهَا عَشْرَةٌ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ  
وَالْبَاقِي اسْتَحَاضَةٌ **فصل** النَّفَاسُ هُوَ الدَّمُ  
الْحَارِجُ عَقِيبَ الْوِلَادَةِ فَلَا حَذْلَ لِقَلْبِهِ وَكَثْرَتُهُ  
أَرْبَعُونَ يَوْمًا فَإِذَا جَاوَزَ الدَّمُ الْأَرْبَعِينَ  
وَلَهَا عَادَةٌ فَالزَّائِدُ عَلَيْهَا اسْتَحَاضَةٌ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ  
لَهَا عَادَةٌ فَنَفَاسُهَا أَرْبَعُونَ يَوْمًا وَالنَّفَاسُ فِي  
التَّوْمِينِ عَقِيبَ الْأَوْرِ وَالسَّقَطَانِ اسْتِثْنَانِ بَعْضُ  
خَلْقِهِ وَلَدٌ **باب** **الْأَبْجَاسِ وَتَطْهِيرِهَا**  
الْأَبْجَاسُ غَلِيظَةٌ وَخَفِيفَةٌ فَالْمَانِعُ مِنَ الْغَلِيظَةِ  
أَنْ يَزِيدَ عَلَى قَدْرِ الدَّوْهِمْ مَسَاحَةٌ أَنْ كَانَ مَا يَنْعَا  
وَوَزْنَانِ كَانَ كَثِيفًا وَالْمَانِعُ مِنَ الْخَفِيفَةِ أَنْ  
يَبْلُغَ رُبْعَ الثَّوْبِ وَكُلُّ مَا تَخْرُجُ مِنْ بَدَنِ الْإِنْسَانِ



موجب للتطهير فنجاسة غليظة وكذا الوش  
والاخشا وبول الفارة والصغير كل او لم يأكل  
والحنى نجس يفسد طهره ويجز والفول في  
يابسه واذا اصاب الخف نجاسة لها جوم  
كالودن فحرف فذلك بالارض جاز والوطب  
وما لا جوم له كالحجر لا يجوز الا الفسد والسيف  
والحجارة يكتفى بمسحها فيها واذا اصاب الارض  
نجاسة فذهب اثرها جازت الصلوة عليها  
دون التيمم وبول ياكل لحمه وبول الفرس  
ودم السمك ولعاب البغل والحمار وخرو ما لا  
يؤكل لحمه من الطيور نجاسة مخوفة وخرو ما  
يؤكل لحمه من الطيور طاهر الا الدجاجة والبط  
فنجاسته معلنة واذا انتضح عليه البول مثله

٧  
الابو فليس بشيء ويجوز زوال النجاسة  
بالماء وبكل ما يبيع طاهر كالخمر وما الورق  
فان كان له عين مريضة فطهارتها  
بالماء زوالها ولا يضر بقا اثر يشق زواله  
وما ليس بمؤيثة فطهارتها ان يغلب على الظن  
طهارته ويقدر بالثلاث او بالسبع قطعاً للوسوسة  
ولذلك في التنجاء ولا بد من العصير في كل مرة  
والتنجاء سنة من كل ما يخرج من السيلين  
الا البول ويجوز بالحجر وما يقوم مقامه بمسحه حتى  
ينقيه والفسد افسد فاذا تعذر النجاسة المحيطة  
لم تجز الا الفسد ولا يستنجي بيمينه ولا بطعام  
ولا روث ولا عظم ويكره استقبال القبلة واستدبارها  
في الخلاء **كتاب الصلوة**



وقت الفجر اذا طلع الفجر الثاني المعتدض الى طلوع  
 الشمس فيبدخد وقت الظهور من ذوالالشمس  
 الى ان يبلغ الظل مثليه يسوي في الزوال  
 فيبدخد وقت العصور حتى تغيب الشمس فيبدخد  
 وقت المغرب حتى تغيب الشفق الابيض فيبدخد  
 وقت العشاء والوتر حتى يطلع الفجر ويقدم  
 العشاء على الوتر ويستحب الاسفار بالفجر  
 والابواب بالظهور في الصيف وتقدمها في الشتاء  
 وتأخير العصور لم تتغير الشمس وتغير المغرب  
 وتأخير العشاء الى ثلث الليل ويستحب في الوتر  
 آخر الليل فان لم ينشأ بالانتباه او ثراولة ويستحب  
 تأخير الفجر والظهور والمغرب وتجميع العصور  
 العشاء يوم الغيم **فصل** لا تجوز الصلوة

وتجدد التلاوة وصلوة الجنائز عند طلوع  
 الشمس وزوالها وغروبها الا عصوم يوم عند الغروب  
 ولا يتنقل بعد الفجر حتى تطلع الشمس ولا بعد العصور  
 حتى تغرب ولا بعد طلوع الفجر باكثر من سنة الفجر ولا الشمس  
 قبل المغرب ولا اذا خرج الامام يوم الجمعة ولا قبل  
 صلوة العيد ولا يجمع بين صلوتين في وقت واحد  
 في حضور واستسفر الا بعرفة والمزدرلفة  
 الاذان سنة لقوله ولذا ذكر الله **الاذان** وصفتة معروفة  
 ولا ترجع فيهم والاقامة مثله وهما سنة للصلوات  
 الخمس والجمعة ويزيد في اذان الفجر بعد السلام الصلوة  
 خير من النوم مرتين وفي الاقامة قد قامت الصلوة  
 مرتين ويزيد الاذان ويحمد في الاقامة ويستقبل  
 بها القبلة ويجعل اصبعه في اذنيه ويحول وجهه

في صلاة الاذان والاقامة  
 في صلاة الاذان والاقامة  
 في صلاة الاذان والاقامة  
 في صلاة الاذان والاقامة



يُحْمِلُهَا وَيُشَامِلُهَا بِالصَّلَاةِ وَالْفَلَاحِ وَيَجْلِسُ بَيْنَ الْأَذَانِ  
وَالْإِقَامَةِ إِلَّا فِي الْمَغْرِبِ وَيَكُونُ التَّلَاحُّ فِي الْأَذَانِ وَإِذَا قَالَ  
حَتَّى عَلَى الصَّلَاةِ قَامَ الْأَمَامُ وَالْجَمَاعَةُ وَإِذَا قَالَ قَدْ قَامَتِ  
الصَّلَاةُ كَبَرُوا وَإِنْ كَانَ الْأَمَامُ غَائِبًا وَهُوَ الْمُؤَذِّنُ  
لَا يَقْرَأُونَ حَتَّى يَحْضُرَ وَيُؤَذِّنُ لِلْمَغَائِبَةِ وَيُقِيمُ وَالْأَوْدُنُ  
لِلصَّلَاةِ قَبْلَ وَقْتِهَا وَلَا يَنْكَلِمُ فِي الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ وَيُؤَذِّنُ  
وَيُقِيمُ عَلَى طَهَارَةٍ وَيَكُونُ الْأَذَانُ لِلْجَنِبِ وَإِقَامَةُ الْمَحْدَثِ

### باب مَا يَفْعَلُ قَبْلَ الصَّلَاةِ

وَهِيَ سِتْرٌ فَرَايَضُ طَهَارَةِ الْبَدَنِ مِنَ الْبَخَاسِئِينَ وَطَهَارَةِ  
الثَّوْبِ وَطَهَارَةِ الْمَكَانِ وَسِتْرُ الْغُورَةِ وَيَسْقُبُ الْقِبْلَةَ  
وَالنِّيَّةُ وَالْوَقْتُ وَعَوْرَةُ الرَّجُلِ مَا تَحْتَ سِتْرَتِهِ  
إِلَى تَحْتِ رُكْبَتَيْهِ وَكَذَلِكَ الْأَمَةُ وَظَهْرُهَا وَبَطْنُهَا وَعَوْرَةُ  
وَجَمِيعُ الْحَذَرِ عَوْرَةُ الْأَوْجُهَاتِ وَكَيْفَ وَفِي قَدَمَيْهَا وَتَرْكُهَا

وَمَنْ كَانَ بِمَكَّةَ فَغَدَضَهُ أَصَابَهُ عَيْنُ التَّلْبِيَةِ وَمَنْ كَانَ  
نَائِيًا عَنْهَا فَأَصَابَهُ جَهْتُهَا وَمَنْ كَانَ خَائِفًا  
يُصَلِّي إِلَى جِهَةٍ قَدَرَتْ وَأَنْ اشْتَبَهَتْ عَلَيْهِ  
الْقِبْلَةُ وَلَيْسَ لَهُ مِنْ تَسَالُفِ اجْتِهَادِ صَلَاتِهِ وَلَا  
يُعِيدُ أَنْ أَخْطَأَ فَإِنْ عَلِمَ بِالْخَطَايَا وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ  
اسْتَدَارَ وَبَنَى وَأَنْ صَلَّى بِغَيْرِ اجْتِهَادٍ فَأَخْطَأَ  
أَعَادَ وَالْأَفْلَاوِي يُنَوِي الصَّلَاةَ الَّتِي يَدْخُلُ فِيهَا  
نِيَّةً مُتَّصِلَةً بِالْتَحْرِيمَةِ وَهَذَا أَنْ يَعْلَمَ بِقَلْبِهِ أَيْ  
صَلَاةً يُحْتَكِمُ فِيهَا وَلَا يُعْتَدُّ بِاللِّسَانِ وَأَنْ كَانَ  
مَأْمُورًا يَنْوِي الصَّلَاةَ وَالْمَتَابِعَةَ وَأَنْ لَمْ يَجِدْ مَا  
يُؤْذِلُ الْبَخَاسِيَةَ صَلَّى مَعَهَا وَلَمْ يُعَذِّدْ وَمَنْ لَمْ يَجِدْ ثَوْبًا  
صَلَّى عُورِيَانَا قَاعِدًا مُؤَمِّيًا وَهُوَ أَفْضَلُ

### باب الْأَفْعَالُ فِي الصَّلَاةِ

وَيُحْمِلُهَا وَيُشَامِلُهَا بِالصَّلَاةِ وَالْفَلَاحِ وَيَجْلِسُ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ إِلَّا فِي الْمَغْرِبِ وَيَكُونُ التَّلَاحُّ فِي الْأَذَانِ وَإِذَا قَالَ حَتَّى عَلَى الصَّلَاةِ قَامَ الْأَمَامُ وَالْجَمَاعَةُ وَإِذَا قَالَ قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ كَبَرُوا وَإِنْ كَانَ الْأَمَامُ غَائِبًا وَهُوَ الْمُؤَذِّنُ لَا يَقْرَأُونَ حَتَّى يَحْضُرَ وَيُؤَذِّنُ لِلْمَغَائِبَةِ وَيُقِيمُ وَالْأَوْدُنُ لِلصَّلَاةِ قَبْلَ وَقْتِهَا وَلَا يَنْكَلِمُ فِي الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ وَيُؤَذِّنُ وَيُقِيمُ عَلَى طَهَارَةٍ وَيَكُونُ الْأَذَانُ لِلْجَنِبِ وَإِقَامَةُ الْمَحْدَثِ



يَنْبَغِي لِلْمُصَلِّي أَنْ تَخْشَعَ فِي صَلَاتِهِ وَيَكُونَ نَظَرُهُ  
إِلَى مَوْضِعِ سُجُودِهِ وَمَنْ أَرَادَ الْخُورَ فِي الصَّلَاةِ  
كَثُرَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ لِحَاذِي إِمَامِهِ شَحْمَتِي أَذْنِيهِ وَلَا  
يُؤْفَعُهَا فِي تَكْبِيرِهِ سِوَاهَا ثُمَّ يَعْتَمِدُ بِمِيمِنِهِ عَلَى رُشْخِ  
يَسَارِهِ تَحْتَ سِتْرَتِهِ وَيَقُولُ سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ إِلَى آخِرِهِ  
وَيَتَعَوَّذُ وَيَقُولُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَيُخْفِيهِ  
ثُمَّ إِنْ كَانَ أَمَامًا جَهْدًا بِالنَّوَاةِ فِي الْفَجْرِ وَالْأُولَيْنِ فِي  
الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ وَفِي الْجُمُعَةِ وَالْعِيدَيْنِ وَإِنْ كَانَ  
مُسْتَفِدًّا إِنْ شَاءَ جَهْدًا وَإِنْ شَاءَ خَافَتْ وَإِنْ كَانَ  
مُأَخَّرًا لَا يَتَذَرُ وَيُخْفِي الْإِمَامَ أَمِينَ فَإِذَا أَرَادَ الْوُكُوعَ  
كَثُرَ وَرَكَعَ وَوَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ وَفَرَجَ أَصَابِعَهُ  
وَيُسَيِّطُ ظَهْرَهُ وَلَا يَرْفَعُ رَأْسَهُ وَلَا يُدَلِّسُهُ وَقَالَ  
سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ ثَلَاثًا ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ وَيَقُولُ سَمِعَ اللَّهُ

هذا هو السجدة  
التي هي في الصلاة  
وغيرها

لِيُحْمَدَهُ وَيَقُولَ الْمُؤْتَمِرُ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ ثُمَّ يَكْبُرُ  
وَيَسْجُدُ عَلَى أُنْفِهِ وَجَنْبَتَيْهِ وَيَضَعُ يَدَيْهِ حِذَاءَ  
أُذُنَيْهِ وَيَبْدِي ضَبْعَيْهِ وَلَا يَفْتَرِشُ ذِرَاعَيْهِ  
وَيَقُولُ سَمِعَ اللَّهُ سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى ثَلَاثًا يَكُونُ  
وَيَرْفَعُ رَأْسَهُ وَيَجْلِسُ ثُمَّ يَكْبُرُ وَيَسْجُدُ وَيَتَخَفَضُ  
فَائِمًا وَيَعْمَلُ لَكَ فِي الدُّكَّةِ الثَّانِيَةِ سِتْرًا فِي الْاِقْتِنَاجِ  
وَالْتَعَوُّذِ فَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ فِيهَا مِنَ السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ  
اِفْتَرَشَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى فَجَلَسَ عَلَيْهَا وَنَضَبَ الْيُمْنَى  
وَنَشَهَدَ الشَّحَاتِ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتِ وَالطَّيِّبَاتِ  
السَّلَامَ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ  
السَّلَامَ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ أَشْهَدُ  
أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ  
وَيَقُولُ فِيهَا بَعْدَ الْأُولَيْنِ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ وَجَلَسَ

هذا هو السجدة  
التي هي في الصلاة  
وغيرها



فِي اخْرِ الصَّلَاةِ كَمَا بَيَّنَّا وَتَشْهَدُ وَصَلَّى عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى  
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَيَدْعُو بِمَا شَاءَ مَا يَشْبَعُ الْغَاظَ الْقَوَانِ  
 وَالْأَدْعِيَةَ الْمَأْثُورَةَ ثُمَّ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ السَّلَامَ  
 عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَعَنْ يَسَارِهِ كَذَلِكَ **فصل**  
 الْوُتْرُ وَاجِبٌ وَهُوَ ثَلَاثُ رَكَعَاتٍ كَالْمَغْرِبِ وَيَقْرَأُ فِي  
 جَمِيعِهَا وَيَقْنُتُ فِي الثَّلَاثَةِ قَبْلَ الْوُكُوعِ وَيُدْفَعُ يَدَيْهِ  
 وَيَبْكِي ثُمَّ يَقْنُتُ وَلَا تَقْنُتُ فِي غُيُوهَا وَالْقِرَاءَةُ فَرْضٌ  
 فِي الْوُكُوعَيْنِ الْأُولَيَيْنِ سُنَّةٌ فِي الْآخِرَيْنِ وَإِنْ سَبَّحَ فِيهِمَا  
 اجْزَاءَهُ وَمِقدَارُ الشَّرْحِ آيَةٌ فِي كُلِّ رَكَعَةٍ وَالْوَاجِبُ الْقَائِمُ  
 وَسُورَةُ أَوْ ثَلَاثُ آيَاتٍ وَالسُّنَّةُ فِي الْفَجْرِ وَالظُّهْرِ طَوَائِفُ  
 الْمُقْصَدِ وَفِي الْعَصْرِ وَالْعِشَاءِ أَوْ سَاطِطَةٌ وَفِي الْمَغْرِبِ  
 قِصَارَةٌ وَفِي حَمَاءِ الضَّرُورَةِ وَالسَّفَرِ يَقْرَأُ بِقَدْرِ  
 الْحَالِ وَلَا يَتَقَبَّرُ شَيْءٌ مِنَ الْقَوَائِدِ بِشَيْءٍ مِنَ الصَّلَاةِ



وَيَكْرَهُ تَعِينُهُ **فصل** الْجَمَاعَةُ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ  
 وَأَوَّلَى النَّاسِ بِالْإِمَامَةِ أَعْلَمُهُمْ بِالسُّنَنِ ثُمَّ اقْوَامُ  
 ثُمَّ أَوْرَعُهُمْ ثُمَّ أَسَنَّهُمْ ثُمَّ أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا وَلَا  
 يُطْوَلُ بِهِمُ الصَّلَاةُ وَيَكْرَهُ إِمَامَةُ الْعَبْدِ وَالْأَعْمَى  
 وَالْأَعْمَى وَالْأَعْمَى وَالْقَاسِقُ وَوَلَدُ الزَّوْنِ وَالْمُبْتَدِعُ  
 وَلَا تَحْجُزُ إِمَامَةُ النِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ لِلرُّجَالِ  
 وَمَنْ صَلَّى بِوَاحِدَةٍ أَقَامَهُ عَنْ يَمِينِهِ فَإِنْ صَلَّى  
 بِاثْنَيْنِ أَوْ كَثَرٍ تَقَدَّمَ عَلَيْهِمْ وَيُصَلِّي الرُّجَالُ ثُمَّ  
 الصِّبْيَانُ ثُمَّ الْخَتَانُ ثُمَّ النِّسَاءُ وَلَا تَدْخُلُ الْحِمَاةُ  
 فِي صَلَاةِ الرَّجُلِ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَهَا وَإِذَا أَقَامَتْ إِلَى  
 جَنْبِ رَجُلٍ فِي صَلَاةٍ مُشْتَرَكَةٍ فَسَدَتْ صَلَاتُهُ  
 وَيَكْرَهُ لِلنِّسَاءِ حُضُورُ الْجَمَاعَةِ وَأَنْ يُصَلِّيْنَ جَمَاعَةً  
 فَإِنْ فَعَلْنَ تَقَفَ الْإِمَامُ وَسَطْفَيْنِ وَلَا يَتَقَدَّمُ الْبَاطِلُ

قوله اذا عرف الامام فليقل  
 بعد له ان يقول القاء  
 كبرك الحاي احسن  
 عن العياض اذا مشى  
 الصق الثاني الى الصق  
 الاول لاجل الثوابه  
 قصد لوسع موضع  
 فسد صلوة اذا جاء  
 ولم يجد موضعاً في  
 فجد اليه شخص فصلى  
 او وقف عند الحائط  
 زعم علي الصق  
 فاذن فسمع كبر يطلو  
 القاسق فاذن دخل  
 تمت صلواتها فاق



بصاحب العذب ولا القاري بالأمي ولا المكنسي  
بالغويان ولا من يركع ويسجد بالمومي ولا المفترض  
بالمستغفر ولا من يصلي فرضاً آخر ويجوز اقتداء  
المتوضي بالمتيمم والغاسل بالماسح والقيام بالقدر  
والمستغفر بالمفترض ومن علم أن إمامه على غير  
طهارة أعاد ويجوز أن يفتح على إمامه وإن فتح  
على غيره فسدت صلوته ومن أحضر عن القراءة  
اصلاً تقدم غيره جان وإن قنت إمامه في الجرد  
سكت **فصل** يكره للمصلي أن يعثر ثوبه  
أو يقدح أصابعه أو يتخضر أو يعقض شعره  
أو يسند ثوبه أو يلف ثوبه أو يقعي أو يلتفت  
أو يتربع بغير عذر أو يقلب الحصى الضرورية  
أو يرد السلام بلسانه أو بيده أو يطمطئ أو يتشاور

١٢  
أو يغض عينيه أو يعد التسييح أو الآيات والأبواب  
يقدر الحية والعقرب في الصلوة وإن أكل أو شرب  
أو تكلم أو قرأ من المصحف فسدت صلوته وكذلك  
إذا أت أو تأوه أو بكى بصوت الآن يكون من  
ذكر الجنة أو النار وإن سبقه الحدث توضع يمينه  
والأستينافض وإن كان إماماً استخلف  
وإن جن أو نام فاحتلم أو اغشى عليه استقبل وإن  
سبقه الحدث بعد التشهد توضع يمينه وإن  
تعد للحدث تمت صلوته **فصل** يقضي الفايضة  
إذا ذكرها كما فاتت سفر أو حضر أو تقدمها  
على الوقتية إلا أن يخاف فوتها ويؤتي الفوات  
في القضاء ويسقط الترتيب بالنسيان وخوف  
فوت الوقتية وإن تزايد على خمسين إذا سقط التعداد



وَأَتَمَّ تَقْضِ الصَّلَاةِ الْحُسْنَى وَالْوُتْرَ وَسُنَّةَ الْفَجْرِ  
إِذَا قَاتَتْ مَعَهَا وَالْأَرْبَعُ قَبْلَ الظُّهْرِ يُقْضِيهَا بَعْدَهَا  
**باب الفوافل** قَالَ رَسُولُ اللَّهِ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ ثَابَرَ عَلَى ثِنْتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً  
فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ رَكْعَتَيْنِ  
قَبْلَ الْفَجْرِ وَأَرْبَعٌ قَبْلَ الظُّهْرِ وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَهَا وَرَكْعَتَيْنِ  
بَعْدَ الْمَغْرِبِ وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ وَيَسْتَحِبُّ أَنْ  
يَتَطَوَّعَ قَبْلَ الْعَصْرِ أَرْبَعًا وَبَعْدَ الْمَغْرِبِ سِتًّا وَقَبْلَ  
الْعِشَاءِ أَرْبَعًا وَبَعْدَهَا أَرْبَعًا وَيُصَلِّي قَبْلَ الْجُمُعَةِ أَرْبَعًا  
وَبَعْدَهَا أَرْبَعًا وَيَكُونُ التَّطَوُّعُ بِالشُّرُوعِ مُضِيِّتًا  
وَقَضَاءً وَإِنْ افْتَتَحَهُ قَائِمًا ثُمَّ قَعَدَ بغير عَذْرِ جَازٍ  
وَيَكُونُ صَلَاةُ اللَّيْلِ رَكْعَتَانِ بِتَسْلِيمَةٍ أَوْ أَرْبَعٍ أَوْ ثَمَانٍ  
أَوْ ثَمَانِينَ وَلَا يَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ وَفِي النَّهَارِ رَكْعَتَانِ أَوْ أَرْبَعٌ

١٢  
الْأَفْضَلُ فِيهَا الْأَرْبَعُ وَطَوَّلُ الْقِيَامِ أَفْضَلُ مِنْ كَثْرَةِ  
السُّجُودِ وَالْقُدَّةُ وَاجِبَةٌ فِي جَمِيعِ رَكَعَاتِ النَّفْلِ  
**فصل** التَّوَاتُوحِ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ وَيَنْبَغِي أَنْ يَجْتَمَعَ  
النَّاسُ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ بَعْدَ الْعِشَاءِ  
فَيُصَلِّيَ بِهِمْ إِمَامُهُمْ حَتَّى تَوَدَّ بِحَاتٍ كُلُّ تَوَدِّيْحَةٍ  
أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ بِتَسْلِيمَتَيْنِ يَجْلِسُ بَيْنَ كُلِّ تَوَدِّيْحَتَيْنِ  
مَقْدَارَ تَوَدِّيْحَةٍ وَكَذَا بَعْدَ الْخَامِسَةِ ثُمَّ يُتَوَدَّدُ بِهِمْ وَلَا  
يُصَلِّي الْوُتْرَ بِجَمَاعَةٍ إِلَّا فِي رَمَضَانَ وَيَكُونُ قَاعِدًا  
مَعَ الْقُدَّةِ عَلَى الْقِيَامِ وَالسُّنَّةُ تُخْتَمُ بِالْقُدَّاتِ  
فِي التَّوَاتُوحِ مَرَّةً وَاحِدَةً وَالْأَفْضَلُ فِي السُّنَنِ الْمَنْزِلُ  
إِلَّا التَّوَاتُوحَ **فصل** صَلَاةُ كَسُوفِ الشَّمْسِ رَكْعَتَانِ  
كَهَيْئَةِ النَّافِلَةِ وَيُصَلِّي بِهِمْ إِمَامُ الْجُمُعَةِ بِالْأَجْمَلِ وَخُطْبَةٌ  
فَإِنْ لَمْ يَكُنْ صَلَّى النَّاسُ فَوَادِي رَكْعَتَيْنِ أَوْ أَرْبَعًا



وَيَدْعُونَ بَعْدَهَا حَتَّى تَنْجَلِيَ الشَّمْسُ وَفِي خُسُوفِ  
الْقَمَرِ يُصَلِّي كُلُّ وَاحِدَةٍ وَكَذَا فِي الظُّلُمَةِ وَالرَّجْحِ وَ

خَوْفِ الْعَدُوِّ **فصل** لا صلوة في الاستسقاء <sup>وقد استسقاء</sup>  
لكن الدعاء والاستغفار فان صلوا افراد <sup>فان</sup>

وتخرجون ثلثة ايام ولا يخرج معهم اهل الذمة

**باب سجود السهو** ويسجد له

بعد السلام سجدتين ثم يتشهد ويسلم وتجب

اذا زاد في صلوة فعلًا من جنسها او جهل الامام

فيما يخاف به او عكس ولا يلزم لتوكل ذكر الا لقراءة

والتشهد والغنوت وتكبيرات العبد من وان قراء

في القعود او الركوع سجد للسهو وان تشهد في القيام

او الركوع لا يسجد ومن سهى مرارًا اتلفه سجدتان

واذا سهى الامام فسجد سجد المأموم والا فلا وان سهى

المؤمن لا يسجدان والمسبوق سجد مع الامام ثم

يقضي ومن سهى عن القعدة الاولى ثم تذكر وهو

الى القعود اذبت عاد وان كان الى القيام اقرب

لم يعد ويسجد للسهو وان سهى عن الاخيرة فقام

عاد ما لم يسجد فان سجد ضم اليها سادسة

وصارت ثمانية وان قعد مقدار التشهد ثم قام عاد

وسلم وان سجد في الخامسة ثم فوضه فيضيم اليها ركعة

سادسة والركعتان نافلة ويسجد للسهو ومن شغل

فلم يذكر لم صلى وهو اول ما عرض له استقبال وان

كان يعرض له الشغل كثيرا بنى على غالب ظنه فان لم

يكن له ظن بنى على الاقل **باب سجود التلاوة**

وهو واجبت على التالي والسامع في الاعواف

والرعية والنخيل وبنو اسوايل ومريم والا في

وإذا سجد الإمام فليحذر من أن يسجد معه من خلفه من غير أن يسمع من الإمام فإنه يفسد سجدة

وإذا سجد الإمام فليحذر من أن يسجد معه من خلفه من غير أن يسمع من الإمام فإنه يفسد سجدة

وإذا سجد الإمام فليحذر من أن يسجد معه من خلفه من غير أن يسمع من الإمام فإنه يفسد سجدة

وإذا سجد الإمام فليحذر من أن يسجد معه من خلفه من غير أن يسمع من الإمام فإنه يفسد سجدة

وإذا سجد الإمام فليحذر من أن يسجد معه من خلفه من غير أن يسمع من الإمام فإنه يفسد سجدة



الحج والفرقان والنمل والم تنزيل وروح السجدة  
والنجم والانشقاق والعلق وشرايطها كشرائط  
الصلوة وتقضي فان تلاها الامام سجدها والمأموم  
فان تلاها المأموم لم يسجد اها فان سمعها من ليس  
في الصلوة سجدها وان سمعها المصلي ممن ليس معه  
في الصلوة سجدها بعد الصلوة ومن تلاها في الصلوة  
فلم يسجد اها فيها سقطت ومن كثر آية سجدة في  
مكان تكفيه سجدة واذا اراد السجود كثر وسجد  
ثم كثر ورفع راسه **باب** **صلوة المريض**  
اذا عجز عن القيام صلى قاعدا يركع ويسجد او موطئا  
ان عجز عنها فان رفع الى راسه شيئا يسجد عليه  
ان خفض راسه جان والأفلاوان عجز عن القعود  
او من مستلقيا او على جنبه وان عجز عن الركوع

هذا الحديث في نسخة بخط الشيخ  
في نسخة بخط الشيخ في نسخة بخط الشيخ

والسجود وقدر على القيام او من قاعدا فان عجز  
عن الايام آخر الصلوة ولا يؤمن بعينه ولا بقلبه  
ولا بحاجبه ولو صلى بعض صلواته قائما ثم عجز  
فهو كالعجز قبل الشروع ولو شرع قاعدا ثم قدر  
على القيام بنى ولو شرع موطئا ثم قدر على الركوع  
والسجود استقبل ومن انعم عليه او جن خمس  
صلوات قضاها ولا يقضي اكثر من ذلك ومن  
خاف زيادة مرضه بقيامه صلى قاعدا

**باب** **صلوة للمساافر**  
وفوضه في كل رباعية ركعتان ويصير مسافرا  
اذا فارق بيوت المصر قاصدا مسجدة ثلاثة  
ايام ولياليها فسمي الابل ويعتبر في الجبل ما يلبس  
به وفي البحر اعتدال الرياح ولا يزال على حكم

ويصل في كل ركعة  
بعضها على بعض  
بعضها على بعض

ولكن ان كان لا يستطيع  
فقد اراد من نفسه او بغيره  
فقد اراد من نفسه او بغيره



السفر حتى يدخل مضره او ينوي اقامة عشرة  
يوماً في مضر او قرية وان نوى اقل من ذلك فهو  
مسافر وان طال مقامه ومن لزم طاعة غيره  
كالعسكر والعبد يصير مسافراً بسفوره مقيماً باقاً  
متمه والمسافر يصير مقيماً بالنية الا العسكر اذا  
دخل دار الحرب او حاصر موضعاً ونية الاقامة  
من اهل الاحبية صحيحة واذا نوى ان يقيم بموضعين  
لا يصح الا ان يبيت باحدهما والمعتد في تغيب الفرض  
قصر او اتماماً آخر الوقت ولا يجوز اقتداء المسافر  
بالمقيم خارج الوقت فان اقتداه في الوقت اتم  
الصلوة فان اتمه سلم على ركعتين واتم المقيم و  
العاصي والمطيع في الركعتين سواء **باب الجمعة**  
ولا تجب الا على الاحزاب الاصحاء المقيمين بالامصار

17  
ولا تقام الا في الامصار او مصلاة وهو ما واجتمع  
اهله في الكبر مساجده لم يسعهم ولا يذم السلطان  
او نائبه وقتها وقت الظهر ولا يجوز الا بالخطبة  
تخطب الامام قبل الصلوة خطبتين يفصل بينهما  
بقعدة وان اقتصر على ذكر الله تعالى جاز والا فلي  
ان تخطب قائماً طاهراً ولا بد من الجماعة واقبلهم  
ثلاثة والامام ومن لا يجب عليه الجمعة اذا صلاها  
اجزأه عن الظهر فان اتم فيها جاز ومن صلى الظهر  
يوم الجمعة بغير عذر جاز ويكوه فان شاء ان يصلي  
لجمعة بطلت ظهره بالسعي ونكوه لاصحاب العذر  
ان يصلوا الظهر يوم الجمعة في المصير واذا خرج الامام  
يوم الجمعة استقبله الناس واستمعوا وانصتوا  
واذا اذن الاذان الاول توجهوا الى الجمعة واذا



صعد الامام المنبر جلس واذن المؤذنون بين  
يديه الاذان الثاني فاذا اتم الخطبة اقاموا

### باب صلوة العيدين

وتجب على من تجب عليه الجمعة وشرايطها كشرايطها  
الا الخطبة ويستحب يوم الفطر للانسان ان يفتسل  
ويستاك ويتطيب ويلبس احسن ثيابه ويخرج صدقة  
الفطر ويأكل شيا ثم يتوجه الى المصلى ووقت الصلوة  
من ارتفاع الشمس الى زوالها ويصلي الامام بالناس  
ركعتين يكبر تكبيرة الافتتاح وثلاثا بعدها ثم يقرأ  
فاتحة الكتاب وسورة ثم يكبر ويكبر ويبدأ في  
الثانية بالقراءة ثم يكبر ثلاثا واخري للركوع ويرفع  
يديه في الزايد ويخطب بعد الصلوة خطبتين يعلم  
الناس فيها صدقة الفطر وان لم يخطب اساء وجاز

الصلوة فان شهد بؤدية الهلال بعد الزوال  
صلاتها من الغد ولا يصلوها بعدة ويستحب يوم  
الاضحى ما يستحب يوم الفطر الا انه يؤخر الاكل بعد  
الصلوة ويكتب في طريق المصلى جهدا ويصليها كصلوة  
الفطر ثم يخطب يعلم الناس الاضحية وتكبير التشويق  
فان لم يصلوها اذلي يوم صلواتها من الغد وبعدة  
والعذر وعدمه سواء وتكبير التشويق الله اكبر  
الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد  
واجبت عقيب الصلوات المفروضة في جماعات  
الرجال المقيمين بالامصار عقيب صلوة الفجر يوم  
عرفة الى عقيب صلوة العشاء يوم النحر  
باب صلوة الخريف وهما ركعتان  
الامام الناس على طايفتين طايفة امام العدة وطايفة



يُصَلِّي بِهِمْ رُكْعَةً إِنْ كَانَ مُسَافِرًا أَوْ رُكْعَتَيْنِ إِنْ كَانَ  
 مَقِيمًا وَتَمَحُّضُ إِلَى وَجْهِ الْعَدْوِ وَتَجْمِي تِلْكَ الطَّائِفَةُ  
 فَيُصَلِّي بِهِمْ بَاقِيَ الصَّلَاةِ وَيُسَلِّمُ وَحْدَةً وَيَذْهَبُونَ  
 إِلَى وَجْهِ الْعَدْوِ وَتَأْتِي الْأُولَى فَيَتِمُّونَ صَلَاتَهُمْ  
 بِغَيْرِ قِرَاءَةٍ وَيُسَلِّمُونَ وَيَذْهَبُونَ وَتَأْتِي الْأُخْرَى  
 فَيَتِمُّونَ صَلَاتَهُمْ بِقِرَاءَةٍ وَيُسَلِّمُونَ وَفِي الْمَغْرِبِ  
 يُصَلِّي بِالْأُولَى رُكْعَتَيْنِ وَبِالثَّانِيَةِ رُكْعَةً وَمَنْ  
 قَاتَلَ أَوْ رَكِبَ فَسَدَّتْ صَلَاتُهُ فَإِذَا اشْتَدَّ الْخَوْفُ  
 صَلَّوْا رُبَاعًا وَحَدَّثُوا نِيُومِيُونَ إِلَى أَيْ جِهَةٍ قَدَرُوا  
 وَلَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ مَا شَبَّاهُ وَخَوْفُ السَّبْعِ كَالْعَدْوِ  
**بَابُ الصَّلَاةِ فِي اللَّعْبَةِ**  
 تَجُوزُ فَوْضُ الصَّلَاةِ وَنَفْلُهَا فِي اللَّعْبَةِ وَفَوْقَهَا إِنْ  
 قَامَ الْإِمَامُ فِي اللَّعْبَةِ وَتَحْلُقُ الْمُقْتَدِرُونَ حَوْلَهَا جَانِ

وَأَنْ كَانَ نَوَامِعُهُ جَانِ الْأَمْنِ يَحْفَظُهَا إِلَى وَجْهِ  
 الْإِمَامِ وَإِذَا صَلَّى الْإِمَامُ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ تَحْلُقُ  
 النَّاسُ حَوْلَ اللَّعْبَةِ وَصَلُّوا بِصَلَاتِهِ وَمَنْ كَانَ  
 مِنْهُمْ أَقْرَبَ إِلَى اللَّعْبَةِ مِنْهُ جَارَتْ صَلَاتُهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ  
 فِي جَانِبِهَا **بَابُ الْخَبَائِصِ** وَمَنْ  
 اخْتَضَرَ وَجْهَهُ إِلَى الْقِبْلَةِ عَلَى شَقِّهِ الْإِيْمَنِ وَلَقِّنَ  
 الشَّهَادَةَ فَإِذَا مَاتَ شَدَّ الْحَبْلَ وَنَحَضُوا عَلَيْهِ  
 وَيُسَبِّحُ تَعْبِيدَ دَفْنِهِ وَتَجِبُ غَسَلُهُ وَجُوبُ كَفَائِهِ  
 وَتَجِبُ دَلْلُ الْفَسَادِ وَيُوضَعُ عَلَى نَحْتِ نَحْوِ وَتَوَاوَى  
 يَسْتَرْعُونَ تَمَّ وَيُوضَأُ لِلصَّلَاةِ إِلَّا الْمَضْمُضَةَ وَالْأَ  
 تَسْتَنْشِقُ وَيُغْلَى الْمَاءُ بِالسِّدْرِ أَوْ بِالْحَوْضِ إِنْ  
 وَجَدَ وَيَغْسِلُ رَأْسَهُ وَجَبَّتْ بِالْخَطِيئَةِ مَنْ يَمْسُحُ بِشَيْءٍ  
 وَلَا يُؤْخَذُ شَيْءٌ مِنْ شَعْرَةٍ وَطُفْرَةٍ وَلَا تَحْتَنُّ وَيُضَجُّ

قَالَ النَّبِيُّ أَخَذَ الْأَجْرَ  
 لِقَوْلِهِ لَيْسَ



على شقه الايسر ويغسل حتى يعلم وضوء الماء  
 تحته ثم يجمع على شقه الايمن فيغسل كذلك  
 ثم يجلسه ويمسح بطنه فان خرج منه شيء غسله  
 ولا يعيد غسله ثم ينشفه بمحرقه ويجعل الحنوط  
 على راسه وحجته والكافور على مساجده ثم يكفنه  
 في ثلثة اثواب بيض مجردة قميص وازار ولغافه وهذا  
 الكفن الستة يقيض اولاهو من المنكب الى القدم  
 ويوضع على الازار وهو من القرون الى القدم ويعطف  
 عليه من قبل اليسار ثم من قبل اليمين ثم اللغافه  
 كذلك وهو من القرون الى القدم فان اقتصر واعلى ازار  
 ولغافه جاز ولا يقتصر على واحد الا عند الضرورة  
 ويعتقد الكفن ان خاف انتشاره ولا يكفن الا فيما يجوز  
 لبسه له وكفن المداة كذلك ونوا دخان وخرقة تربط

في ثلثة اثواب بيض مجردة قميص وازار ولغافه

ما رواه ابو داود  
 عن ابن عمر  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم

فوق ثديها فان اقتصر واعلى ثوبين وخارجان  
 ويجعل شعرها صغيرتين على صدرها فوق  
 القميص تحت اللغافه **فصل** الصلوة عليه  
 فوضي كفاية واولى الناس بالامامة فيها السلطان  
 ثم القاضي ثم امام الحن ثم الاوليا الاقرب فالاقرب  
 ثم الاقرب فانهم يقدّم على الابن وللولى ان يصلى ان  
 صلى غير السلطان او القاضي فان صلى الولي فليس  
 بعده ان يصلى بعده وان دفن بغير صلوة صلى  
 على قبره ما لم يغلب على الظن تفتحه ويقوم الامام  
 حذاء الصدر للوجه والمواة والصلوة اربع تكبيرات  
 لا يرفع يديه فيها بحمد الله بعد الاولى ويصلى على  
 نبيه بعد الثانية ويدعو لنفسه والميت والمؤمنين  
 بعد الثالثة ويسلم بعد الداعية ويقول في الصبي بعد

ما رواه ابو داود  
 عن ابن عمر  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم

ما رواه ابو داود  
 عن ابن عمر  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم



الثالثة اللهم اجعل لنا فرطاً ودخراً شافعاً <sup>مشفعاً</sup>  
ولا قراًة فيها ولا تشهد ومن استشهد وهو ان  
له صوت شتى وغسل وصلى عليه والا اذني  
في خرقه ولم يصل عليه واذا احملاه على سريه  
اخذوا بقوايمه الاربع واسرعوا به دون  
الحطب فاذا وصلوا قبره كرهه لهم ان يقعدوا  
قبل ان يوضع على الارض والمشى خلف الحنازة  
اولى وتحفر القبر ويلحد ويدخل الميت  
من جهة القبلة ويقول واضوع بسم الله  
وعلى ملة رسول الله ويوجهه الى القبلة  
ويسبح قبر المرأة ويسوي اللبن على اللحد ثم  
يهاك التراب عليه ويسلم القبر ويكده بناؤه  
بالجص والاجر والخشب ولا يدفن اثنان

في قبر واحد الا للضرورة ويكده ويطي  
القبر والجلوس والنوم عليه والصلوة عنده  
واذا مات للمسلم قريب كافر غسله كغسل  
الثوب النجس ويلبسه في ثوب ويلقيه في  
حفرة والادفع في اهل دينه والداعلم  
**باب الشهيد** وهو من  
قتله المشركون او وجد في المعركة جريحاً  
او قتله المسلمون ظلماً ولم تحب فيه مال  
فانه لا يغسل ان كان عاتلاً بالغا طاهراً  
ويصلى عليه ويكفن في ثيابه وينقضى ويؤاد  
مراعاة لكفن السمة وينزع عنه الفرو والخش  
فان الكرا وشوب او يداوى او اوصى بائناً  
الدنيا او باع او اشتوى او صلى او حمل من



المعركة حيا وادته خيمة او عاش النجوم  
غسل والمقتول حيا او قصاصا يفسد ويصلي  
عليه والبغاة وقطاع الطريق لا يصلي عليهم  
**كتاب دفع الظلمة الزكاة**  
ولا تجب الا على الحر المسلم العاقل البالغ اذا  
ملك نصا با خاليا عن الدين فاضلا عن الحول  
الاصلي ملكا تاما في طو في الحول ولا يجوز ادائها  
الا بنية مقارئة لعزل الواجب او الاداء ومن  
تصدق بجميع ماله سقطت وان لم ينوها ولا  
زكاة في مال الضمار وتجب في مستفاد المجاهدين  
ويؤكف مع الاصل وتجب في النصاب دون  
العفو وتسقط بهلال النصاب بعد الحول وان  
هلك بعضه سقط حقيقته ويجوز فيها دفع

21  
القيمة ويأخذ المصدق وسط المال ومن ملك  
نصا با فعجل الزكاة قبل الحول سنة او اكثر  
او لنصيب جاز **باب زكاة السرايم**  
السائمة التي تكتفي بالوعى في اكثر الحول والابل  
يتناول البخت والعواب والبقر يتناول  
الجواميس ايضا والغنم للمضان والمعدن **فصل**  
ليس في اقل من خمس من الابل زكاة وفي الحمى  
شاة وفي العشر شاتان وفي الحمى عشرة ثلث شياه  
وفي العشرين اربع شياه وفي خمسين وعشرين  
بنت مخاض وهي التي طعنت في الثانية وفي ست  
وثلاثين بنت لبون وهي التي طعنت في الثالثة  
وفي ست واربعين حقة وهي التي طعنت في  
الرابعة وفي احدى وستين جذعة وهي التي طعنت



في الخامسة وفي سبت وسبعين بنتا لبون وفي  
احدى وتسعين حقتان الى مائة وعشرين  
ثم في الحسبة كالاوّل الى مائة وخمسين  
ففيها حقتان وبنت مخاض الى مائة وخمسين ففيها  
ثلث حقايق ثم في الحسبة كالاوّل الى مائة وخمسين  
وسبعين ففيها ثلث حقايق وبنت مخاض وفي مائة  
وسبت وثمانين ثلث حقايق وبنت لبون وفي  
مائة وسبت وتسعين اربع حقايق الى مائتين  
ثم تستأنف ابدا كما استؤنفت بعد المائة وب  
الحسين **فصل** وليس في اقل من ثلثين من  
البقر شيء وفي ثلثين تبيع او تبعة وهي التي طعنت  
في الثانية وفي اربعين مسنة وهي التي طعنت الثالثة  
وما زاد يحسب الى ستين ففيها تبيعان او تبيعتان

وفي سبعين مسنة وتبيع وفي ثمانين مستتان  
وعلى هذا ينتقل الفرض في كل عشرة من تبيع  
الى مسنة **فصل** ليس في اقل من اربعين شاة  
صدقة وفي اربعين شاة الى مائة واحدى وعشرين  
ففيها شاتان الى مائتين وواحدة ففيها ثلث  
شياه الى اربع مائة ففيها اربع شياه ثم في كل  
مائة شاة وادنى ما يتعلق به الزكوة ويؤخذ  
من الصدقة الثني وهي ما تمت له سنة **فصل**  
من كان له خيل سايمة ذكور واناث او اناث  
ان شاء اعطى عن كل فرس دينار وان شاء  
قومها واعطى من كل مائة درهم خمسة دراهم  
ولا زكوة في البغال والحمير ولا في العوامير و  
العلوفه ولا في الفضلان والحلّان والعجاجير



الآن يكون معها كبار ولا في السائمة المشتركة إلا  
أن يبلغ نصيب كل شريك نصاباً ومن وجب عليه  
سن فلم يوجد عنده اخذ أدنى منه واخذ الفضل  
أو على من ورده الفضل **باب زكوة الذهب والفضة**  
وتجب في مضمونيهما وتبريهما وحليتهما وأبنتهما ذوات  
التجارة أو لم ينو إذا كان نصاباً ويصنع أحدهما إلى  
آخر بالقيمة ونصاب الذهب عشرون مثقالاً وفيه نصف  
مثقال ثم في كل أربع مثاقيل قواطع ونصاب الفواطين  
الفضة مائتا درهم وفيها خمسة دراهم ثم في كل مائة مثقال  
أربعين درهماً درهم وتعتبر فيها الغلبة فإن كانت القواطع  
الغش في عود من أن كانت للفضة هي فضة ولذلك <sup>جسماً</sup> شغل  
الذهب والمعتبر في الدراهم كل عشرة وزن سبعة مثاقيل <sup>من حصة</sup>  
ولا زكوة في الغرور الآن تكون للتجارة وتبلغ قيمتها

نصاباً من أحدهما وتضع قيمتها اليهما **باب زكوة الزروع والثمار**  
ما سقته السماء أو سقي بشحافيه العشرة قلا أو لثراً  
إلا القصب الفارسي والخطب والخشيش وما سقي بالذولاب  
والذالبي نصف العشر ولا سقي في التبن والشعير  
والنخيل مؤنثة والخزج عليه من العبد العشر <sup>خوب</sup>  
قل أو كثر إذا أخذ من أرض العشر والأرض العشوية  
إذا اشتملها ذمي صارت خواجهية والحواجبة لا  
تصير عشوية أصلاً ولا سقي فيما يستخرج من البحر  
ولا ما يوجد في الجبال **باب العاشر**  
وهو نصبة الإمام ليأخذ الصدقات من التجار  
من المسلم ربع العشر <sup>السلطان</sup> ومن الذمي نصف العشر  
ومن الحربي العشر من أكثر تمام الحول أو الفواغ  
من الدين أو قال أديت إلى عاشر آخر أو الفقراء



في المصروف وحلف صدق وكذلك السوايم الا اذا دفعه  
 الى الفقراء والمسلمين والذمي سواء والحرى لا يصدق  
 الا في امهات الاولاد ونعشر قيمة الخمر دون الخنزير  
**باب المعدن** مسلم او ذمي  
 وجد معدن ذهب او فضة او حديد او رصاص  
 او نحاس في ارضه عشر اخوات في خمسة في الباقي له  
 وان وجدته في داره فلا شيء فيه وفي ارضه رواتبان  
 وان وجدته حثرت في دار الاسلام فهي قومي ومن  
 وجد كنزاً فيه علامة المسلمين فهو لقطه والا فخمسة  
 في الباقي له ان لم يكن للارض مالك فان كان فالباقي  
 لاقصى مالك يعرفها **باب مصادر الزكاة**  
 وهم الفقير وهو الذي له ادنى شيء والمسكين  
 هو الذي لا شيء له والعامل على الصدقة يعطى بقدر

عمله ومنقطع الغداة والكاف والمكاتب يعان في كل  
 رقبته والمديون الفقير والمنقطع عن ماله ولما كان  
 ان يعطى جميعهم وله ان يقتصر على احد في ولايتها  
 الى ذمي ولا غني ولا ولد غني صغير ولا مملوك ولا الى  
 بينهما قرابة ولا الى اعلى واسفل اوز وجبة ولا مكاتبه  
 ولا الى هاشمي فان اعطى فقيراً واحداً انصافاً او اكثر  
 جان ويكوه ويجوز دفعها الى من يملك دون  
 النصاب وان كان صحيحاً مكنتها ولو دفعها الى من  
 يظنه فقيراً او كان غنياً او هاشمياً او دفعها في  
 ظلمة فظهر ابوه او ابنته اجزاه وان كان عبده  
 او مكاتبته لم تجزه ويكره نقلها الى بلد آخر الا الى  
 قرابته او من هو اخوه من اهل بلده **باب صدقة الفطر** وهي اجبة

صدقة الفطر  
 على كل مسلم  
 بالغ عاقل  
 حر

يعني وهو العلي

عند الشافعي  
 والاصحاب  
 والحنابلة  
 والشافعية  
 والحنابلة



في كل يوم من رمضان  
 على كل مسلم التكفل بالنصاب فاضلا من حوائجهم  
 لان العبد عليه ان يعيد نفسه واولاده الصغار ويمسكه للخدمة  
 ومدا برة وام ولد له وان كانوا كفارا الا غيرهم نصف  
 صاع من بواود قينة او صاع شعير او دقينة  
 او تمر او زبيب او قينة ذكر والصاع ثمانية اذلال  
 بالعراقي وتجب بطلوع الفجر من يوم الفطر وان قدما  
 جان وان اخرها فعليه اخذ اجزا وان كان للمصغر  
 مال اخرجه منه والمجنون كالصبي

صوم رمضان فريضة على كل مسلم عاقل بالغ  
 اداء وقضاء وصوم التذوي والكفارات واجبت  
 وما سواه تغل وصوم العيدين وايام التشريق  
 حرام وصوم رمضان والنذر المعين بجوزية  
 من الليد والى نصف النهار ومطلق النية ونية النفل

على كل مسلم التكفل بالنصاب فاضلا من حوائجهم  
 لان العبد عليه ان يعيد نفسه واولاده الصغار ويمسكه للخدمة  
 ومدا برة وام ولد له وان كانوا كفارا الا غيرهم نصف  
 صاع من بواود قينة او صاع شعير او دقينة  
 او تمر او زبيب او قينة ذكر والصاع ثمانية اذلال  
 بالعراقي وتجب بطلوع الفجر من يوم الفطر وان قدما  
 جان وان اخرها فعليه اخذ اجزا وان كان للمصغر  
 مال اخرجه منه والمجنون كالصبي

في كل يوم من رمضان  
 على كل مسلم التكفل بالنصاب فاضلا من حوائجهم  
 لان العبد عليه ان يعيد نفسه واولاده الصغار ويمسكه للخدمة  
 ومدا برة وام ولد له وان كانوا كفارا الا غيرهم نصف  
 صاع من بواود قينة او صاع شعير او دقينة  
 او تمر او زبيب او قينة ذكر والصاع ثمانية اذلال  
 بالعراقي وتجب بطلوع الفجر من يوم الفطر وان قدما  
 جان وان اخرها فعليه اخذ اجزا وان كان للمصغر  
 مال اخرجه منه والمجنون كالصبي

والتفدي يجوز بنية من النهار ويجوز صوم رمضان  
 ان قوام واجبا آخر وقع عنه والايقاع عن رمضان  
 ووقت الصوم من طلوع الفجر الثاني الى غروب الشمس  
 وهو الامسكال عن الاكل والشرب والجماع لها اضع  
 النية بشرط الطهارة عن الحيض والتفاس والنية  
 ان يعلم بقلبه انه يصوم وتجب ان يلتزم الناس  
 الهلال في التاسع والعشرون من شعبان وقت  
 الغدوب فان رآه صافوا فان غم عليهم اكلوا  
 ثلثين يوما وان كان بالسماء غيم او غبار قبل شهادة  
 الواحد العدل واجبد والحز والمائة في ذلك سواء  
 فاذا رد القاضي شهادة صام فان افطرقضي ولا  
 كفارة عليه ولا يفطر الا مع الناس فان لم تكن بالسما علة  
 لم يقبل الا شهادة جمع يقع العلم بخبرهم ورواية

وباقي الصوم لا يجوز  
 الا بنية معينة  
 من الليد والتفدي  
 والمشافرة في رمضان  
 ان نومي واجبا اخر







وَيُطْعَمُ وَمَنْ جُنِيَ الشَّهْرُ كُلُّهُ فَلَا قِضَاءَ. وَإِنْ أَفَاقَ  
بَعْضُهُ قِضَاءَ مَا فَاتَهُ وَإِنْ أَغْنَى عَلَيْهِ رَمَضَانَ  
كُلُّهُ قِضَاءُهُ وَيَكُونُ صَوْمُ النَّفْلِ بِالشُّرُوعِ أَدَاءً  
وَقِضَاءً وَإِذَا طَهَرَتِ الْحَائِضُ أَوْ قَدِمَ الْمُسَافِرُ  
أَوْ بَلَغَ الصَّبِيُّ أَوْ أَسْلَمَ الْكَافِرُ فِي بَعْضِ النَّهَارِ  
أَسْأَلَ بَقِيَّتَهُ وَقِضَاءَ رَمَضَانَ إِنْ شَاءَ تَابِعَ  
وَأَنْ شَاءَ فَرَّقَ فَإِنْ جَاءَ رَمَضَانُ آخِرَ صَافَةٍ  
ثُمَّ قِضَاءُ الْأَوَّلِ لِأَعْيُرٍ وَمَنْ نَذَرَ صَوْمَ يَوْمٍ أَوْ عِيدٍ  
وَأَيَّامٍ التَّشْرِيقِ لَزِمَهُ وَيَقْطُرُ وَيَقْضِي وَلَوْ صَامَهَا  
أَجْزَاءَهُ **كِتَابُ** **الاعْتِكَافِ**  
وَمَوْسِمُهُ مَوْكِدَةٌ وَلَا يَجُوزُ أَقَلُّ مِنْ يَوْمٍ هُوَ  
الْبَيْتُ فِي مَسْجِدٍ جَاعِيَةٍ مَعَ الصَّوْمِ وَالْبَيْتَةِ وَالْمَرْأَةِ  
تَعْتَلِفُ فِي بَيْتِهَا وَلَا تَخْرُجُ إِلَّا حَاجَةً الْإِنْسَانِ

وَالْجَمْعُ فَإِنْ خَرَجَ لِقَبْرِ عَذْرَاءٍ سَاعَةً فَسَدَ  
وَيَكُونُ لَهُ الصَّمْتُ وَلَا يَتَكَلَّمُ إِلَّا بِخَيْرٍ وَتَحْتَمِلُ عَلَيْهِ  
الْوُطْئُ وَدَوَائِجُهُ فَإِنْ جَامَعَ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا غَامِدًا  
أَوْ تَائِسِيًّا بَطَلَ وَمَنْ أَوْجَبَ عَلَى نَفْسِهِ اعْتِكَافَ  
أَيَّامٍ لَزِمَهُ بَلَدًا أَوْ مَسَافَةً وَإِنْ نَوَى الْأَيَّامَ  
خَاصَةً صَدَقَ وَيَكُونُ بِالشُّرُوعِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ  
**كِتَابُ** **الْبَهَائِ** **فَرِيضَةٍ**  
الْعَمْرِ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ حُرٍّ عَاقِلٍ بَالِغٍ صَحِيحٍ قَادِرٍ  
عَلَى الزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ وَنَفَقَةِ ذَهَابِهِ وَإِيَابِهِ  
فَاضِلًا عَنْ حَوَائِجِهِ الْأَصْلِيَّةِ وَنَفَقَةِ عِيَالِهِ  
إِلَى حَيْثُ عَوْدِهِ وَيَكُونُ الطَّرِيقُ آمِنًا وَلَا يَحْجُجُ  
الْمَرْأَةُ إِلَّا بِزَوْجٍ أَوْ مُحَرِّمٍ إِذَا كَانَ سَفَرًا وَنَفَقَةُ  
الْمُحَرَّمِ عَلَيْهَا وَتَحْجُجُ مَعَ حُجَّةِ الْإِسْلَامِ بِغَيْرِ إِذْنٍ



زَوْجَهَا وَوَقْتُهِ شَوَّالٌ وَذُو الْقَعْدَةِ وَعَشْرُ  
ذِي الْحِجَّةِ وَيَكُونُ تَقْدِيمُ الْأَحْوَامِ عَلَيْهَا وَيَجُوزُ  
وَالْمَوَاقِيتُ لِلْعَرَاقِيتِينَ ذَاتُ عِرْقٍ وَاللَّسَانِيَّةِينَ  
بِلَحْجَةٍ وَلِلْمَدَنِيِّينَ ذُو الْكَلِيفَةِ وَلِلْمَجْدِيِّينَ قُرُونٌ  
وَاللِّيَمَنِيِّينَ يَلْهَمُ وَلَا يَجُوزُ لِلآفَاقِيِّ أَنْ يَتَجَاوَزَهَا  
الْأَحْوَامَ إِذَا ارَادَ دُخُولَ مَكَّةَ فَإِذَا أَجَاوَزَهَا بِغَيْرِ  
أَحْرَامٍ فَعَلَيْهِ شَاةٌ فَإِنْ أَحْرَمَ بِحُجَّةٍ أَوْ عُمْرَةٍ ثُمَّ عَادَ  
إِلَيْهِ مُلْتَبِئًا أَوْ عَادَ فَأَحْرَمَ مِنْهُ سَقَطَ الدَّمُ وَلَوْ عَادَ  
بَعْدَ مَا اسْتَقْلَمَ الْحَجْرَ وَشَرَعَ فِي الطَّوَافِ لَمْ يَسْقُطْ وَإِنْ  
قَدَّمَ الْأَحْوَامَ عَلَيْهَا فَهُوَ أَفْضَلُ وَمَنْ كَانَ دَاخِلَ  
الْمَيْتَاتِ فَمِيقَاتُهُ الْحِلُّ وَمَنْ كَانَ بِمَكَّةَ فَوَقْتُهِ  
فِي الْحَجِّ الْحَرَمُ وَفِي الْعُمْرَةِ الْحِلُّ وَإِذَا ارَادَ أَنْ يُحْرِمَ  
يُسَبِّحُ لَنْ أَنْ يَقْلَمَ أَظْفَارَهُ وَيَقْضَى شَارِبُهُ وَيَخْلُقُ

وَيَخْلُقُ عَائِنَتَهُ ثُمَّ يَتَوَضَّأُ أَوْ يَغْتَسِلُ وَهُوَ أَفْضَلُ  
وَيَلْبَسُ إِذَا ارَادَ أَوْ رَدَّ أَجْدِيدَيْنِ ابْيَضَّيْنِ  
وَهُوَ أَفْضَلُ وَلَوْ لَبَسَ ثَوْبًا وَاحِدًا فَيَسْتُرُ  
عَوْرَتَهُ جَانًا وَيَتَطَيَّبُ إِنْ وَجَدَ وَيُصَلِّي  
رُكْعَتَيْنِ وَيَقُولُ اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ فَيَسْتَوِي  
وَتَقْبَلُهُ مِنِّي وَإِنْ نَوَى بِقَلْبِهِ أَجْرَهُ ثُمَّ يَقُولُ  
بِسْمِ اللَّهِ اللَّهُمَّ لَيْسَ لَكَ شَرِيكٌ لَكَ لَيْسَ لَكَ الْحَمْدُ  
وَالنِّعْمَةُ لَكَ وَالْمُلْكُ لَكَ لَكَ فَادْنُ مِنِّي  
وَلَبَّيْ فَقَدْ أَحْرَمَ فَلْيَتَّقِ الرَّفَثَ وَالْفُسُوقَ  
وَالْجِدَالَ وَلَا يَلْبَسُ قِمِيصًا وَلَا سُرًا وَلَا عِمَامَةً  
وَلَا قُلَنْسَرَةً وَلَا قَبَاءً وَلَا خُفَيْنِ وَلَا يَخْلُقُ  
شَيْئًا مِنْ شَعْرِ رَأْسِهِ وَجَسَدِهِ وَلَا يَلْبَسُ  
ثَوْبًا مَعْصُوفًا أَوْ مَخْوً وَلَا يَغْطِي رَأْسَهُ وَلَا أَوْرَاقَهُ



وَلَا يَتَطَيَّبُ وَلَا يَفْسُلُ وَأَسَهُ وَلَا حَيْتَهُ بِالْخَطِيئِ  
وَلَا يَقْتُلُ صَيْدَ الْبَرِّ وَلَا يُشِيرُ إِلَيْهِ وَلَا يَدَّتْ  
عَلَيْهِ وَلَا الْقَمْلَةَ وَتَجَوُّزُ لَهُ قَتْلُ الْبَرَاغِيثِ وَالْبَقِ  
وَالذَّبَابِ وَالْحَيْتَةِ وَالْعَقُوبِ وَالْفَارَةِ وَالذَّبِ  
وَالْعُذَابِ وَالْخِدَاةِ وَسَائِرِ السَّبَاعِ إِذَا ضَالَّتْ  
عَلَيْهِ وَلَا يَكْسُو بَيْضَ الصَّيْدِ وَلَا يَقْطَعُ شَجَرًا لِحُومِ  
وَتَجَوُّزُ لَهُ صَيْدُ السَّمَكِ وَذَمْحُ الْأَبَدِ وَالْبَقِ وَالْفَقِ  
وَالدَّجَاجِ وَالْبَطِّ الْأَهْلِيَّ وَتَجَوُّزُ لَهُ أَنْ يَغْتَسِلَ  
وَيَدْخُلَ الْحِمَامَ وَيَسْتَقْظِرَ بِالْمَحْمَرِ وَالْفُسْطَاطِ وَيَسْتَقْظِرَ  
فِي وَسْطِهِ الْجَهَنِّيَّانِ وَيَقَاتِلُ عِدُوَّهُ وَيَكْتُمُ  
التَّكْلِيمَ عَقِيبَ الصَّلَاةِ وَكَلِمَاتُ الْعَلَا شَدَّ فَاوْ  
هَبْطُ وَادِيَاوَلَقِي رَبَّنَا وَبِالْأَسْمَاءِ  
**فصل** فَإِذَا دَخَلَ مَكَّةَ ابْتَدَأَ بِالسَّجْدِ

فَإِذَا غَايَنَ اللَّعْبَةَ كَبَّرَ وَهَلَّلَ وَابْتَدَأَ بِالسَّجْدِ  
فَأَسْتَقْبَلَهُ وَكَبَّرَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ كَالصَّلَاةِ  
وَقَبْلَهُ أَنْ اسْتَطَاعَ مِنْ عِيْرَانِ يَوْذَى مُسَلِّمًا  
أَوْ اسْتَلَمَهُ أَوْ يُشِيرُ إِلَيْهِ ثُمَّ يَطُوفُ طَوَافَ الْقُدُومِ  
وَهُوَ سَنَةٌ لِلْآفَاقِي فَيَبْدَأُ مِنَ الْحَجَرِ إِلَى جِهَةِ  
بَابِ اللَّعْبَةِ فَيَطُوفُ سَبْعَ أَشْوَاطٍ وَرَاءَ الْكُطَيْمِ  
يُزِيلُ فِي الثَّلَاثِ الْأُولَى ثُمَّ يَمْسِي عَلَى هَيْئَتِهِ  
وَيَسْتَلِمُ الْحَجَرَ كُلَّمَا مَرَّ بِهِ وَيَخْتِمُ الطَّوْفَ بِالْإِتْلَامِ  
ثُمَّ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ فِي مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ أَوْ حَيْثُ تَبَيَّنَ  
لَهُ ثُمَّ يَسْتَلِمُ الْحَجَرَ وَيَخْرُجُ إِلَى الصَّفَا فَيَصْعَدُ  
عَلَيْهِ وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ وَيَكْبُرُ وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ  
وَيَهْلِلُ وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
وَيَدْعُو حَاجَتَهُ ثُمَّ يَنْحَطُّ نَحْوَ الْمَدِينَةِ عَلَى هَيْئَتِهِ



فَإِذَا بَلَغَ الْمِيلَ الْأَخْضَرَ سَعَى حَتَّى تَجَاوَزَ الْمِيلَ  
الْآخَرَ ثُمَّ يَمْشِي إِلَى الْمَرْوَةِ فَيَقْعُدُ كَالصَّغِيرِ وَهَذَا  
شَوْطٌ يَطُوفُ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ يَبْدَأُ بِالصَّغِيرِ وَيَخْتِمُ  
بِالْمَرْوَةِ ثُمَّ يَقِيمُ بِمَكَّةَ حَرَامًا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ مَا شَاءَ  
ثُمَّ يَخْرُجُ غَدَاةَ النَّوْزِيَةِ إِلَى مَنْأَى فَيَبْنِي بِهَا حَتَّى  
يُصَلِّيَ الْغُرُيُومَ عِدَّةً ثُمَّ يَتَوَجَّهُ إِلَى عَرَفَاتٍ فَإِذَا  
زَالَتِ الشَّمْسُ تَوَضَّأَ أَوْ اغْتَسَلَ فَإِنْ صَلَّى مَعَ  
الْإِمَامِ صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ بِأَذَانٍ وَاقَامَتَيْنِ  
فِي وَقْتِ الظُّهْرِ وَإِنْ صَلَّى وَحْدَهُ صَلَّى كُلَّ وَاحِدَةٍ  
فِي وَقْتِهَا ثُمَّ يَقِفُ رَاكِبًا رَأْفَعَا يَدَيْهِ بِسُطَايِمِ اللَّهِ  
تَعَالَى وَيُثْنِي عَلَيْهِ وَيُصَلِّي عَلَى نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
وَيَسْأَلُ حَوَائِجَهُمْ وَعَرَفَاتٌ كُلُّهَا مَوْقُوفُ الْإِبْطَنْ  
عَرَفَةُ وَوَقْتُ الْوُقُوفِ مِنْ زَوَالِ الشَّمْسِ مِنْ يَوْمِ

عَرَفَةَ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ الثَّانِي مِنَ الْغَدِ مِنْ قَاتَةِ  
الْوُقُوفِ فِيهِ فَقَاتَةُ الْحَجِّ فَيَطُوفُ وَيَسْعَى وَ  
يَتَحَلَّلُ وَيَقْضِي الْحَجَّ وَإِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ أَقَامَ  
مَعَ الْإِمَامِ إِلَى مُزْدَلِفَةٍ وَيَأْخُذُ الْجَمَارَ مِنَ  
الطَّرِيقِ سَبْعِينَ حَصَاةً كَالْبَاقِي وَلَا يُصَلِّي  
الْمَغْرِبَ حَتَّى يَأْتِيَ الْمُزْدَلِفَةَ فَيُصَلِّيُهَا مَعَ الْعِشَاءِ  
بِأَذَانٍ وَاقَامَةٍ وَيَبْنِي بِهَا ثُمَّ يُصَلِّيُ الْغُرُيُومَ  
ثُمَّ يَقِفُ بِالْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَالْمُزْدَلِفَةَ كُلُّهَا مَوْقُوفٌ  
الْأَوَادِي مُحْجَرُونَ ثُمَّ يَتَوَجَّهُ إِلَى مَنْأَى قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ  
فَيَبْنِي بِهَا بِحِجْرَةِ الْعَقَبَةِ بِسَبْعِ حَصَاةٍ فَيَبْنِيهَا  
مِنْ بَطْنِ الْوَادِي يَكْبُرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ وَلَا يَقِفُ  
عِنْدَهَا وَيَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ مَعَ أَوَّلِ حَصَاةٍ ثُمَّ يَذْنَحُ  
إِنْ شَاءَ ثُمَّ يَقْضُوا وَتَحْلِقُ وَهُوَ أَفْضَلُ وَحَلَّ



كل شئ الا النساء ثم يمشی الى مكة فيطوف طواف  
الزيادة من يومه او من غدیه او بعده فان اخره  
عنهما لزمه شاة وكذا ان اخر الحلق عنها وهو  
ركن ان تركه اواربوا اشواط منه بقي نحو ما حث  
يطوفها وصفت ان يطوف بالبيت سبعة اشواط  
لا مد فيها ولا سعي بعدها وان لم يكن طاف  
للقدوم مد وسعي وحل له النساء فان كان  
اليوم الثاني من ايام النحر رمى الجمار الثلث بعد  
الذوال كل جمرة بسبع حصية فيقف عندها  
ولي والثانية يرفع يديه ويدعو وكذا يومى في  
اليوم الثالث والرابع ان اقام وان نفرا الى مكة  
سقط عنه رمى اليوم الرابع ويبيت ليالى الومى  
بمعى فاذا نفرا مكة نزل بالابطح ولو ساعة ثم يذخر

٢١  
مكة ويقيم بها فاذا اراد العود الى اهله طاف  
طواف الصدر بسبع اشواط لا مد فيه ولا سعي  
بعده وهو واجب على الافاقى ثم ياتي زمزم  
ويستقي ويشرب ثم ياتي باب الكعبة ويتقبل  
العتبة وياتي الملتزم بين الباب والجوف فيلصق  
بطنه بالبيت ويضع خده الايمن عليه ويستبش  
باستنار الكعبة ويجتهد بالدعاء ويكسر ويرجع  
الحقوقي حتى يخرج من المسجد واذا لم يذخر  
الحرم مكة وتوجه الى عرفة ووقف بها سقط  
عنه طواف القدوم ومن اجتاز بعرفة نائما  
او نقي عليه او لا يعلم بها اجزاة عن الوقوف  
والمرأة كالرجل الا انها تكشف وجهها دون  
داسها ولا ترفع صوتها بالتلبية ولا تقول ولا تسعي









العقبة يوم النحر ذبح دم القران فان لم تجد  
صام كالمتمتع واذا لم يدخلك القارن مكة وتوجه  
الى عرفه ووقف بها بطل قرانه وعليه قضاء العرة

### و دم لو قضاها **باب** **الجنائيات**

اذا طيب المحرم عضو او لبس المخيط او غطي  
راسه يوم ما او خلق ربع راسه او موضع الحاجم  
او الاطمين او احدهما او العانة او الوقت او قضى  
اظافر يديه او رجليه او واحدة منها او طاف  
للقدوم او للصدر جنباً او للزيادة مجداً او  
افاض من عرفه قبل الامام او ترك من طواف  
الزيادة ثلثة اشواط فما دونها او طواف الصدر  
او اربعة منة او السعي او الوقوف بالمزدلفة او  
رمى الجمار كلها او يوم واحد او حجرة العقبة يوم النحر

و لو قضاها  
بغيره  
فان لم يجد  
فان لم يجد  
فان لم يجد

فعلية شاة وان طيب اقل من عضو او غطي راسه  
او لبس اقل من يوم او خلق اقل من ربع راسه  
او قضى اقل من خمسة اظافر او خمسة متفوفة  
او طاف للقدر او للصدر مجداً او ترك ثلثة  
اشواط من طواف الصدر او احدى الجمار الثلث  
تصدق بنصف صاع من بئر وان طاف للزيادة  
جنباً فعليه بدنة والاذا كان يعيده ولا شيء عليه  
فان طيب او لبس او خلق لعذر ان شاء ذبح  
شاة وان شاء تصدق ثلثة اصوغ من طعام  
على ستة مساكين وان شاء صام ثلثة ايام ومن  
جامع في احد السبلتين قبل الوقوف بعد وقت فسد  
حجه وعليه شاة ويحصى في حجه ويقضيهم ولا يغادق  
امواته في القضاء وان جامع بعد الوقوف فعليه بدنة



ولا يفسد حجة وان جامع بعد الخلق او قبل او لم  
 بشهوة فعلية شاة ومن جامع في العمرة قبل طواف  
 اربع اشواط فسدت ويمض فيها ويقضيها وعلم  
 شاة وان جامع فيها بعد اربع اشواط لم يفسد  
 وعليه شاة والعامد والناسي سواء **فصل اذا**  
 قتل المحرم صيد او دابة فليمن من قتله فعليه الجزاء  
 والمبتدئ والعايد والناسي والعامد سواء **والجزاء**  
 ان يقوم الصيد عدلان في مكان الصيد او في اقرب  
 المواضع منه ثم ان شاء اشترى بالقيمة هديا فذلكم  
 وان شاء طعاما فتصدق به على كل مسكين نصف  
 صاع من بقر وان شاء صام عن كل نصف صاع يوما  
 فان فضا قد من نصف صاع ان شاء تصدق  
 به وان شاء صام يوما ومن جرح صيد او نتف شعله

او قطع عضو امنه ضمن ما نقصه وان نتف ريش  
 طائر او قطع قوائم صيد او كسر بيضة فعلية  
 قيمته ومن قتل قملة او جراداة تصدق بما شاء  
 وان ذبح صيد فهو ميتة وله ان ياكلها او يطاها  
 حلال اذا لم يعنه ولم ياعل المفرد فيه دم فعلى  
 القارن دمان **باب الاحصار**  
 للمحرم اذا احصر لعذر او مرض او عدم محرم  
 او ضياع نفقة ان يبعث شاة تذبح عنه في الحرم  
 ثم يتحلف والقارن يبعث شاتين ويجوز ذبحه  
 قبل يوم النحر واذا تحلف المحصر بالبحج فعليه حجة  
 وعمره وعلى القارن حجة وعمرتان وعلى المعتصم  
 عمره واذا بعث ثم زال الاحصار فان قدر على اداء  
 اكل الحج والهدي لم يتحلف ولزمه المضي وان قدر

قال الامام الشافعي في الحج  
 المحرم صيدا لا يحل لاحد  
 كما هو موافق لغيره



عَلَى أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ تَحَلُّدٌ وَمَنْ أَحْصَى عَمَلَهُ عَنِ  
الْوَقُوفِ وَطَوَافِ الزِّيَادَةِ فَهُوَ مُحْصٍ وَإِنْ قَدَّرَ عَلَى  
أَحَدِهِمَا فَلَيْسَ مُحْصٍ **باب الحج عن الغير**  
وَلَا يَجُوزُ إِلَّا عَنِ الْمَيِّتِ أَوْ عَنِ الْعَاجِزِ بِنَفْسِهِ عَجْزًا  
مُسْتَمِرًّا إِلَى الْمَوْتِ وَمَنْ حَجَّ عَنْ غَيْرِهِ يَتَوَصَّى الْحَجَّ عَنْهُ  
وَيَقُولُ لِبَيْتِ الْحَجَّةِ عَنْ فُلَانٍ وَيَجُوزُ حَجُّ الصَّوْرَةِ <sup>وَالصَّوْرَةُ هِيَ التَّيْمَمُ</sup>  
وَالْمَرَاةُ وَالْعَبْدُ وَغَيْرُهُمْ أَوْ تَى وَدَمُ الْمَتَّعَةِ وَالْقَدَانِ <sup>إِذَا حَجَّ عَنْ</sup>  
وَلِكُنَايَاتٍ عَلَى الْمَأْمُورِ وَدَمُ الْإِحْصَارِ عَلَى الْأَمْرِ  
فَإِنْ جَامَعَ قَبْلَ الْوُقُوفِ ضَمِنَ النِّفَقَةَ وَمَا قُضِيَ  
مِنَ النِّفَقَةِ يَرُدُّهُ إِلَى الْوَصِيِّ أَوْ الْوَرِثَةِ وَمَنْ أَوْصَى  
أَنْ يَحْجَّ عَنْهُ فَهُوَ عَلَى الْوَسْطِ وَهُوَ ذِكُوبُ الزَّامِلَةِ وَ  
يَحْجُ عَنْ الْمَيِّتِ مِنْ مَنَازِلِهِ فَإِنْ لَمْ تَبْلُغِ النِّفَقَةُ فَمِنْ  
حَيْثُ تَبْلُغُ وَكَذَلِكَ إِذَا مَاتَ فِي طَرِيقِ الْحَجِّ فَأَوْصَى

**باب العسر** وَهُوَ مِنَ الْإِبْدَالِ  
وَالْبَقُولِ وَالْغَنَمِ وَلَا يَجُوزُ مَا دُونَ الثَّيْنِ إِلَّا الْجَذَعُ  
مِنَ الضَّيَّانِ وَلَا يَذْبَحُ هَذِي النَّطْوَعِ وَالْمَتَّعَةِ وَالْقَدَانِ  
الْأَقْوَمُ النَّحْوُ بِأَكْثَرِهَا وَيَذْبَحُ بِقِيَّةِ الْهَدَايَا مَتَى شَاءَ  
وَلَا يَأْكُلُ مِنْهَا وَلَا يَذْبَحُ لِجَمِيعِ الْأَزْوَاجِ وَالْأَوَّلَى أَنْ  
يَذْبَحَ بِنَفْسِهِ إِنْ كَانَ مُحْسِنًا وَيَتَصَدَّقُ بِجَلَالِهَا  
وَحِطَامِهَا وَلَا يُعْطَى أَجْرَةُ الْقَضَائِ مِنْهَا وَلَا يَجُوزُ  
الْعَوْرَاءُ وَالْعُرْجَاءُ الَّتِي لَا تَمْسُحُ إِلَى الْمَنْسِكِ وَالْعُجْفَاءُ  
الَّتِي لَا تَنْتَفِي وَمَقْطُوعَةُ الْأُذُنِ وَالذَّنْبُ فَإِنْ ذَهَبَ  
الْبَعْضُ <sup>هُوَ</sup> إِنْ نَقَصَ مِنَ الثَّلَاثِ يَجُوزُ وَيَجُوزُ لِكُلِّ  
وَالْحَصَى وَالشُّوَلَاءُ وَالْجُرْبَاءُ وَلَا يَرْكَبُ الْهَدْيُ إِلَّا عِنْدَ  
الصَّوْرَةِ فَإِنْ نَقَصَتْ بِذِكْوَةٍ ضَمِنَتْ وَإِنْ كَانَ  
لَهَا لَبَنٌ لَمْ يَحْلُبْهَا فَإِنْ حَلَبَهُ تَصَدَّقَ بِهِ وَإِنْ



ساق هذياناً فعطيت في الطريق فإن كان تطوعاً  
فليس عليه غنمه وإن كان واجباً صنع بها ما  
شاء وعليه بدله ويُقصد ههنا التطوع و  
الكنة والقوران دون غيرها  
**كتاب البيع** البيوع ينقصد  
بالإيجاب والقبول بلفظي الماضي كقوله بعث  
واشتريت وكذا لفظ يدك على معناها و  
لتعاطي وإذا أوجب أحدهما البيوع فالآخران  
شاء قبل وإن شاء رد وإيهما قام قبل القبول  
بطل الإيجاب فإذا وجد الإيجاب والقبول لزمهما  
البيع بلا خيار المجلس ولا بد من معرفة المبيع  
معرفة تامة للجسمانية ولا بد من معرفة مقدار  
التمن وصفتها إذا كان في الذمة ومن أطلق الثمن

أو قطن مني أو من

فهو على غالب نقد البلد ويجوز بيع الكلي والوزني  
كبراً ووزناً ونجاسة ومن باع صبوة طعام  
كل قفيز بدرهم جان في قفيز واحد ومن  
باع قطيع غنم كل شاة بدرهم لم يجوز في شيء  
منها والشياب كالغنم فإن سمي جملة القفزان  
والذرعان والغنم جان في الجميع ومن باع داراً  
دخل منافعها وبنائها في البيع وكذلك الشجر  
في بيع الأرض ولا يدخل الذرع والثمرة إلا  
بالتسمية ويجوز بيع الثمرة قبل صلاحها  
ويجب قطعها في الحال ولا يجوز بيع ثمرة  
يستغنى منها أطلاً معلومة ويجوز بيع الحنطة  
في سبيلها والباقي في قشوره ويجوز بيع الطريق  
وهبته ولا يجوز ذكره المسيد ومن اشتري



سِلْعَةً بِثَمَنِ سَلَمَةٍ أَوَّلًا إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُؤَجَّلًا  
 وَأَنْ يَبَاعَ سِلْعَةٌ بِسِلْعَةٍ أَوْ ثَمَنًا بِثَمَنِ سَلَامَةً  
 وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الْمُنْقُولِ قَبْلَ الْقَبْضِ وَبِجُوزٍ فِي  
 الْعُقُوبِ وَبِجُوزِ الزِّيَادَةِ فِي الثَّمَنِ وَالسِّلْعَةِ وَالْخَطِّ  
 مِنَ الثَّمَنِ وَمَنْ يَبَاعَ بِثَمَنِ حَالٍ ثُمَّ أَجَلَهُ صَحَّ وَكَطَرَ  
 فِيهِ حَالٍ يَصَحُّ تَأْجِيلُهُ إِلَّا الْفَوْضَ وَبِجُوزِ التَّقْوِي  
 فِي الثَّمَنِ قَبْلَ قَبْضِهِ وَمَنْ مَلَكَ جَارِيَةً يَحْرُمُ عَلَيْهِ  
 وَطَيْهَا وَدَوَّاعِيهِ حَتَّى يَسْتَبْرَأَهَا بِحَيْضَةٍ أَوْ شَهْرٍ  
 أَوْ وَضِعَ الْحَمْلَ وَبِجُوزِ بَيْعِ الْكَلْبِ وَالْفَهْرِ وَالسَّبَاعِ  
 وَأَقْلَ الذَّمِّ فِي الْبَيْعِ كَالْمُسْلِمِينَ وَبِجُوزِ لَهْمِ بَيْعِ  
 الْحَزِّ وَالْحَنْزِيرِ وَبِجُوزِ بَيْعِ الْأَخْوَسِ وَسَائِرِ  
 مُنْقُودِهِ بِالْإِشَارَةِ الْمَفْهُومَةِ وَبِجُوزِ بَيْعِ الْأَعْمَى  
 وَشِرَاؤَهُ وَيَسْقُطُ خِيَارُ التَّوَيَّةِ بِجَحْسِ الْبَيْعِ أَوْ تَوَقُّفِهِ

أَوْ بِشْتَمِهِ وَفِي الْعُقُوبِ بِوَضْعِهِ  
 الْأَقَالَةُ جَائِزَةٌ وَتَتَوَقَّفُ عَلَى الْقَبُولِ  
 فِي الْمَجْلِسِ وَهِيَ فَسْخٌ فِي حَقِّ الْمُتَعَاقِدِينَ بَيْعٌ  
 جَدِيدٌ فِي حَقِّ ثَالِثٍ وَبِجُوزِ عَمْدِ الثَّمَنِ  
 الْأَوَّلِ فَإِنْ شَوَّطَ أَقْلًا أَوْ أَكْثَرًا وَجَنَسًا  
 آخَرَ لَزِمَهُ الْأَوَّلُ لَا غَيْرَ وَهَلَاكُ الْمُبِيعِ يَمْنَعُ  
 مِنْهَا وَهَلَاكُ بَعْضِهِ يَمْنَعُ بَقِيَّتَهُ وَهَلَاكُ الثَّمَنِ  
 لَا يَمْنَعُ **بَابُ الْخِيَارَاتِ**  
 خِيَارُ الشَّرْطِ جَائِزٌ لِلْمُتَبَايِعِينَ وَلَا أَحَدَهُمَا  
 ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَمَادُونَهَا وَمَنْ لَهُ الْخِيَارُ لَا يَفْسُخُ  
 إِلَّا بِحَضْرَةِ صَاحِبِهِ وَتَجْمِيزِ حَضْرَتِهِ وَغَيْبَتِهِ  
 وَخِيَارُ الشَّرْطِ لَا يُورِثُ وَمَنْ اشْتَرَى عَيْدًا  
 عَلَى أَنْ يَخْتَارَ فَكَانَ تَخْلَافُهُ فَإِنْ شَاءَ أَخَذَهُ

وقال عليه السلام  
 من ائتمن ناديا بيعته  
 ائتمن سبعين سنة  
 القسيمة

الأصل فيها ما قاله رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم  
 من ائتمن ناديا  
 بيعته ائتمن سبعين سنة  
 ولي الخيارات ثلثة ايام



بجميع الثمن وان شاء ردة وخيار البايع  
لا يخرج من المبيع عن ملكه وخيار المشتري  
يخرج ولا يدخله في ملكه ومن شرط الخيار

لغيره جان ويثبت لهما ويسقط الخيار  
بمضي المدة وبكسر ما يدرك على الرضا كالقوب  
والوطي والعنق **فصل** ومن اشترى ما لم يره  
جان وله خيار الردية ومن باع ما لم يره فلا  
خيار له ويسقط ردية ما يوجب العلم  
بالقصود كوجه الادنى ووجه الدابة وكفلها  
ودوية الثوب مطويا ونحوه فان تصرف فيه  
تصرفا لازما او تعيب في يده او تغدر ردة

بعضه او مات بطل الخيار ولو اراد بعضه  
فله الخيار اذا اراد اى باقية وما يعرض <sup>وما يعرف</sup>  
بالاغوذج ردوية بعضه كودية كله ومن  
باع ملكا لغيره فالملك بالخيار ان شاء  
ردة وان شاء اجاز ان كان المبيع و  
المشتري عان بحالهم **فصل** مطلق المبيع  
يقضى سلامة المبيع وكل ما اوجب نقصان  
الثمن عند التجار فهو عيب واذا اطلع  
المشتري على عيب ان شاء اخذ المبيع  
بجميع الثمن وان شاء ردة والابان والبوك  
في الفواش والسريرة ليس بعيب في الصغير  
الذي لا يعقد وعيب في الذي يعقد ويؤديه  
الا ان يوجد عند المشتري بعد البلوغ والنقطة



لخبيث المستحاضة عيب والشيب والكفر  
والجنون عيب <sup>او ياتي النقص</sup> بينهما والنجس والدور والذنا  
عيب في الجارية دون الغلام فان وجد المشتري  
عيبا وحده عنده آخره جمع بنقصان العيب  
الاول ولا يرد له الا برضا البائع وان صبغ الثوب  
او خطا اول ثلث السونق <sup>او ياتي النقص</sup> يسمى ثم اطلع على عيب  
رجع بنقصان العيب ليس للبائع اخذه وان مات  
العبد او اعتقه رجع بنقصان العيب وان  
قتله او اكل الطعام لم يرجع ومن شرط البوابة  
عن كثر عيب فليس له الرد اصلا واذا باع المشتري  
ثم رده عليه بعيب ان قبله بقضاء ردة على  
بائع والا فلا ويستطرد الود بما يستقطبه خيار  
الشرط **باب البيع الفاسد**

فان

فانه يفيد الملك بالقبض ويوجب القيمة لكل واحد من المتقارفين  
فسخ ما دامت العين قاينة فاذا اباعه المشتري لنفسه يبيعه  
والباطل لا يفيد ويكون امانة وبيع الميتة والدم والحمر والخمر  
والحر وام ولا المدبر والجمع بين حر وعبد وميتة وذئبة باطل  
وبيع المكاتب باطل الا ان يخبره ويخبره وبيع السمك والطيور  
قبل ان صيدها والابق والحل والنتاج واللبن في الصرع والصفوف  
على ظهر الصنم والحم في الشاة وجدع في السقف وتوب بين <sup>توبين مع</sup>  
المزانية والمزانية والمخافة وبيع عين عمى ان لا يسلم اليه رأس  
الشهر <sup>او ياتي النقص</sup> وجارية الاحملها وعلان يسيو لدها  
المشتري او يعتقها او يستخدمها البائع او يقرضه  
المشتري ورثها وتوب عمى ان يخيطها البائع فاسد  
ولا يجوز الا مع الكرايت ولادود الفز الامع الفز  
والبيع الى النيروز والمهرجان وصوم النصارى

بيع النخل



وفطر اليهود اذا جهل ذلك فاسد والبيع الى  
الحصاة والقطاف والدياس وقدوم الحج  
فاسد وان اسقط الاجل قبل جاز البيع  
ومن جمع بين حرو عده ومدير او عبد  
غير جاز في عده محضه ويكره البيع عند اذان  
الجمعة وبيع الحاضر للبادي والسوم على سوم  
احيه والنخس وتلقى الجلب وتجوز البيع  
ومن ملك صغيرين او صغيرا وكبيرا  
احدها دوارخم من الاخر كره  
له ان يفرق بينهما ولا  
باس ان كانا كبيرين **باب التولية**

وهي بيع بالثمن الاول والمراحمه بزيادة  
والوضيعة بنقيصة ولا يصح ذلك حتى يكون  
الثمن الاول مثليا او في ملك المشتري وتجوز  
ان يضم الى الثمن الاول اجرة الصنيع والطراز  
وحمد الطعام والسمسار وسابق الفهم  
ولا يضم نفقته واجرة الراعي والطبيب و  
المعلم فان علم بخيانته في التولية اسقطها  
من الثمن وهو القيل في الوضعية وفي المراحم  
ان شاء اخذ بجميع الثمن وان شاء رده  
**باب الرضا** وعلمته الليل  
او الوزن مع الجنسي فاذا رجا حرم التفاضل  
والنساء وان عده ما خلا وان وجد احدهما  
حل التفاضل وحرم النساء وجيد مال







ولا في راس المال قبل القبض وإذا استتضع  
شيئا جاز استحقاقا وتثبت فيه خيار الوضعية  
وللصانع بيعه قبل الوضعية وإن ضرب له أجلا  
صار سلفا **باب الصرف**  
وهو بيع جنس الثمن بجنس فأن  
باع فضة بفضة أو ذهبا بذهب لم يجز إلا مثلا  
بمثل يد بيد ولا اعتبار بالصياغة والجودة  
فإن باعها مجازفة ثم عرّفها النساوي في  
المجلس جاز والأثلا وتعتبر في الدراهم والدينار  
الغلبة كما في الذلوة فإن تساوى يأنى كالجواز  
في الصوف ويجوز بيع أحدهما بالآخر متفاضلا  
ومجازفة متفاضلة ويجوز بيع درهمين  
ودينار بدينارين **و** درهم وبيع أحد عشر

درهما بعشرة ودينار ومن باع سيفا  
محملي بثمن أكثر من قدر الحليّة جاز ولا بد  
من قبض قدر الحليّة قبل الافتراق وإن باع  
إناء فضة أو قطعة نقود فقبض بعض الثمن  
ثم افتراقا صار شركه بينهما فأن استحق  
بعض الإناء فأن شاء المشتري أخذ الباقي  
بخصته وإن شاء رده وفي القطعة يأخذ  
الباقي بخصته لا غير ويجوز البيع بالفلوس  
فإن كانت كاسدة عينها وإن كانت نافقة  
لم يعينها فأن باع بها ثم كسدت بطل البيع  
ومن أعطى صيد فتيادرها فقال أعطني به  
فلوسا ونصفا لا حجة جاز  
**كتاب الشفعة** لا شفعة إلا



في العقار اذا املكه يعوض هو مال وتجب بعد  
البيع وتستقر بالاشهاد وتلك بالاختلاف  
المسلم والذمي سواء وتجب للخليط في نفسه  
المبيع ثم في حق المبيع ثم للمجار ويقسم على عدد  
الدروس واذا علم الشفيع بالبيع ينبغي ان  
يشهد في مجلس عليه على الطلب فان لم يشهد  
بعد التمكن منه بطلت ثم على البايع ان كان  
المبيع في يده او على المشتري او عند العقار  
ثم لا تسقط بالتأخير واذا طلب الشفيع الشفعة  
عند الحكم سأل الحكم المدعي عليه فان اعترف  
بملكه الذي يشفع به او قامت به بينة او  
نكر عن اليمين انه ما يعلم به سأل القاضي  
ايضا عن الشوي فان اعترف به او قامت عليه  
بينة او شفي

بينة او نكل عن اليمين انه ما ابتاع او ما  
يشتحق عليه هذه الشفعة قضى بالشفعة  
وللشفيع ان يخاصم البايع اذا كان المبيع  
في يده ولا يسمع القاضي البينة الا بحضور  
المشتري ثم يفسخ البيع ويجعل العهدة على  
البايع وللشفيع خيار الوؤية والعيب وله  
ان يخاصم وان لم يحضر الثمن فاذا قضى له  
لزمه احضاره والوكيل بالشوي خصم  
في الشفعة حتى يسلم الى الموكل وعلى الشفيع  
مثل الثمن ان كان مثليا والافقيمة وان  
خط البايع عن المشتري بعض الثمن سقط عن  
الشفيع وان خط النصف ثم بالنصف اخذها  
بالنصف الاخر وان خط الكل لا يسقط وان زاد



المشتري في الثمن لا يلزم الشفيع وان اختلفا  
 في الثمن فالقول قول المشتري <sup>او مواليه</sup> والبيعة بيعة  
 وهو القطع الشفيع **فصل** وبطلان الشفعة بموت الشفيع  
 وتسلمه الكرا والبقضي وبضلك عن الشفعة  
 بعوض ويبيع المشفوع به قبل القضاء بالشفعة  
 وبضمان الدركل عن البايع وبمساومة المشتري  
 بيعا واجارة ولا تبطل بموت المشتري ولا  
 شفعة لو كيد البايع ولو كيد المشتري الشفعة  
 واذا قيد للشفيع ان المشتري فلان فسلم ثم  
 تبين انه غيره فله الشفعة واذا قيل له بيعت  
 بالبر فسلم ثم تبين انها بيعت باقرا او بمكيل  
 او موزون فهو على شفعته ولا تكثر الحيلة في  
 إسقاط الشفعة قبل وجوبها <sup>او فممن</sup> باع سهما

ثم

ثم باع الباقي فالشفعة في السهم الاول لا غير  
 وان اشتراها بثمن ودفع عنه ثوبا اخذها  
 بالثمن وان اشتراها بثمن مؤجل فالشفيع  
 ان شاء اذاه حالا وان شاء بعد الاجل ثم  
 اخذ الدار فاذا قضى للشفيع وقد بنى المشتري  
 فيها فان شاء اخذها بقيمة البناء وان شاء  
 كله المشتري قلعه ولو بنى الشفيع ثم استحققت  
 رجع بالثمن لا غير واذا خربت الدار وجف  
 الشجر فالشفيع ان شاء اخذها بجميع الثمن  
 وان شاء توكل وان نقص المشتري البناء  
 فالشفيع ان شاء اخذ العوض بحقتها  
 وان شاء توكل وان اشتري بخلا عليه ثم فهو  
 للشفيع وان جذه المشتري نقص حصته من الثمن  
<sup>او قطعها المشتري</sup>

او قطعها المشتري



## كتاب الاجارات

وهي بيع المنافع يجوز ثبوتها بخلاف الثمن لحاجة  
الناس ولا بد من كون المنافع والأجرة معلومة  
وما صلح ثمنًا صلح أجره وتفسد بالشروط ويثبت  
فيها خيار الرجوع والشروط والعيب وتقال وتفسخ  
المنافع تعلم بذكر المدة كسكنة الدور وزرع الار  
ضين او بالتسمية كصبغ الثوب او بالاشارة كحد  
هذا الطعام واذا استأجر دارا او حانوتا فله ان  
يسكنها من شاء ويعمل ما شاء الا القصد والحداثة  
والطحن وان استأجر ارضا للزراعة يبن ما يزرع  
فيها او يقول على ان يزرعها ما شاء وهكذا اذ كسب  
الدابة ولبس الثوب الا انه اذا كسب او لبس واحد  
يتعين ان استأجر ارضا للبنا او الفرس فان قصت

او واحد يسكنها  
احد الدار الاخر المدة

فا نقصت المدة تجب عليه تسليمها فارغة فان كانت  
تنقص بالقلع يقدّم له الاجر قيمة ذلك مقلوفا  
وان كانت لا تنقص يتوقف على رضاه او يتراضيا  
فيكون الارض لهذا والبنا لهذا والزرعة كالشجر  
والزروع يتوكل باجره المثل الى نهايته وان سمي ما  
يحمله على الدابة كقفيز حنطة فله ان يحكم ما هو مثله  
او اخف كالشعير وليس له ان يحكم اثنى كالمخ وان  
سمي قدر من القطن فليس له ان يحكم مثله وانه حديد  
وان زاد على المسمى فعطبت ضمن بقدر الزيادة وان  
استأجرها ليوكبها فاردف آخر ضمن النصف وان  
ضمها فعطبت ضمنها **فصل** الاجر المسمى على ضربين  
مستعمل كالصباغ والقصد لا يستحق الاجرة حتى  
يعمل والمال امانة في يده لا يضمن الا ان يتلف بعلمه



كتحريق الثوب من دقة وزلق الحمار وانقطاع الجبل  
 من شدته ونحوه ولا يضمن ما تلف بنى آدم من سقط  
 من الدابة او غرق في السفينة بانقطاع جبلها ولا  
 ضمان على الفصاد والبراذع الا ان يتجاوز الموضع  
 المعتاد وخاص كالمسئنا جرح شهيد الخدمة ورعي الغنم  
 ويحق الاجرة بتسليم نفسه وان يغزو ولا يضمن  
 ما تلف في يده ولا من عمله ومن استأجر عبدا فليس له  
 ان يسافر به الا ان يشترطه والاجر شح با  
 ستياء المفقود عليه او باشتراط التجديد او  
 بتجديدها واذا تسلم العين المستأجرة فعليه  
 الاجرة وان لم ينتفع بها فان غصبت منه سقطت  
 الاجرة ولوبت الدابة ان يطالب باجرة كل يوم  
 والحمار باجرة كل مرحلة ولا يطالب الفصاد والحياط

حتى

خربت الدار وانقطع شرب الضيعة او ما الرعي  
 او مات احدهما وقد عقد لها لنفسه انفسحت  
 وتفسخ الاجارة بالعذر لمن استأجر حائوتا  
 ليتجر فانلسى او اجر شيئا ثم لزمه دين ولا مال  
 سواه او استأجر دابة للسفر فبداله وان بدل الكمار

**كتاب العذر**

وهو عقد وثيقة بمال مضمون بنفسه يمكن استيفاءه  
 منه ولا يتم الا بالتبضي او بالتخليه وقبل ذلك ان  
 شاء سلم وان شادلا ولا يبيع الا محوزا متوقفا محمدا  
 فاذا قبضه المورثين دخل في ضمانه ويملكه على ذلك  
 الراهن حتى يلقنه ويصير المورثين مستوفيا من  
 ماليته قدر دينه حكما والناضد امانة وان  
 كان اقل سقط من الدين بقدره وتعتبر القيمة

الدار هي رجة الدار وتدر كرهه سقطت الر  
 وتدر الر

تحت شجرة الكاهن سنة والا  
 اما الكتاب فقول من هو  
 وان امر ببيع الخبايا فله  
 حله وان حلت معاقبة  
 وثيقة الاموال والسنه ما روت عنه  
 اهن ذرعه عبد الله ثم المهور  
 اذا كان ارضا يكون معز و  
 عن الشجر والزرع والشرك  
 المدينه ويعتد على الناس وعامة  
 الناس عليه وتليق الجماع



يوم القبض وان اودعه او تصرف فيه ضمنه بجميع  
 قيمته ونفقة الرهن واجرة الراعي على الراهن ونماؤه  
 له ويصير رهنا مع الاصل ان هلك بهكسر يغير  
 شي وان بقي وهلك الاصل فثمة بحصته يقسم الدين  
 على قيمة النماء يوم الفكاك وقيمة الاصل يوم القبض  
 ويسقط حصته الاصل ويجوز الزيادة في الرهن  
 ولا يجوز في الدين واجرة مكان الحفظ على المورثين  
 وله ان يحفظه بنفسه وزوجته وولده وخادم  
 الذي في عياله وليس له ان ينتفع بالرهن فان  
 اذن له الراهن فهلك حاله الا شتعا بهكسر امانة  
 ويصح رهن الدراهم والدنانير فان رهنه بجنسها  
 فهلك سقط مثلها من الدين وكذلك كل مكيد و  
 موزون ويصح برأس مال السلم وبدل الصوف فان

او الدور او ما هو الذي لا يحل السلم

هلك

قبل الانتزاق ثم الصوف والسلم وصار  
 مستوفيا وان افترقا والرهن قائم بطلا ويصح  
 بالدين الموعود فان هلك بهكسر يحاسبه ومن  
 اشتوى شيئا على ان يرهن بالثمن شيئا بعينه  
 فامتنع لم يجبر فالبائع ان شاء توكل الرهن  
 وان شاء رد البيع الا ان يعطيه الثمن حالا  
 او يعطيه رهنا مثدا الاول وان رهن عبد بن دين  
 نفقة حصته احدها فليس له اخذه حتى يقضى  
 باقى الدين وان رهن عينا عند رجلين جاز  
 والمضمون على كل واحد منها حصته دينه فان  
 اوفى احدهما بجميعها رهنه عند الآخر للمورثين  
 مطالبة الراهن وحبسه بدينه وان كان  
 الرهن في يده وليس عليه ان يملكه من بيع لقضاء

بعد في هذه الرهن



الدين **فصل** فاذا باع الراهن الوهن فهو قوف  
على اجازة الموثق او قضاء دينه وان  
اعتق العبد الوهن نفذ عتقه وطولب  
بأداء الدين ان كان حالاً والارهن قيمة  
العبد وان كان مقسراً استغنى العبد عن الاقل  
من قيمته والدين ويرجع به على المولى وان  
اشتهلك اجنبى الوهن فالحق الموثق يضمنه  
قيمه ويكون رهناً مكانه وليس للراهن ان  
ينتفع بالرهن فان اعارة الموثق خرج  
من ضمانه وله ان يسترجعه وان وضعه  
على يد عدل فليس لاحدهما اخذه ويهلك على  
ضمان الموثق ويجوز ان يوطر الموثق ويغويه  
ببيع الوهن وان شرطها في عقد الوهن لم يغول

سوت الراهن ولا بعزله واذا مات الراهن  
باع وصيته الوهن وقضى الدين فان لم يكن له  
وصى نصيب القاضى من يفعده كرو من  
استعان شيئاً ليوهنه جاز فان عتق ما  
يوهنه به فليس له ان يزيد عليه ولا ينقص

### **كتاب القسمة**

معنى الاثران فيما لا يتفاوت كالمكيل والموزون  
فيها اظهر ومعنى المبادلة فيما يتفاوت  
كالحيوان والعقار فيها اظهر ويثبت فيها  
من الخيارات ما يثبت في البيع واذا اطلب احد  
الشريكين القسمة والجنس متجداً اجبر القاضى  
الاخر ولا تجزؤه عند اختلافه ولو اقساموا  
بانفسهم جاز ويقسم على الصبى وصيته او وليته



وَيَنْبَغِي لِلْقَاضِي أَنْ يَنْصِبَ قَاسِمًا عَدْلًا مَأْمُونًا  
عَالِمًا بِالْقِسْمَةِ يُوَدِّقُهُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ أَوْ يُقَدِّرَ  
لَهُ أَجْرًا يَأْخُذُ مِنَ الْمُتَقَاسِمِينَ وَهُوَ عَلَى عَدَدِ  
رُؤُسِهِمْ وَلَا يُجْبَى النَّاسُ عَلَيْهِ وَاحِدٌ وَلَا يَتَوَلَّى الْقِسَامَ  
يَشْتَرِكُونَ جَمَاعَةً فِي أَيْدِيهِمْ عَقَارٌ طَلَبُوا مِنْ  
الْقَاضِي قِسْمَتَهُ وَادْعُوا أَنَّهُ مِيرَاثٌ لَمْ يَقْسَمَهُ  
حَتَّى يُقِيمُوا الْبَيِّنَةَ عَلَى الْوَفَاتِ وَعَدَدِ الْوَرَثَةِ  
وَمَنْ غَيَّرَ الْعَقَارَ يُقْسِمُ بِقَوْلِهِمْ وَإِنْ ادْعَوْا فِي  
الْعَقَارِ الشُّوَا أَوْ مُطْلَقَ الْمَلِكِ قِسْمَهُ بِاعْتِرَافِهِمْ  
وَأَنْ حَضَرَ وَارِثَانِ فَأَقَامَا الْبَيِّنَةَ عَلَى الْوَفَاتِ  
وَعَدَدِ الْوَرَثَةِ وَمَعَهُمْ وَارِثٌ غَايِبٌ قِسْمُهُ بَيْنَهُمْ  
إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْعَقَارُ فِي يَدِ الْغَايِبِ فِي الشُّوَى  
لَا يَقْسِمُهُ حَتَّى يَحْضُرَ الْجَمِيعُ وَإِنْ حَضَرَ وَارِثٌ وَاحِدٌ

لَمْ يَقْسَمْهُ وَإِذَا طَلَبَ أَحَدُ الشُّرَكَاءِ الْقِسْمَةَ وَكُلُّ  
مِنْهُمْ يَنْتَفِعُ بِنَصِيبِهِ قَسَمَ بَيْنَهُمْ وَإِنْ كَانُوا  
يَسْتَضِوُونَ لَا يَقْسِمُ وَإِنْ كَانَ يَنْتَفِعُ أَحَدُهُمْ  
قَسَمَ بِطَلَبِهِ وَلَا يَقْسِمُ الْجَوَاهِرُ وَالرُّقُوقُ وَ  
الْحَيَاءُ وَالْحَايِطُ وَالْبَيْتُ وَالرَّحَى الْأَبْتَوَانِ فِيهِمْ  
وَيُقْسَمُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الدُّوَرِ وَالْأَرَاغِي وَالْحَوَائِثِ  
وَاحِدَةً وَيُقْسَمُ الْبَيْتُ قِسْمَةً وَاحِدَةً وَيُقْسَمُ  
سَهْمَيْنِ مِنَ الْعِلْوِ لِسَهْمٍ مِنَ السُّفْلِ وَقَالَ مُحَمَّدٌ  
يُقْسَمُ بِالْعِيَةِ وَعَلِيهِ الْغَنَى وَلَا يَدْخُلُ الدَّرَاهِمُ  
فِي الْقِسْمَةِ الْأَبْتَوَانِ فِيهِمْ **فصل** يَنْبَغِي  
لِلْقَاسِمِ أَنْ يَقْرَعَ بَيْنَهُمْ فَمَنْ خَرَجَ اسْمُهُ عَلَى  
سَهْمٍ أَخَذَهُ وَلَيْسَ لِأَحَدِهِمُ الْوَجُوعُ إِذَا قَسَمَ  
الْقَاضِي أَوْ ثَالِثَةٌ فَإِنْ كَانَ فِي نَصِيبِ أَحَدِهِمْ

وهو القلع بين الثمن







الولاية ويكره الدخول فيه لمن يخاف العجز  
 عن القيام به ولا باس لمن يشق من نفسه أداء  
 فوضه ومن تعين له يقتضى عليه الولاية ويجوز  
 التقليد من ولاية الخويرة ويجوز قضاء المرأة  
 فيما تقبل شهادتها فيه <sup>من سلطان</sup> فاذا قلنا القضاء طلب  
 ديوان القاضي الذي قبله ونظر في خرايطه  
 وسجلاته وعمل في الودائع <sup>او رادى الذي فيه المحضر</sup> وازدناغ الوقوف  
 بما تقوم به البيئنة او باعتراف من هو في يده  
 ولا يعد بقول المعزول الا ان يكون هو الذي  
 سلمها اليه ويتنظر في احوال المحتبسين فمن  
 اعترف بحق او قامت عليه بيئنة الزمة واللا  
 نادى عليه ولا تخليه حتى يستظهر في امره و  
 يجلس للقضاء جلوسا ظاهرا او انجاسا او الى

ويتخذ متوجرا وكاتباً عدلاً ويسوي بين  
 الخصمين في الجلوس والاقبال والنظر والاشارة  
 ولا يسار احدهما ولا يلقنه حجة ولا يضيئه  
 دون صاحبه ولا يقبل هدية اجنبية لم يهد له  
 قبل القضاء ولا يحضو دعوة الا العامة و  
 يعود الموضي ويشهد الجنائز فان حدث له  
 هم او نعاس او غضب او جوع او عطش او  
 حاجة كلف عن القضاء ولا يبيع ولا يشتري  
 في المجلس ولا يستخلف على القضاء الا ان يفوض  
 اليه فلكر ولا يقض على غائب الا ان يحضو من  
 يقوم مقامه واذا ادفع اليه قضاء قاضي امضاء  
 الا ان يخالف الكتاب او السنة او الاجماع ولا  
 يجوز قضاءه لمن لا يقبل شهادته له ويجوز لمن

او فدان امره ولا يستولى  
 او فدان امره ولا يستولى  
 او فدان امره ولا يستولى





قَلَدَهُ وَعَلَيْهِمْ وَإِذَا عَلِمَ بِشَيْءٍ مِنْ حُقُوقِ الْعِبَادِ  
فِي زَمَنِ وَلَا يَتَوَكَّلُ بِهَا جَانِ لَهُ أَنْ يَقْضِي بِهِ وَ  
الْقَضَاءُ بِشَهَادَةِ الْخُذُوبِ يَنْفَعُ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا  
فِي الْعُقُودِ وَالْفَيْسُوفِ كَالنِّكَاحِ وَالطَّلَاقِ وَالْبَيْعِ  
وَكَذَلِكَ الْهَبَةِ وَالْأَذَى وَلَا تَجُوزُ فِي الْأَمْثَلِ الْمُرْسَلَةِ  
وَإِذَا تَقَدَّمَ إِلَيْهِ خَصْمَانِ أَنْ شَاءَ بَدَأَهَا فَعَالَ  
مَالِكًا وَإِنْ شَاءَ سَكَتَ فَإِذَا تَكَلَّمَ أَحَدُهُمَا انْسَكَتَ  
الْآخَرُ وَإِذَا بَيَّنَّ الْحَقَّ تَمَدَّعِي وَسَأَلَهُ جَنَسِي غَيْرِي  
لَمْ يَحْجِسْهُ رَأْمَةٌ بِدَفْعِ مَا عَلَيْهِ فَإِنْ امْتَنَعَ حَبْسَهُ  
فِي كُلِّهِ بَيْنَ لَوْزَمَ بِهِ كَالْإِكْلَامِ وَالْقَوْضَى أَوْ ثَبِتَ  
بِالْإِزَامِ كَالْمَهْرِ وَالْكَفَالَةِ وَلَا يَحْجِسُ فِيمَا يَسُورُ ذَلِكَ  
إِذَا دَعَى الْفَقِيرَ إِلَّا أَنْ تَقُومَ الْبَيِّنَةُ أَنْ لَهُ مَالًا فَإِذَا  
حَبْسَهُ مَدَّةً يَغْلِبُ عَلَيْهِ ظَنُّهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ لَهُ مَالٌ أَظْهَرَهُ

وَسَأَلَ عَنْ حَالِهِ فَلَمْ يَنْظُرْ لَهُ مَالٌ خَلَّى سَبِيلَهُ إِلَّا أَنْ  
تَقُومَ الْبَيِّنَةُ عَلَى يَسَارِهِ فَيُؤْتَى بِدَحْبَسِهِ وَيَحْبَسُ  
الْوَجَدُ فِي نَفَقَةِ زَوْجَتِهِ وَلَا يَحْبَسُ وَالِدٌ فِي دِينِ  
وَلَدِهِ إِلَّا أَنْ يَمْتَنِعَ مِنَ الْإِنْفَاقِ عَلَيْهِ **فصل**  
يُقْبَلُ كِتَابُ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي فِي كُلِّ حَقٍّ لَا يَسْتَقْطَرُ  
بِالشَّكِّهِ وَيُقْبَلُ فِي الْعُقُودِ وَلَا تَقْبَلُ فِي الْمَشْقُوتَاتِ  
وَعَنْ مُحَمَّدٍ يَقُولُ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى وَلَا يَقْبَلُ إِلَّا  
بِالْبَيِّنَةِ وَأَنْ يَكُونَ إِلَى مَعْلُومٍ بَأَن يَقُولُ مِنْ فُلَانٍ  
إِلَى فُلَانٍ وَيَدَّ كَوْنُهَا فَإِنْ شَاءَ قَالَ يَجِدُ ذَلِكَ  
وَالْيَ كُلٌّ مِنْ مَعْلُومٍ إِلَيْهِ مِنْ قَضَاءِ الْمُسْلِمِينَ وَالْأَفْلَا  
وَيَقْرَأُ الْكِتَابَ عَلَى الشُّهُودِ وَيَعْلَمُهُمْ مَا فِيهِ وَيُخَفِّقُهُ  
بِحَضْرَتِهِمْ وَيَحْفَظُونَ مَا فِيهِ وَيَكُونُ أَسْمَاؤُهُمْ وَآخِرُ  
الْكِتَابِ وَأَبُو يَوْسُفَ لَمْ يَشْتَرِ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ لِيَأْتِيَنِي



بالقضاء واختاره السرخسي <sup>في</sup> وليس الخبر كالبيان  
 فاذا وصل الى القاض المكتوب اليه نظره ختمه فاذا  
 شهد وانه كتاب فلان القاض سلمه اليه في  
 مجلس حكمه فتح وقراه على الخصم والزمن بما فيه  
 ولا يقبل الا بحضور الخصم وان شهدوا عند القائم  
 بحوق على خصم حكم بشهادتهم وكتبها وان شهدوا  
 بغير حضوره كتب بشهادتهم ولم يحكم بحكمها  
 المكتوب اليه فان مات الكاتب او عزل او خرج  
 عن اقلية القضاء قبل وصول كتابه بطل الا  
 ان يكون قال بعد اسمه الى طرفه يصل اليه  
 من قضاء المسلمين **فصل** حكماء رجلا يحكم  
 بينهما حاز فيما لا يسقط بالشبهة اذا كان  
 من اهل القضاء وله ان يسمع البيئته ويقف بالكلول  
 او اهل الشهادة

وان كان المكتوب اليه بطلا

فاذا حكم لزمها ولكل واحد منهما الرجوع قبل الحكم  
 واذا رفع حكمه الى قاضي امضاء ان وافق منه

**كتاب الحج وان اسبائه**

الصغور والوق والجنون ولا يجوز تصرف المجنون  
 والصبي الذي لا يعقل <sup>او عي</sup> صلا وتصور الذي يعقل  
 ان اجازة وليه او كان اذن له يجوز والعبد  
 كالصبي الذي يعقل والصبي والمجنون لا يصح  
 عقودهما واقوارهما وطلاقهما وعتاقهما وان  
 اتلفا شيئا لزمهما واقتولا العبد نافذة في حق نفسه  
 فلو اقر بماله لزمه بعد عتقه ولو اقر بحذ او قصاص  
 او طلاق لزمه في الحال ويبلغ الغلام بالاحتمال  
 والاحبال او الاثقال او بلوغ ثمان عشرة سنة  
 والجارية بالاحتمال او بالحيف او الحبل او بلوغ سبع

والحكم في القضاة من القضاة

والحق في القضاة من القضاة

او للمو...







بِالْغَيْبِ الْفَاحِشِ أَوْ اقْتَرَبَ دِينَ أَوْ غَضِبَ جَانٌ  
 وَلَا يَتَوَدَّعُ وَلَا يَتَوَدَّعُ مِمَّا يَكُونُ وَلَا يَتَوَدَّعُ  
 وَلَا يَتَوَدَّعُ وَيَتَوَدَّعُ الْقَلِيلُ مِنَ الطَّعَامِ وَيُضَيِّفُ  
 مُعَامِلِيهِ وَيَأْذَنُ لِرَقِيقِهِ فِي التَّجَارَةِ وَمَا  
 يَلْزَمُهُ مِنَ الدِّيُونِ بِسَبَبِ الْأَذْنِ مُتَعَلِّقٌ بِرَقَبَتِهِ  
 يُبَاعُ فِيهِ إِلَّا أَنْ يُقَدِّمَهُ الْمَوْلَى وَيُقَسِّمُ ثَمَنَهُ بَيْنَ  
 غُرْمَائِهِ بِالْخَصْصِ فَإِنْ بَقِيَ شَيْءٌ طَوَّلَ بِهِ بَعْدَ  
 الْحَرَبِ وَأَنْ حُجِرَ عَلَيْهِ لَمْ يَتَجَرَّعْ حَتَّى يَعْلَمَ أَنْفُسَتَهُ  
 أَوْ أَلْتَمَسَ مِنْهُمْ بَذْلًا وَلَوْ دَلَّتِ الْمَادُونَةُ مِنْ مَوْلَاهُ  
 فَتَوَجَّعَ "وَالْأَبَانُ حَجْرٌ" وَلَوْ مَاتَ الْمَوْلَى أَوْ جُنَّ  
 أَوْ لَحِقَ بِدَارِ الْحَرْبِ مَرْتَدًّا أَوْ صَارَ مَجْرُومًا أَوْ يَصَحُّ  
 اقْتِرَاضُهُ بِمَا فِي يَدِهِ بَعْدَ الْحَجْرِ وَإِذَا اسْتَفْرَقَتْ  
 الدِّيُونُ مَالَهُ وَرَقَبَتُهُ لَمْ يَمْلِكِ الْمَوْلَى شَيْئًا مِنْ مَالِهِ

حَتَّى لَوْ اغْتَنَقَ عَبِيدَهُ لَمْ يَقْتَبِعُوا وَإِنْ اغْتَنَقَتْ نَفْسُ  
 وَضَمِنَ قِيمَتَهُ لِلْغُرْمَاءِ وَمَا بَقِيَ نَعْلَى الْعَبْدِ وَتَجُوزُ  
 أَنْ يَبِيعَ الْمَوْلَى بِمِثْلِ الْقِيمَةِ أَوْ أَقْدَرُ وَتَجُوزُ أَنْ  
 يَبِيعَ مِنَ الْمَوْلَى بِمِثْلِ الْقِيمَةِ أَوْ أَكْثَرُ

### كِتَابُ الْأَكْرَاءِ وَتُعْتَبَرُ

فِيهِ قُدْرَةُ الْمَكْرُوهِ عَلَى إيقَاعِ مَا هَدَدَهُ بِهِ وَخَوْفُ

الْمَكْرُوهِ مِنْ ذَلِكَ عَاجِلًا وَامْتِنَاعًا مِنَ الْفِعْلِ قَلِيلٌ  
 كَحَقِّهِ أَوْ حَقِّ أَوْ حَقِّ الشُّعْرِ وَكَوْنُ الْمَكْرُوهِ بِهِ عَنْ قَتْلِهِ أَوْ ضَرْبِهِ الشَّدِيدِ  
 مِلْفًا نَفْسًا أَوْ عَضْوًا أَوْ مَوْجِبًا بِمَا يَنْعَلِيهِ الرِّضَا  
 فَلَوْ أَكْرَهُ عَلَى بَيْعِ أَوْ إيجارَةٍ أَوْ اقْتِرَاضٍ بِنَفْسِهِ أَوْ ضَرْبٍ  
 شَدِيدٍ أَوْ جُنَى فَعَلَهُ زَالَ الْأَكْرَاءُ فَإِنْ شَاءَ  
 امْتِنَاعًا وَإِنْ شَاءَ فَسَخَّه وَإِنْ قَبِلَ الْعَدُوَّ طَوْعًا  
 لَوْ إيجارَةً فَإِنْ هَلَكَ الْمُبِيعُ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي وَهُوَ غَيْرُ مَكْرُوهٍ

قَوْلُهُ وَاجْعَلْ رَأْيَ الْعَيْنِ الْعُضُوفَةَ عَلَى الْعَقَبِ



فعليه قيمته وللمكوه ان يضمّن المكوه وان اكوه  
 على طلاق او عتاق ففعل وقع ويوجب بقيمة العبد  
 ونصف المهر ان كان الطلاق قبل الدخول فان اكوه  
 على شوب الحوا او اكل الميعة او الكفوا ولا تلاف سال  
 ار دعي مسلم يا نجسي والضوب فليس بمكوه الا ان يكون  
 كغلاف نفسه او عضوه فيسحق ان يفعل وضمان  
 ما اتلف على المكوه وان صبر حتى اتلف اثم الا في  
 الكفر فانه يوجب وان اكوه بالقتل ففعل ويضرب  
 على القتل فان قتل اثم  
 والعصاة على المكوه وان اكوه على الودعة لم يثن  
 امواته منه وان اكوه على الذنا فلا حد عليه  
**كتاب الدعوى** المدعي من لا  
 يجبر على الخصومة والمدعي عليه من يجبر ولا بد ان

على التقرم

يكون

يكون الدعوى بشي معلوم الجسي والقدر فان كان  
 د نياذ كوانه يطالب به وان كان عينا كلف المدعي  
 عليه احضارها فان لم تكن حاضرة ذكر قيمتها  
 وان كان عتقا اذ كوحدود الاربعة واسماء  
 اصحابها ونسبهم الى الجدة وذكر التحلة والبلد  
 ثم يذكر كوانه في يد المدعي عليه وان يطالب به فاد  
 صح الدعوى سال القاضي المدعي عليه فان اعترف  
 او اقام المدعي بيينة قضى عليه والا يستخلف فان  
 حلف انقطعت الخصومة حتى تقوم البيينة فان  
 نكل يقض عليه بالنكول فان قضى او لم يفعل  
 جان والاولي ان يعرض عليه اليمين ثلثا ثم  
 يقض عليه والنكول ثبت بقوله لا احلف  
 وبالشكوت الا ان يكون به خوشت او طوشت



وَلَا يُؤْذِي الْيَمِينَ عَلَى الْمَدْعَى وَإِنْ قَالَ لِي بَيِّنَةٌ  
 حَاضِرَةٌ فِي الْمَصْرِ وَطَلَبَ يَمِينِي خَصْمِي لَمْ يَسْتَحْلِفْ  
 وَيَأْخُذْ مِنْهُ كَيْفَلًا بِنَفْسِهِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَالْأَيْلَازِمَةُ  
 وَإِنْ كَانَ غَوِيًّا يَلْزِمُهُ مَقْدَادُ مَجْلِسِ الْقَاضِي  
 وَلَا يَسْتَحْلِفُ فِي النِّكَاحِ وَالرَّجْعَةِ وَالنِّفَاقِ فِي الْأَيْلَازِمَةِ  
 وَالرُّقِّ وَالْإِسْتِيلَادِ وَالنَّسَبِ وَالْوَلَاءِ وَالْحُدُودِ <sup>بِقَوْلِهِ يَأْذِي إِلَيْهِ</sup>  
 وَيَسْتَحْلِفُ فِي الْقَصَاصِ فَإِنْ نَكَحَ قَبْلَ تَحْقِيقِ مَنَّهُ فِي الْأَيْلَازِمَةِ  
 طَوَافٍ وَفِي النَّفْسِ تَجَسَّرَ حَتَّى يَحْلِفَ أَوْ يُقَوِّ  
 وَإِنْ أَدْعَتْ طَلَاً قَبْلَ الدُّخُولِ اسْتَحْلَفَ فَإِنْ  
 نَكَحَ قَضَى عَلَيْهِ بِنَصْفِ الْمَهْرِ وَالْيَمِينُ بِاللَّهِ تَعَالَى  
 لَا غَيْرَ وَيُغْلَظُ بِأَوْصَافِهِ إِنْ شَاءَ الْقَاضِي وَلَا يَغْلَظُ  
 بِنُزْمَانٍ وَلَا بِمَكَانٍ وَلَا بِحَسَاطِطٍ مِنَ التَّكْرَارِ وَيَسْتَحْلِفُ  
 الْيَهُودِيُّ بِاللَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ التَّوْرَةَ عَلَى مُوسَى <sup>كَتَبَ الْحَلْفَ</sup>

والنصراني

والنصراني

وَالنَّصْرَانِيُّ بِاللَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ الْإِنْجِيلَ عَلَى عِيسَى  
 وَالْمَجُوسِيُّ بِاللَّهِ الَّذِي خَلَقَ النَّارَ وَالْوَقْنِيُّ بِاللَّهِ  
 وَلَا يَسْتَحْلِفُونَ فِي بَيِّنَاتٍ عِبَادَتِهِمْ وَيَسْتَحْلِفُونَ فِي الْبَيْعِ  
 بِاللَّهِ مَا يَسْتَحْلِفُ بَيْعٍ قَائِمٍ فِيمَا ذَكَرُوا فِي الْفَقْهِ بِاللَّهِ  
 مَا يَسْتَحْلِفُ عَلَى كَيْلٍ رَدِّهِ وَفِي النِّكَاحِ مَا يَسْتَحْلِفُ نِكَاحٍ  
 قَائِمٍ فِي الْحَالِ وَفِي الطَّلَاقِ مَا يَسْتَحْلِفُ بَارِكُ السَّاعَةِ وَفِي  
 الْوَدْيَعِ مَا لَهُ هَذَا الَّذِي أَدْعَاهُ فِي يَدَيْهِ وَدِيْعَةٌ  
 وَلَا شَيْءٌ مِنْهُ وَلَا لَهُ قَبْلُكَ حَقٌّ يَحْلِفُهُ عَلَى الْكَاسِدِ  
 وَإِنْ أَدْعَى شَفْعَةَ الْجَوَارِ أَوْ شَفْعَةَ الْمَبْتُونَةِ وَهُوَ  
 لَا يَرَاهَا يَحْلِفُ عَلَى السَّبَبِ بِاللَّهِ مَا اشْتَرَتْ هَذِهِ <sup>أَوْ كَانَ شَفْعَةً لِقَالِ يَمِينٍ</sup>  
 الدَّارَ وَمَا هِيَ بِمُعْتَدَةٍ مُشْكِلَةٍ وَإِذَا قَالَ الْمَدْعَى عَلَيْهِ  
 هَذَا الشَّيْءُ أَوْ دَعَيْتُ فُلَانٍ الْغَايِبَ أَوْ دَعَيْتُ عِنْدِي  
 أَوْ غَضَبْتُهُ مِنْهُ وَأَقَامَ بَيِّنَةً فَلَا حَصْرَ لَهُ إِلَّا أَنْ

مطلقة بالينة

لو سئل  
لو سئل



يكون مختاراً ولو اذع على الشوا او قال الشهود اذع  
 بجعل لا نعزله فهو خصم **فصل** بينة الخارج  
 اذلى من بينة ذى اليد على مطلق المالك وان اقام  
 الخارج بينة على مكره مودع وذو اليد على  
 مكره اشبع منه تاريخاً او اقاماً على النسيج او  
 على نسيج ثوب لا يتكدر نسجه فذو اليد اذلى  
 وان اقام كل واحد منهما البينة على الشوى  
 من الآخر ولا تاريخ لهما تاتوا اذ عياناً كان  
 امواة واقام البينة فان وقتا فنى للاول والا  
 لمن صدقته اذ عياناً في يد ثالث واقام  
 كل واحد منهما البينة انما له قضى بها بينهما وان  
 اذع كل واحد منهما الشوى من صاحب اليد واقام  
 البينة فان شاء كل واحد اخذ نصوص العبد وان شاء

من بينة  
 من بينة

ترك فان ترك احدهما فليس للآخر اخذ جميعه  
 وان وقتا فهو لاول وان وقت احدهما او كان  
 معه قبض فلوله وان اذع احدهما شوا والآخر  
 لهبة وقبضا اذ صدقة وقبضا ولا تاريخ لهما  
 فالشوى اذلى وان اذع الشوى وادعت انه  
 تزوجها عليه فمساواة وان اقاماً الخارجان  
 البينة على المكره والثاني ينج اذع الشوى من واحد  
 فاولهما اذلى ومن اثنين فمساواة فان اذع احدهما  
 فلوله وان تنازع عا دابة احدهما ركنها اذله عليها  
 حمل فلوله اذلى وكذلك ان كان راكباً في السروج  
 والآخر رديفة او لابس القميص والآخر مستعلق  
 به وبينة النسيج والنسيج اذلى من بينة مطلق  
 المالك والبينة بشاهدين وبشلائه واكثر سواء



**فصل** اختلفا في مقدار الثمن أو المبيع فإيهما  
 أقام البينة فهو أدلى وإن أقاما فالمثبتة للزيادة  
 أدلى فإن لم تكن لهما بينة فإن رضي كل واحد بدعوى  
 صاحبه والآن تحالفا وفسخ البيع ويبدأ بيمين المشتري  
 وفي المعاوضة بإيهما شاء ومن نكل لزومه دعوى صاحبه  
 وإن اختلفا في الاجراء أو شرط الخيار أو استيفاء  
 بعض الثمن فالقول قول المئزر وإن اختلفا بعد  
 هلاك بعضه لم يتحالفا الآن يرضى البائع بقول  
 حصة الهاكرك وكذلك الاجارة قبل استيفاء  
 المنفعة وبعده وأما بعد استيفاء بقضها  
 يتحالفان ويفسخ العقد فيما بقي والقول فيها مضي  
 للمستأجر وإن اختلفا بعد الإقالة تحالفا وعاد  
 البيع وإن اختلفا في المهر فمن أقام البينة فهو أدلى  
 أو من البيع

لم يختلفا في قول قول المئزر  
 وإن اختلفا في قول قول المئزر  
 أو من البيع

وإن

ولا من يظهر سب السلف ولا شهادة العدو وإن  
 كانت العداوة بسبب الدنيا وتقبل إن كانت  
 بسبب الدين وتقبل شهادة أهل الذمة بعضهم  
 على بعض ولا تقبل شهادة المشتاقين على الذي  
 وتقبل شهادة الذي عليه وتقبل شهادة الأ  
 قارب والخصم والحنفي وولد الزنا والمعتبر حال  
 الشاهد وقت الأداء لا وقت التحريم وإذا كانت  
 الحسنة أكثر من السيئات قبلت الشهادة  
**فصل** تجوز الشهادة على الشهادة  
 فيما لا يستقط بالشبهة ولا تجوز شهادة  
 واحد على شهادة واحد وتجوز شهادة  
 اثنين على شهادة اثنين وصحة الاثبات  
 أن يقول الاصل شهد على شهادة في اني شهد

الموافقة يكون الحسنات  
 أو كان كانت الثمن بعد البيع أو قبله  
 أكثر من السيئات

الموافقة يكون الحسنات



ان فلانا قد عند  
فلان او يقول الفسخ عند انه

ان فلانا اقو عندي بهذا ويقول الفسخ عند  
الاداء اشهد ان فلانا اشهدني على شهادته  
انه يشهد ان فلانا اقو عنده بهذا وقال  
اشهد على شهادتي بذلك ولا تنبذ شهادة  
الفروع الا اذا تعذر حضور الاصول بمجلس الحكم  
بموت او مرض او سفر فان عدلهم شهروا الفروع  
جان وان سكتوا عنهم جان واذا انكروا شهود  
الاصل الشهادة لم تقبل شهادة الفروع به والتوفيق  
يتم بذلك الجدة او الفخذ ولا بد من نسبه خاصة  
فالنسب الى المصور والمحلة الكبيرة عامة والى  
السكة الصغيرة خاصة **باب في الرجوع عن الشهادة**  
ولا يصح الا في مجلس الحكم فان رجعوا قبل الحكم  
سقطت وبغده لم يفسخ الحكم وضموا ما اتلفوه

شهادة

في غير مال الزكوة وان قال اموال عظام فثلثة  
نصب وان قال دراهم فثلثة وان قال كثيرة  
ف عشرة وان قال كذا درهم فدرهم وكذا كذا  
احد عشر وان نكث فذلك وان قال كذا وكذا  
فاحد وعشرون ولو نكث بالواو ثواذ مائة  
ولو دبع ثواذ الف وكذا كل مكيده ومؤذون  
وان قال له على وقيل فهو دين وعندي ومعي  
وفي بيتي امانة ولو قال لا حولي عليك الف ففك  
اتونها او اتصدقها او اجلب بها او قضيتكها او  
احلتك بها فهو اقرا وان لم يذكر الكناية لا يكون  
اقرا ومن اقرب دين مؤجل واذا في المقولة انه  
حالي استخلف على الاجل ولو قال له على مائة درهم  
فالك درهم درهم وكذا كل ما يكال او يوزن ولو قال مائة

اي درهم واحد



وثوب لزوم ثوب واحد وتفسير المأينة اليه وكذا  
وثوبان ولو قال وثلاثة اثواب فالكليات من  
اقر بخاتم لزوم الحلقة والغصن وبسبب النص  
والجفن والحماير ومن اقر بثوب في متديلا في ثوب  
لزمه ومن اقر بخمسة في خمسة لزوم خمسة وان  
اراد الضرب ولو قال له على من درهم الى عشرة  
او مابين درهم الى عشرة لزوم تسعة ويجوز  
الاقرار بالحكم وله اذا بين سببا صالحا للملك  
ومن اقر بشروط الخيار لزوم الملك وبطل الشرط  
**فصل** واذا استثنى بقص ما اقر به متصلا  
صح ولزوم الباقي واستثناء الكل باطلا وان قال  
متصلا باقراده ان شاء الله بطل اقراره وكذلك  
ان علقه بمشيئة من لا يعرف مشيئته كالجحر والملائكة

ومن اقر بمائة درهم الادينار او الاقفيز حنطية  
لزوم المائة الاقمة الدينار والقفيز وكذلك  
اذا استثنى كل ما يكل او يوزن او يعد ولو استثنى  
شاة او ثوبا او دارا الا يصح ولو قال غصنة من زيد  
لا يلزم عمره فهو لزيد وعليه قيمته لعمره ومن  
اقر بشئين فاستثنى احدهما او احدهما وبعض  
الآخر فالاستثناء باطل وان استثنى بعض احدهما  
او بعض كل واحد منهما صح ويضوف الى جنسه  
واستثناء البناء من الدار باطل ولو قال بناها  
لي والعوضة للفلان فكما قال وان قال له على  
الف من ثمن عبدي لم يقبضه ولم يعينه لزوم الف  
وان عينه فان سلم اليه لزومه والا فلا وان قال من  
ثمن خيول خنزير لزومه ولو قال من ثمن مناع او



أقرضني وهي ذيوفاً أو بنهرجة وقال المتكلم جبار  
نهي جباراً ولو قال غصبته منه أو أودعنيها صدق

في الذيوفاً والبنهرجة وفي الرضا ص والستوة

ان وصد صدق والآ فلا ود يكون الصحة وما لزمه الرضا ص

في موضعه بسبب مخوف متقدم على ما أقول في موضعه

موضعه وما أقول في موضعه مقدم على الميراث وأقول

المويفي لو ارثه باطل إلا أن يصدقه ببيعة البورثة

ومن طلق امرأته ثلثاً في موضعه ثم أقول لها ومات

فلها الأتقن من الأقرار والميراث وإن أقول المويفي

لاجنبي ثم قال هو ابني بطل الأقرار وإن أقول لامرأة

ثم تزوجها أنسطل ويصح أقوال الزوج بالوليد والوالدين

والزوج روى إذا صدقته وكذلك المرأة إلا في

الوليد فإنه يتوقف على تصديق الزوج أو شهادة القابلة

التي يقطع الصلة

ومن أقول بنسب من غير الولاد لم يثبت فإن لم يكن له  
وارث غيره ورثه ومن مات أبوه فاقول بائعاً شا  
ركه في الميراث ولم يثبت نسبه

### كتاب الشهادات

ومن تعين لتحملها لا يسع أن يمنع إذا طلب

وإذا تحملها وطلب لأدائها يفتقر ص عليه إلا أن

يقوم الحق بغيره وهو مخير في الحدود بين

الشهادة والسمي وهو أفضل ويقول في السورة

أخذ المال ولا يقول سرق ولا تعبد على الزنا مسألة

الأشهاد أربعة أربعة من الرجال وباقى الحدود أي امرؤ نجوا

والقصاص شهادة رجلين وما سواه من الحقوق شهادة رجل واحد

تقبل شهادة رجلين أو رجل وامرأتين وتقبل فقل للقبيل

شهادة النساء وخدهن فيما لا يطلع عليه الرجال إلا سبيل

دور المال

أي لا يطلع النساء



كَالْوِلَادَةِ وَالْبَكَاءِ وَغَيْرِهَا فِي شَهَادَةِ  
 الصَّبِيِّ فِي حَقِّ الصَّلَاةِ وَنَ الْآرِثِ وَلَا يَدَّ مِنْ  
 الْعَدَالَةِ وَلَفْظُ الشَّهَادَةِ وَالْحُرِّيَّةِ وَالْإِسْلَامِ  
 وَيُقْتَصَرُ فِي الْمُسْلِمِ عَلَى ظَاهِرِ عَدَالَتِهِ <sup>أَيْ قَوْلِ الشَّهَادَةِ</sup> الْآخِ الْخَدُّو  
 وَالْقَصَاصِ فَإِنْ طَعَنَ فِيهِ الْخُصْمُ سَائِلًا عَنْهُ وَقَالَ لَيْسَ  
 يُسْأَلُ عَنْهُمْ فِي جَمِيعِ الْحُقُوقِ سَوَاءٌ عَلَانِيَةً وَعَلَيْهِمْ <sup>أَيْ دَعَايَ كَانَتْ بِظَاهِرِ عَدَالَتِهِ</sup> الْفَتْوَى  
 وَإِنْ أَلْتَفَى بِالسُّرُجَانِ وَلَا يَدَّ أَنْ يَقُولَ  
 الْمَذْعُومُ هُوَ عَدْلٌ جَائِزُ الشَّهَادَةِ وَلَا تَقْبَلُ تَزْكِيَةُ  
 الْمَذْعُومِ عَلَيْهِ وَيَكْفِي تَزْكِيَةُ الْوَاحِدِ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ بِنِ اثْنَيْنِ  
 وَهُوَ أَقْوَى وَكَذَا الْمُتَرَجِّمُ وَيَجُوزُ أَنْ يَشْهَدَ لِكُلِّ مَا  
 سَمِعَهُ أَوْ بَصَرَهُ مِنَ الْحُقُوقِ وَالْعُقُودِ وَإِنْ لَمْ يَشْهَدْ  
 عَلَيْهِ إِلَّا الشَّهَادَةُ عَلَى الشَّهَادَةِ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ  
 يَشْهَدَ عَلَى شَهَادَةٍ غَيْرِهِ مَا لَمْ يَشْهَدْ وَلَا يَجُوزُ لَهُ

أَنْ يَشْهَدَ بِمَا لَمْ يُعَايِنَهُ إِلَّا النَّسَبَ وَالْمَوْتَ وَالنِّكَاحَ وَ  
 الدُّخُولَ وَلَا يَهِي الْقَاضِي وَاصِلُ الْوَقْفِ فَإِذَا اخْتَبَرَهُ  
 بِهَا مَنْ يَثِقُ بِهِ جَازِلُهُ أَنْ يَشْهَدَ عَلَى الْمَكْدَرِ الْمَطْلُوقِ  
 إِذَا رَأَاهُ فِي يَدِهِ فِيمَا سَوَى الْعَبْدِ وَالْأَمَةِ إِلَّا أَنْ يَعْرِفَ  
 رِقَّتَهُ وَإِذَا رَأَى الشَّاهِدَ حَظَّهُ لَا يَشْهَدُ مَا لَمْ يَذْكُرْ  
 الْحَادِثَةَ وَشَهِدَ الزَّوْرَ بِشَهَرٍ وَلَا يُعْزَرُ وَيُعْتَبَرُ  
 اتِّفَاقُ الشَّاهِدَيْنِ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى مُوَافَقَةُ الشَّاهِدِ  
 دَعَا الدَّعْوَى وَأَنْ يَشْهَدَ أَحَدُهُمَا بِالْفِ وَالْآخَرُ بِالْفِ  
 وَخَمْسَمَائَةٍ قَبِلَتْ فِي الْآلِفِ أَنْ أَدْعَى الْمَذْعُومُ الْفِ  
 وَخَمْسَمَائَةٍ وَأَنْ يَشْهَدَ أَحَدُهُمَا بِالْفِ وَالْآخَرُ بِالْفِ  
 لَمْ تَقْبَلْ وَلَوْ شَهِدَا عَلَى سَوَاءٍ بِقُوَّةٍ وَاخْتَلَفَا فِي تَوْنِهَا  
 قُطِعَ وَأَنْ اخْتَلَفَا فِي الْأَثْوَةِ وَالذِّكُورَةِ لَمْ يَقْطَعْ شَهَادَةُ  
 بَعْتِلَ زَيْدٍ يَوْمَ النَّحْيِ مَكَّةَ وَأَخْوَانٍ بَعْتِلَ فِيمَا بِالْكُوفَةِ

وَيَجُوزُ أَنْ يَشْهَدَ



رَدْنَا فَإِنْ سَبَقَتْ أَحَدُهُمَا وَقَضِيَ لَهَا بَطْلُ الْآخَرِ  
وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْأَعْمَى وَلَا الْمَحْدُودُ فِي قَدْرِ  
وَأَنْ تَابَ وَلَوْ حَذَّ الْكَافِرُ فِي قَذْفٍ ثُمَّ اسْلَمَ  
قَبِلَتْ شَهَادَتُهُ وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْوَلَدِ إِنْ  
سَفَرَ وَلَا لِلْوَالِدِ إِنْ عَلَا وَلَا الْعَبْدُ وَكَفَاتِهِ  
وَلَا الذَّوْنَجُ وَالزَّوْجَةُ وَلَا أَحَدُ الشَّرِكَيْنِ لِلْآخَرِ  
فِيمَا هُوَ مِنْ شُرُكَيْهِمَا وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ مُخْتَبِ  
وَلَا نَاحِيَةٍ وَلَا مَغْنِيَّةٍ وَلَا مَنْ يُغْنِي لِلنَّاسِ وَمَنْ  
الشَّرِبَ عَلَى الْكَلْبِ وَلَا مَنْ يَلْعَبُ بِالطَّيْمُورِ وَلَا  
مَنْ يَفْعَلُ الْكَبِيرَةَ تَوْجِبُ الْحَذَّ وَلَا مَنْ يَأْكُلُ  
الرُّبُوءَ أَوْ يَقَامُ بِالْشَطْرِ وَالنُّودُ أَوْ تَقْرَنَ  
الْصَّلَاةُ بِسَبَبِهِ أَوْ يَدْخُلُ الْحِمَاءَ بِغَيْرِ إِذْنٍ  
أَوْ يَفْعَلُ فِعْلًا مُتَحَدِّثًا كَالْبَوْلِ وَالْأَكْلُ عَلَى الطَّرِيقِ  
يَعْنِي الْأَكْلَ وَالشَّرْبَ عَلَى الطَّرِيقِ فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَأْكُلَ عَلَى الطَّرِيقِ فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَأْكُلَ عَلَى الطَّرِيقِ فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَأْكُلَ عَلَى الطَّرِيقِ

ولامن

وَأَنْ أَقَامَ فَبَيِّنَةُ الْحُرَّةِ وَالْأَتَحَالُفَاتِيهَا مَنُكَلِّ  
قَضَى عَلَيْهِمْ وَأَنْ تَحَالُفَ يَلْزَمُ مَا قَالَتْ إِنْ كَانَ  
مِثْلُ مَهْرٍ الْمَثَلِ أَوْ أَقْلَ وَمَا قَالَ إِنْ كَانَ مِثْلَهُ أَوْ  
أَكْثَرُ وَأَنْ كَانَ بَيْنَهُمَا مَهْرٌ الْمَثَلِ وَأَنْ اخْتَلَفَا فِي  
مَتَاعِ الْبَيْتِ فَمَا يَصْلِحُ لِلنِّسَاءِ فَلِلْمَرْأَةِ وَمَا يَصْلِحُ  
لِلرِّجَالِ أَوْ لَهَا فَلِلرِّجَالِ وَأَنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا وَ  
اخْتَلَفَتْ وَرَثَتُهُ مَعَ الْآخَرِ فَمَا يَصْلِحُ لَهَا فَلِلْبَيِّنِ  
وَأَنْ اخْتَلَفَا فِي قَدْرِ الْكِتَابَةِ لَمْ يَتَحَالَفَا وَلَوْ بَاعَ  
جَارِيَةً فَوَلَدَتْ لِأَقْدَمِ سِتَّةِ أَشْهُارٍ فَإِذَا عَاهُ  
فَلَوْ ابْنُهُ وَهِيَ أُمُّ وَلَدِهِ وَيُفْسَخُ الْبَيْعُ وَيُرَدُّ الثَّمَنُ  
وَلَا تُقْبَلُ دَعْوَةُ الْمُشْتَرِي مَعَهُ فَإِنْ مَاتَ الْوَلَدُ  
ثُمَّ ادَّعَاهُ لَمْ يَثْبُتِ إِلَّا سِلَاقَ فِيهَا وَأَنْ مَاتَ الْأُمُّ  
ثُمَّ ادَّعَاهُ يَثْبُتُ نِسْبَةُ وَيُرَدُّ الثَّمَنُ وَأَنْ جَاءَتْ لَمْ



ما بين ستة أشهر إلى سنتين فان صدقة المشتري  
يثبت النسب ويكسح البيع والا فلا وان جاز له  
لاكثر من سنتين فصدة المشتري يثبت النسب  
ولا يكسح البيع ولا يعق ولا تصير له ولد ومن ادعى  
نسب التوأمين ثبت نسبهما منه

**كتاب الاقرار** وهو حجة ولا يثبت  
على المقر اذا كان عاقلاً بالغاً واثقاً لمعلوم  
اقر بمعلوم او مجهول وبين المجهول فان قال له  
على شيء او حق لزمه ان يبين ماله قيمة فان قال فلان  
كذبه المقر فاقول للمقر مع يمينه وان اقر بما لم يكن له  
لم يصدق في اقراره من درهم فان قال مال عظيم  
فهو نصاب من الخس الذي ذكره وفي الاصل خمس  
وعشرون وفي الخطبة خمسة او سق وقيمة النصاب

والصاع عشرون عليه السهم  
وذلك وسق ستون مثقالاً

بشهادتهم فان شهدا بمال فقطض به واخذ هـ  
المدعى ثم رجعا ضمنناه للمشهدود عليه وان  
رجع احدهما ضمن النصف والعبارة في الوجع  
لمن بقي لا لمن رجع فلو كانوا ثلثة فرجع واحد  
لا شيء عليه فان رجع آخر ضمن النصف ولو شهد  
رجل وامرأتان فرجعت واحدة فعليها ربع  
المال شهد رجل وعشرون نسوة ثم رجعوا  
فعليهن خمسة ثلثي الحق وعليه سدس  
ولو شهد رجلان وامرأة ثم رجعوا فالضمان  
على الرجلين خاصة شهدا بنكاح باق من مهر  
المثله ثم رجعا لا ضمان عليهما وان كان باكثر  
منه ضمننا الزيادة للزوج وفي الطلاق ان كان  
قبلاً لدخول ضمننا نصف المهر وبعده لا ضمان



عليهما واذا رجع شهود القصاص ضمنوا للدين  
واذا رجع شهود الفرع ضمنوا واذا رجع شهود  
الاصد وقالوا لم تشهد شهود الفرع لم يقيموا  
ولا ضمان على شهود الا حصان وان رجع  
شهود اليمين وشهود الشرط فالضمان على  
شهود اليمين واذا رجع المذكون ضمنوا

### كتاب الوكالة

ولا تصح حتى يكون الموكل ممن يملك التصرف  
ويكون له الاحكام والوكيل من يعقد العقد  
ويقصد وكذا عقد جاز ان يعقد بنفسه  
جاز ان يوكل به ويجوز بالخصوص في سائر  
الحقوق وايضاها واستيفائها الا الحدود  
والقصاص فانه لا يجوز استيفاءها مع غيبته

الموكل ولا يجوز بالخصوص الا برضا الخصم الا ان  
يكون الموكل مريضا او مسافرا او مخدومة وكل  
عقد يضيئه الوكيل الى نفسه كالبيع والاجارة  
والصلح عن الاقارب يتعلق حقوقه به من تسليم  
المبيع ونقد الثمن والخصومة في العبد وغير ذلك  
الا الصبي والعبد المحجورين فيجوز عقودهما  
ويتعلق حقوقهما بموكلهما واذا سلم المبيع الى  
الموكل لا يوده بعيب الا باذنه وللمشتري ان  
يتمنع من دفع الثمن الى الموكل فان دفع اليه  
جاز وكذا عقد يضيئه الى موكله فحقوقه يتعلق  
بموكله كالنكاح والخلع والصلح عن دم عمة والعنف  
على مال والكتابة والصلح عن افكار والهيئة و  
الصدقة والاعارة والايديع والوهن والاقراض

المستور  
مستورا



والشوكية والمضاربة ومن وكلر جلا بشره  
شيء ينبغي أن يذكر صفته وجنسه أو مباح  
ثم إنه الآن يقول له ابتع لي ما رايت وإن  
وكله بشواشي بعينه ليس له أن يشتري لنفسه  
فإن اشتراه بغير التقدير أو بخلاف ما سمي له  
من جنس الثمن أو وكلر بشره وقع الشراء فإن  
كان بغير عينه فاشتراه فهو له الآن يدفع الثمن  
من مال الموكلا أو ينوي الشراء والوكيل في المهر  
والسالم يعتبر مفارقة لا مفارقة الموكلا فإن  
دفع إليه درهم ليشتري به طعاما فهو على الخط  
وإذا تيقن أنه قيل إن كانت كثرة فعل الخطية و  
قليلة على الجبر ومتوسطة على الدقيق فإن دفع  
الوكيل الثمن من ماله فله جبر المبيع حتى يقبض الثمن فإن

فإن

بالدعوى فيكون أولى والحد والمسلم أولى من العبد  
والذمي وإن ادعاه عبدا فهو ابنه وهو حر وإن  
ادعاه ذمي فهو ابنه وهو مسلم إلا أن يلتقطه  
من بيعة أو كنيسة أو قرية من قواهم فيكون  
ذميا ومن ادعى أنه عبده لم يقبل وإذا كان على  
اللقيط مال مشدود فهو له وينفق عليه بأمر القاضي  
ويقبل له الكهنة ويسلمه في صناعة ولا يؤذنه  
ولا يؤجوه وهو الأصح **كتاب اللقطة**  
أخذها أفضل وإن خاف ضياعها فواجب  
وفي ماله إذا شهد أنه يأخذها ليردها على  
صاحبها فإن لم يشهد ضمتها ويعتقها مدة يغلب  
على ظنه أن صاحبها لا يطلبها بعد ذلك يتصدق  
بها إن شاء فإن جاء صاحبها وأعطى الصدقة



والأفلة تضمينه أو تضمين المسكين وأخذها إن  
كانت باقية وإلها ضمن لا يرجع على الآخر ولا تصد  
ق بها على غنى ويتنفع بها إن كان فقيراً أو يعطى  
أهله إن كانوا فقراء وإن كانت شيئاً لا يبقى عوفه  
إلا أن يخاف فساداً ثم يصدق به ويعتونها في  
مكان الالتقاط ومجامع الناس وإن كانت حقيمة  
كالنوى وقشور الرمان والسنبيل بعد الحصاد  
يتنفع به من غير تعويق <sup>أو من المشي</sup> وللمالك أخذها ويجوز  
التقاط الأبد والبقر والغنم وهو متبرع فيها ينفق  
عليها إلا أن يأذن له القاض فيكون ديناً على  
صاحبها فإن كان لها منفعة آجرها بأذن الحاكم  
و انفق عليها وإن لم يكن لها منفعة باعها  
إن كان أصلياً وإذا جاء صاحبها فله حبسها حتى

يُعطيها النفقة فإن امتنع بيعت في النفقة  
فإن هلكت بعد الحبس قطعت نفقته وقبل  
الحبس لا ومن أذى اللقطة يحتاج إلى يمينه  
وإن أعطى علامتها جاز له أن يدفعها إليه  
ولا يجبر ولقطة الحز والحرم سواء والله أعلم بالصواب  
**كتاب** <sup>الملك</sup> **الأبق** أخذها فصد  
أن قدر عليه وكذلك الضال وقيل لا يدفعها  
إلا السلطان والحجى الأبق دون الضال ومن  
رد الأبق على مولاه من مائة ثلثة أيام فله  
عليه أربعون درهماً وحسابه إن نقصت  
المدة فإن كانت قيمته أقل من أربعين درهماً  
فله قيمته إلا درهماً وأمه الولد والمدة كالقن  
والصبي المالك كالبالغ وينبغي أن يشهد أنه



يَاخُذُهُ لِيُورِدَهُ وَلَوْ أَبْقَى مِنْ يَدِهِ لَمْ يَلْزَمَهُ شَيْءٌ  
وَأَنْ كَانَ رَهْنًا فَالْجَعْلُ عَلَى الْمُرْتَهِنِ فَإِنْ كَانَ  
جَانِبًا فَعَلَى مَوْلَاهُ إِنْ قَدَّاهُ عَلَى وَلِيِّ الْجَنَابَةِ إِنْ  
أَعْطَاهُ وَحَكْمُهُ فِي النِّفْقَةِ كَأَنَّ اللَّفْظَةَ  
**كتاب المفقود** وهو الذي غاب  
وَلَا يَعْرِفُ حَيَاتَهُ وَلَا مَوْتَهُ فَهُوَ حَيٌّ فِي حَقِّ نَفْسِهِ  
لَا يَتَوَرَّعُ مِنْ أَمْرَانِهِ وَلَا يَقْسِمُ مَالَهُ وَلَا تَقْضَى أَجَلُهُ  
مَيِّتٌ فِي حَقِّ غَيْرِهِ لَا يَبُورُ مِنْ مَاتَ حَالُ  
غَيْبَتِهِ وَيَقِيمُ الْقَاضِي مِنْ تَحْفِظِ مَالِهِ وَلَيْسَتْ تَوَفِّي  
عَلَانَةً نِيَالًا وَكَيْلًا لَهُ فِيهِ وَيَبِيعُ مِنْ أَهْوَالِهِ مَا  
يَخَافُ عَلَيْهِ الْهَلَاكُ وَيَنْتَقِ مِنْ مَالِهِ عَلَى مَنْ يَجِبُ  
عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ حَالُ حُضُورِهِ بَعْدَ قَضَائِهِ فَإِذَا  
حُضِرَ لَهُ مِنَ الْعَمْرِ مَا لَا يَبْعَثُ أَقْوَامَهُ حَكِيمٌ عَوَّلَهُ

79  
**كتاب الخشني** إِذَا كَانَ  
لِلْمَوْلُودِ ذِكْرٌ وَقَرَّحَ فَإِنْ بَالَ مِنْ أَحَدِهِمَا  
أَعْتَبَ بِهِ وَأَنْ بَالَ مِنْهُمَا أَعْتَبَ بِأَسْبَقِهِمَا فَإِنْ  
كَانَ مَعًا فَهُوَ خَشَنِي مُشْكَلٌ فَإِذَا بَلَغَ فَظَهَرَتْ لَهُ  
أَمَارَاتُ الْوَجَالِ فَهُوَ رَجُلٌ وَإِنْ ظَهَرَتْ أَمَّا  
رَاتُ النِّسَاءِ فَهُوَ امْرَأَةٌ وَإِنْ لَمْ تَطْهَرْ الْأَمَارَاتَانِ  
أَوْ تَعَارَضَتَا فَهُوَ خَشَنِي مُشْكَلٌ قَالَ مُحَمَّدٌ بْنُ الْأَشْكَالِ  
تَبْدُلُ الْبُلُوغِ فَإِذَا بَلَغَ فَلَا اشْكَالَ وَإِذَا حَكِمَ بِكُونِهِ  
خَشَنِي بَعْدَ الْبُلُوغِ يُؤْخَذُ فِيهِ بِالْأَحْوَظِ فَيُورَثُ  
أَخْتَى السَّهْمَيْنِ وَيَتَنَفَّسُ بَيْنَ الْوَجَالِ وَالنِّسَاءِ  
فِي الصَّلَاةِ وَأَنْ صَلَّى فِي صُفْرِ النِّسَاءِ أَعَادَ وَفِي  
صُفْرِ الْوَجَالِ يُعِيدُ مِنْ عَنِ يَمِينِهِ وَيَسَارِهِ  
وَيُصَلِّي بِقِنَاعٍ وَلَا يَلْبَسُ الْحَرِيرَ وَالْحَلِيَّ وَالْخُلُوبَ



غيب محوم رجلا ولا امرأة ولا يسافر بغير  
 محوم ويتشاع له امة تحتنه ثم تباع فان لم  
 يكن له مال فمن بيت المال واذا مات ولم  
 يشتر حاله يتيم ثم يلفن كالجارية  
**كتاب الوقف** وهو حبس العين  
 على ملك الوقف والتصدق بالمنفعة ولا يلزم  
 الا ان يحكم به حاكم او يقول اذ امت فقد  
 وقفته ولا يجوز وقف المشاع وان حكم به  
 حاكم جاز ولا يجوز حتى يتجدد اخوة بجهة  
 لا تنقطع ابدا ويجوز وقف العقار دون المنقول  
 وعن محمد مع جواز ما جرى فيه التعامل كالسكنى  
 والقذوم والانتشار والقذور والكنارة والمصطح  
 والكتب ولا يجوز بمالا يتعامل فيه وعليه الفتوى ويجوز

وهذا هو الكتاب الثاني

حبس الكلوع والسلاح ولا يجوز بيع الوقف ولا  
 تمليك وتبدأ من ارتناعه بعمارة وان لم  
 يشترط الواقف فان كان الوقف على عني  
 عمرة من ماله فان امتنع فمن اخوته وماله من  
 من بنا الوقف والتمه صوف في عمارة فان لم ينفق  
 عنه حبس لو تمت حاجته فان تعذر اعادة عينه  
 بيع وصوف الثمن الى عمارة ولا يقسم بين من حق  
 الوقف ويجوز الوقف غلة الوقف او بعضها  
 له والولاية اليه فان كان غير شامول نزع  
 القاضى ولا غيره ومن بنى مسجدا لم يؤك  
 ملكه عنه حتى يقره عن ملكه بطريقه وبأذن  
 بالصلوة فيه ويكتفى بصلوة الواحد وفي رواية  
 بجماعية والوقف في المرض وصيه رباط استغنى

(يُجْعَل)



عنه يصرف وتغمر الى اقرب رباط اليه  
ولو ضاق المسجد وبجنبه طريق العاقبة  
يو تسع منه المسجد ولو ضاق الطريق وسع  
من المسجد **كتاب الهبة**  
وتصح بالاجاب والقبول والقبض فان قبضها  
في المجلس بغير اذنه جاز وبعد الافتراق يفتقر  
الى اذنه فان كانت في يد مملوكه تجزئ الهبة  
ولهبة الاب لابنه الصغير يتم بمجرد العقد ويمك  
الصغير الهبة بقبض ولته واقتره بقبضه بنفسه  
وتنعقد الهبة بقوله وهبت ونخلت واعطيت  
واطعمت كل هذا الطعام والعمر وكل وحملت على هذه  
الدابة اذ انوى الهبة وكسوت كل هذا الثوب وهبت  
المشاع فيما لا يقسم جارية وفيما يقسم لا يجوز ان يقسم  
انما العقار

او يخلع الى اذنه

وسلم جاز كسهم بغيره ولين في ضوع  
صوف على ظهره وتمر على نخله وذرعه في ارضه  
وان ذهب دقيقتا في حنطة او سمناء في لبن  
او ذهنا في سمنيم فاستخرج وسلم لا يجوز  
ولو ذهب اثنان لواحد جاز وبالعكس لا يجوز  
ولو تصدق على فقيرين جاز وعلى غنيين  
لا يجوز ومن ذهب جارية الا حلتها صحت  
الهبة وبطلت الا بئشا **فصل** ويجوز الرجوع  
فيما يهبه ولا جني وبكوة بان عوضه او زادت  
زيادة متصلة او مات احداهما او خرجت عن  
ملك الموهوب له فلا رجوع ولا رجوع فيما يهبه  
لغيره رجم محرم او زوجة او فرع ولو قال الموهوب  
خذ هذا بدلا عن هبتك او عوضها او في مقابلتها او





غَوْضُهُ أَجْنَبِيٌّ مُتَبَوِّعًا فَيَقْبِضُهُ سَقَطُ الرُّجُوعِ  
 فَإِنْ اسْتَحَى نَصْفَ الْجَهَةِ رَجَعَ بِنَصْفِ الْعَوَضِ  
 وَإِنْ اسْتَحَى بَعْضَ الْعَوَضِ لَا يَرْجِعُ بِشَيْءٍ وَإِنْ اسْتَحَى  
 جَمِيعَهُ رَجَعَ بِالْجَهَةِ وَالْجَهَةُ بِشَرْطِ الْعَوَضِ يُرَاعَى  
 فِيهَا حَكْمُ الْجَهَةِ نَيْلُ الْقَبْضِ وَالْبَيْعُ بَعْدَهُ وَلَا يَصِحُّ  
 الرُّجُوعُ إِلَّا بِتَرَاضٍ مِنْهُمَا أَوْ بِحَكْمِ الْحَاكِمِ فَإِنْ هَلَكَتْ  
 بَعْدَ الْحَكْمِ لَمْ يُضْمَنْ **فصل** الْعُمَرَى جَائِزَةٌ لِلْمُعْتَمِرِ  
 خَالِ حَيَوَتِهِ وَلَوْ رَثَمَتْهُ بَعْدَ فَاتِهِ وَيَنْظُرُ الشَّيْطَانُ  
 وَهِيَ أَنْ تَجْعَلَ دَارَهُ لَهُ عُمْرَةً فَإِنْ مَاتَ تَوَقَّعَ عَلَيْهِ  
 وَالتَّوَقُّعُ بَاطِلٌ وَهِيَ أَنْ يَقُولَ إِنْ مِتُّ فَمِنْ  
 وَأَنْ مِتُّ فَمِنْ كَرٍّ وَالصَّدَقَةُ كَالْجَهَةِ وَلَا رُجُوعَ فِيهَا  
 وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِمَالِهِ فَمَوْلَاهُ جَسَدُ مَالِهِ  
 الزَّكَاةُ وَبِكُلِّهِ عَلَى الْجَمِيعِ وَيَحْسَبُ مَا يَنْفَقُهُ حَتَّى

العارية بتشديد وقيلا والصح

بتشديد منصوص

يَكْتَسِبُ ثُمَّ يَتَصَدَّقُ بِمِثْلِهِ **كتاب** **العارية**  
 وَهِيَ هِبَةٌ الْمَنَافِعِ وَلَا تَكُونُ إِلَّا فِيمَا يَنْتَفَعُ بِهِ مَعَ  
 بَقَاءِ عَيْنِهِ فَأَعَادَةُ الْكَلْبِ وَالْمَوْزُونِ قَرْضٌ  
 وَهِيَ أَمَانَةٌ وَتَصِحُّ بِقَوْلِهِ أَعْرِضْكَ وَأَطْعَمْتُكَ هَذِهِ  
 الْأَرْضَ وَآخِذْ بِمِثْلِ هَذِهِ الْعَبْدَ وَمِنْ حَكْمِ هَذَا الثَّوْبِ  
 وَحَمْلَتِكَ عَلَيْهِ هَذِهِ الدَّابَّةُ إِذَا لَمْ يُوَدَّ بِهَا الْجَهَةُ  
 وَدَارَ لَكَ شَيْئٌ أَوْ شَيْئٌ غَيْرُهُ لَا يَسْتَعِيرُ أَنْ  
 يُعِيرَهَا إِنْ لَمْ يَخْتَلَفْ بِإِخْلَافِ الْمُسْتَعِيرِ وَلَيْسَ  
 لَهُ إِجَارَتُهَا فَإِنْ أَجَرَهَا فَهَلَكَتْ فَلِلْمُعِيرِ أَنْ  
 يُضْمَنَ الْمُسْتَعِيرُ وَلَا يَرْجِعُ عَلَى الْمُسَاجِدِ وَلَمْ أَنْ  
 يُضْمَنَ الْمُسَاجِدُ وَيَرْجِعُ عَلَى الْمُسْتَعِيرِ فَإِنْ قَبِلَهَا  
 بِوَقْتٍ أَوْ مَنَافِعَةٍ أَوْ مَكَانٍ ضَمِنَ بِالْمَخَالَفَةِ إِلَّا إِلَى  
 خَيْرٍ وَعِنْدَ الْإِطْلَاقِ لَهُ أَنْ يَنْتَفِعَ بِهَا جَمِيعَ الْأَنْوَاعِ



مَنفَعَتِهَا مَا شَاءَ مَا لَمْ يُطَالِبْهُ بِالرَّدِّ وَلَوْ أَعَادَ  
 أَرْضَهُ لِلْبَنَاءِ وَالْفُرْسِ فَلَمَّا ان يَرْجِعْ وَيَكْلِفُهُ  
 بِقَلْعِهَا فَإِنْ وَفَّقَهَا دَاخِلَهَا قَبْلَ تَقْضِيهِ  
 لِلْمُسْتَعِيرِ قِيَمَتَهُ وَمَمْلَكَةً وَلِلْمُسْتَعِيرِ قَلْعَهُ  
 إِنْ لَمْ يَتَضَرَّ الْأَرْضُ كَثِيرًا فَإِنْ قَلْعَهَا فَلَا ضَمَانَ  
 وَإِنْ أَعَارَهَا لِلزَّرَاعَةِ فَلَيْسَ لَهُ اخْذُهَا قَبْلَ  
 حَصِيدِهِ وَإِنْ لَمْ يُوَقِّتْ وَاجِرَةً رَدَّ الْعَارِيَّةَ  
 عَلَى الْمُسْتَعِيرِ وَلِلْمُسْتَأْجِرِ عَلَى الْأَجْرِ وَادَارَةُ  
 الدَّابَّةِ إِلَى اسْطِطَارِ مَا كَلَّمَا أَوْ مَعَ مَنْ فِي عِيَالِهِ  
 أَوْ عَمَلِهِ أَوْ أَجِيرِهِ وَكَذَا رَدُّ الثَّوبِ إِلَى دَارِهِ  
 وَلَوْ كَانَ عِنْدَ جَوْهَرٍ وَاسْتَبَاهِهِ لَا يَبْرَأُ مَا لَمْ  
 يُسَلِّمْهُ إِلَى الْمَالِكِ وَفِي الْغَضَبِ لَا يَبْرَأُ فِي الْجَمِيعِ  
 إِلَّا بِتَسْلِيمِ إِلَيْهِ **كِتَابُ الْغَضَبِ**

(مarginal note)

وَهُوَ اخْذُ مَا لَمْ يَتَقَوَّيْهُ مُحْتَرِمٌ مِمَّا لَمْ يَكُنْ لِلْمُسْتَعِيرِ  
 بِطَرِيقِ التَّعَدِّيِّ وَمِنْ غَضَبٍ شَيْءٌ فَعَلِيهِ  
 رَدُّهُ فِي مَكَانِ غَضَبِهِ فَإِنْ هَلَكَ وَهُوَ شَيْءٌ  
 فَعَلِيهِ مِثْلُهُ وَالْأَقِيمَتُهُ يَوْمَ غَضَبِهِ وَإِنْ  
 نَقَصَ ضَمْنُ النُّقْصَانِ وَإِنْ انْقَطَعَ الْمِثْلُ بِحَبْثِ  
 قِيَمَتِهِ يَوْمَ الْقَضَاءِ وَإِنْ ادَّعَى الْهَلَاكَ حَبْسَهُ  
 لِلْحَاكِمِ مَدَّةً يَعْلَمُ أَنَّهُ لَوْ كَانَتْ بَاقِيَةً أَظْهَرَهَا  
 ثُمَّ يَقْضَى بِبَدْلِهَا وَالْقَوْلُ فِي الْقِيَمَةِ قَوْلُ  
 الْغَاصِبِ مَعَ يَمِينِهِ فَإِذَا قُضِيَ عَلَيْهِ بِالْقِيَمَةِ مَلَكَهُ  
 مُسْتَنْدًا إِلَى وَقْتِ الْغَضَبِ وَتَسْلِيمُ الْأَلَا  
 كَسَابُ دُونَ الْأَوْلَادِ فَإِذَا أَظْهَرَتْ الْعَيْنُ  
 وَقِيَمَتُهَا أَكْثَرُ وَقَدْ ضَمِنَهَا بِبَدْلٍ أَوْ بِالْبَيْئَةِ  
 أَوْ بِقَوْلِ الْمَالِكِ سَلِمَتْ لِلْغَاصِبِ وَإِنْ ضَمِنَهَا بِيَمِينِهِ  
 (مarginal notes)

(Marginal notes on the left side of the page)



فالملك ان شاء أعطى الضمان وان شاء  
 اخذ العين ويضمن ما نقص العقار بفعله  
 ولا يضمن لو هلك فان نقص بالزراعة  
 يضمن النقصان وياخذ رأس ماله ويتصدق  
 بالفضل وكذا المودع والمستعير اذا تضرر وبها  
 تصدق بالفضل واذا تغير الغصوب بفعل  
 الغاصب حتى زال انتمه واكثر منافع ملكه  
 وضمنه ولا يستغفر به حتى يؤدي بدله وفيه  
 له ذكر كذا في الشاة وطحنها او ثبيتها وتقطيعها  
 وطحن الحنظل وزرعها وخبز الدقيق وجعل  
 الحديد سيفا والصفوانية والبناء على الساحة <sup>على الساحة</sup>  
 واللبس وعصر الزيتون والعنب <sup>او نجس صنعه</sup> وغزل القطن <sup>هو انسان</sup>  
 ونسج الغزل ولو غصب تبرأ فضوبه ذراهم

او دنايها وانية لم يملكه ومن خرق ثوب غيره  
 فانظر عاقبة <sup>اي يحرق</sup> منفعته ضيمته وان كان قليلا يضمن  
 نقصانه ومن ذبح شاة غيره او قطع يدها فان  
 شاء الملك ضمنه نقصانها واخذها وان شاء  
 سلمها وضمنه قيمتها وفي غير ما كور اللعج يضمن قيمتها  
 ومن بنى في ارض غيره او غرس لزومه قلعهما وردتها  
 على يمينه في الاجارات ومن غصب ثوبا فصبعه  
 احمر او سويقا فلتة يضمن فالملك ان شاء اخذها  
 ورد زيادة الصبغ والسمن وان شاء اخذ قيمة  
 الثوب البين ومثل السويقي وسلمها **فصل**  
 زوايد الغصب امانه متصلة كانت او منفصلة  
 ويضمن بالتعدي او بالمنع <sup>اي يضمن</sup> بعد الطلب <sup>اي كان عاقرا</sup> فولد  
 الجارية بالولادة مضمونة ويجبر بولدها

وهذا الفصل في ما يضمن







لا غير وكذلك البيوت والحوض وما اخروز في حجب ونحوه  
فليس لاحد ان ياخذ منه شيئا بدون رضى صاحبه  
وله بيعه ولو كانت البيوت والعين او النهر في ملك  
رجل له منع من يؤيد الشفعة من الدخول فان  
كان لا يجد غيره فاما ان يتوكل ياخذ بنفسه <sup>او لا من الشفعة</sup>  
تخرج الماء اليه فان منعه وهو يخاف العطش قائلة  
بالسلام في المخوف يقاتله بغير سلاح وكذا على  
الطعام حالة المخصصة **فصل** كوى الانهار العظام  
على بيت المال وما هو مملوك فكونه على اهله ومن  
ابى منهم تجبر ومونه الكوى اذا جاوز ارض رجل  
توقع عنه وليس على اهله الشفعة شي من الكوى  
تحت لوجار تجوز في ارض غيره ليس لصاحب الارض  
منعه نهى بين قوم اخضعوا في الشرب هو بينهم

المنفعة من الدخول  
او لا من الشفعة

على قدر اراضيهم وليس للاعلى ان يشكره يستوفى  
الا بتراضيهم وليس لاحد منهم ان يشق منه نهرا او  
ينصب عليه رحا او يتخذ عليه جسرا او يوسع منه  
او يسوق شربة الى ارضه ليس لها شوب الا بتراضيهم  
ولو كانت القسمة بالكوى فليس لاحد منهم ان يقسم  
بالاياتام ولا مناصفة ولا يؤيد كوة وان كان لا  
يضمن الباقي **كتاب المزارعة**  
وهي عقد على الزرع ببعض الحارج وهي فاسدة  
عند ابي حنيفة رضى الله عنه جارية عندهما وعليه  
الفتوى قال الحبيب بن راحة الله وابو حنيفة رضى الله عنه  
هو الذي توقع هذه المسألة على اصوله لعلمه ان  
الناس لا ياخذون بقوله ولا بد فيها من التاقيت  
وكون الارض صاحبة للمزارعة ومعونته رب البذر



وجنسه ونصيب الآخر والتخلية بين الارض و  
 العامل وان يكون الخارج مشتركا بينهما حتى لو  
 شرط لاحدهما قفزا نامعلومة او ماعلى السواقي  
 او ان ياخذ وب البذر بذرة او الخواج فسدت  
 وان شرط ادفع الفرجان واذا كانت الارض  
 والبذر لواحد والعمر والبتن لآخر او كانت الارض  
 لواحد والباقي لآخر او كان العمر من واحد والباقي  
 لآخر فهو صحيح والخارج على الشرط فان لم يخرج  
 شي فلا شيء للعامل وما عدا هذه الوجوه فاسدة  
 واذا فسدت فالتحريم لصاحب البذر وللآخر اجر  
 عليه او ارضه لا يواد على قدر المستحق ولو شرط البتني  
 لوب البذر صح وللآخر لا يصح ولو سكتا عنه فلو  
 البذر وقيل بينهما فان عتقاها فامتنع صاحب

البذر

البذر لم يجز وان امتنع الآخر اجبر وتفسخ بال  
 عذار كالأجارة ولا يكون للعامل اجرة كوابه  
 وحفوة واجرة الحصاد والوفاع والديار  
 التذرية عليهما بالخصيص ولو شرطاه على العامل  
 لا يجوز وعن ابي يوسف مع جواز وعليه الفتوى  
 واذا مات احد المتعاقدين بطلت واذا انقضت  
 المدة ولم يذكر كل الزرع فعلى المزارع اجرة نصيبه  
 من الارض حتى يستحصده ونفقة الزرع عليهما

**كتاب المساقات**

وهي كالمزارعة في الخلاف والحكم والشروط الامدة  
 فانه يجوز وان لم يبيتها ويبيع على اول سنة المحرم  
 وفي الوطبة عدا ذلك بذرها وان ستميا مدة  
 لا تخبر ثمرة فيها فسدت فان خرجت فعلى الشرط

في المزارعة  
 في المزارعة



والأفله أجور مثله وإن دفع خيلاً أو أصواراً طيبة  
 ليقيم عليها وأطلق لا يجوز في الرقبة الأبدية  
 معلومة وتجوز المساقاة في الشجر والكروم والوطاب  
 وأصوار البياض نجح إن كانت تزيد بالسقي والعمل  
 وإن كانت قد انتحلت لا يجوز وتبطل بالموت  
**كتاب النكاح**

النكاح حال الاعتدال سنة مؤلدة مرغوبة  
 وحال التوقان واجب وحال الخوف من الجور  
 مكروه وينعقد بلفظين ما ضيق أو أحدهما  
 ما ضيق لقوله زوجني فيقول زوجت وينعقد  
 بلفظ النكاح والتزويج والهبة والصدقة والتكليف  
 والبيع والشراء وينعقد نكاح المسلمين إلا  
 محصور رجلى أو رجلاً وامرأتين ولا بد في الشهود

إذا أجزأ رجل واحد  
 في عقد النكاح  
 لا يلزم فيه طلاق  
 ولا زنا

من صفة الخيرية والإسلام ولا تستلزم العذالة  
 وينعقد بشهادة الأعميين وبشهادة ابنتها  
 وابنتها من غيره وابنته من غيرها ولا يظهر  
 بشهادتهم عند دعوى القولي إذا تزوج  
 مسلم ذميمة ينعقد بحضرة ذميين ولا  
 يظهر عند جحوده وتخرج على الرجل نكاح  
 أمه وجداته وبنته وبنات ولده وأخته وبنتها  
 وبنت أخيه وعمته وخالته وأمم إمرأته وبنتها  
 إن دخلها وامرأة أبيه وأجداده وابنته وبنو  
 أولاده والجمع بين الأختين نكاحاً وطناً بمكدر  
 اليمين وبين المرأة وعمتها وخالتها وتحكم من  
 البضائع ما ذكرنا من النسب وإذا طلق امرأة  
 لا يقوون أحتمها ولا رابعة حتى تنقضي عدتها ولا يزوج

وقال عليه السلام نكاح البنات  
 حرم الأمهات ووطئ الأمهات  
 حرم البنات



أُمَّةٌ وَلَا امْرَأَةٌ عَبْدَةٌ وَالزَّوْنَا يوجبُ حُرْمَةَ المصا  
هُوَّةٍ وَكَذَا الْمَشَى بِشَهْوَةٍ مِنَ الْجَانِبَيْنِ وَنَظَرُهُ إِلَى  
فَوْجِهَا الدَّاخِلِ وَنَظَرُهَا إِلَى ذِكْرِهِ وَتَجَوُّزُ تَزْوِجِ  
الْكِتَابَتَيْنِ وَلَا تَحْجُوزُ تَزْوِجِ الْمَجْوسِيَّاتِ وَالْوُثْنِيَّاتِ  
وَتَجَوُّزُ تَزْوِجِ الْأُمَّةِ مَعَ الْعَذْرَةِ عَلَى الْحُرَّةِ وَتَجَوُّزُ  
تَزْوِجِ الْمُحْرَمِ حَالَةَ الْأَحْرَامِ وَلَا يَتَزَوَّجُ أُمَّةٌ عَلَى حُرَّةٍ  
وَلَا فِي عَدَّتِهَا وَيَتَزَوَّجُ الْحُرَّةُ وَالْأُمَّةُ عَلَيْهَا وَلِلْحُرَّةِ  
أَنْ تَجْمَعَ نِكَاحًا بَيْنَ أَرْبَعٍ مِنَ الْكُرَايِيهِ وَالْأُمَّا الْأَعْدِ  
وَالْعَبْدِ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَلَا يَتَجَوُّزُ نِكَاحُ حُبْلَى مِنْ غَيْرِهِ  
الْأَزْوَاجُ فَإِنْ فَعَلَ لَا يَطَاوُهَا حَتَّى تَضَعَ حَمْلَهَا  
وَمَنْ جَمَعَ بَيْنَ امْرَأَتَيْنِ أَحَدَهُمَا لَا يَحْزُلُهُ نِكَاحُهَا  
مَعَ نِكَاحِ الْأُخْرَى وَنِكَاحُ الْمُسْتَعَةِ وَالْمُكَوِّتِ بَاطِلٌ  
وَعِبَارَةُ النِّسَاءِ مَعْتَبَرَةٌ فِي النِّكَاحِ حَتَّى لَوْ زَوَّجَتْ

لِحُرَّةٍ الْبَالِغَةِ الْعَاقِلَةِ نَفْسَهَا جَانِ وَكَذَلِكَ لَوْ زَوَّجَتْ  
غَيْرَهَا بِأَلْوَكَالَةٍ أَوْ أَلْوَالِيَةٍ وَلَا أَجْبَابَ عَلَى الْبِكْرِ الْبَالِغَةِ  
فَإِنْ اسْتَأْذَنَهَا أَلْوَالِيٌّ فَسَكَتَ أَوْ ضَحَكَتْ أَوْ بَكَتْ  
بَغَيْرِ صَوْتٍ فَهِيَ أَذْنٌ وَكَذَلِكَ لَوْ زَوَّجَهَا ثُمَّ بَلَغَهَا  
وَأَنْ اسْتَأْذَنَهَا غَيْرُ أَلْوَالِيٍّ فَلَا يَدْخُلُ مِنَ الْقَوْلِ وَأَذْنُ  
الْغَيْبِ بِالْقَوْلِ وَيَنْبَغِي أَنْ يُذَكَّرَ لَهَا الزَّوْجُ بِمَا تَعَوَّدَتْ  
فَإِنْ زَالَتْ بَكَارُهَا بَوَثْمَةً أَوْ جَوَاحِيَةً أَوْ تَعْنِيصِي  
أَوْ حَيْضِي أَوْ ذِي نَهْيٍ يَكُونُ فَإِنْ قَالَ الزَّوْجُ بَلْغُلِ النِّكَاحَ  
فَسَكَتَتْ وَقَالَتْ بَلْ رَدَّ ذَنْتُ فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا وَتَجَوُّزُ  
لِلْأُولَى أَنْ تَنْكَحَ الصَّغِيرَ وَالصَّغِيرَةَ وَالْمَجْنُونَةَ فَإِنْ  
كَانَ أَبًا أَوْ جَدًّا فَلَا خِيَارَ لَهَا بَعْدَ الْبُلُوغِ فَإِنْ زَوَّجَهَا  
غَيْرُهُمَا فَلَهَا الْخِيَارُ وَإِذَا كَانَ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ  
عَبْدًا فَلَا خِيَارَ لِلْآخَرِ إِلَّا فِي الْحَبِّ فَيُفَرَّقُ فِي الْحَالِ



بينهما والعنة والخصاء فيؤجل سنة فان قوتها  
والافتقار بينهما بطلبها ويكون طلاقا بائنا والولي  
العصبية على توبيخهم في الارث والحجب ثم مؤل  
العناقة واللائم واقاربها التزويج ثم مؤل المولاة  
ثم الغاضى ولا ولاية لعبد ولا صغير ولا مجنون  
ولا كافر على مسلمة وابن المجنونة يتقدم على  
ابنها واذا غاب الاقرب غيبة لا ينشط الكفو  
الحاطب حضوره وزجرها الا بعد ولو زوجها  
وليان فلا اولادى وان كانا معا بطلا ويجوز  
للأب ولجد ان يزوج ابنته بالتم من هذا المثل  
وابنته باقتل ومن غير كفو ولا يجوز ذلك لغيرهما  
والواحد يتولى طوفى النكاح وليا كان او وكلا  
او وليا او وكلا او اصيل او وكلا او وليا واهيلا

ويستعقد نكاح الفضولي موقوفنا كالبيع اذا كان  
من جانب واحد اقام من جانبين او فضوليا من  
جانب اصيل من جانب فلا والكفاة تعتبر في  
النكاح في النسب والدين والصنایع والحريية  
والمال وهو ملك النفقة والمهر المجد ومن له اب  
في الاسلام والحريية لا يكافى من له ابوان والا ابوان  
والاكثر سوا او اذا تزوجت غير كفو فلولي  
ان يفترق بينهما فان قبض المهر وجها او طالبة  
النفقة فقد رضى وان سكت لا يكون رضا  
وان رضى احد الاولياء فليس لغیره الا غير ارض  
وان نقصت من مهرها فللا وليا ان يفوتوا  
او يتمم والمهر اقله عشرة دراهم فان سعى  
اقل منها فلها عشرة ومن سعى مهر الزم بالذخول



والموت و يتنصف بالطلاق قبل الدخول وان  
لم يُسم لها مهر او شرط ان لا مهر لها فلها مهر المثل  
بالدخول والموت والمنفعة بالطلاق قبل الدخول  
ولا يحب المنفعة الا لهذه وتستحب لكل مطلقة  
سواها وهي درع وخمار وملحفة يعتبر ذلك  
بحاله ولا تزاد على قدر ينصف مهر المثل وان  
زادها في المهر لزمته وتسقط بالطلاق قبل  
الدخول وان حطت من مهرها من الخط والكلوة  
الصحيحة في النكاح الصحيح كالدخول ولو وجدت  
من المجهوب والعينين والخوصي وهي ان لا يكون  
ثم مانع من الوطي طبعاً وشراً كالنقص المانع  
من الجماع والتزني والاحرام بالحيض والنفوس  
والحيض وفي الفاسد لا يحب الا مهر المثل بالدخول

٨١  
ولا يتجاوز المسمى ويثبت فيه النسب وان تزوجها  
على خيبر او خنزير او على هذا الذن من الحبل  
فاذا هو محمد او على هذا العبد فاذا هو حر  
او على خديمته سنة او تعليم القرآن جاز النكاح  
ولها مهر المثل واذا تزوج العبد على خديمته  
سنة جاز ولها خديمته وان تزوجها على الف  
على ان لا يتزوج عليها فان دنى فلها المسمى  
والا فمهر مثلها وان قال على الف ان اقام بها  
والغير ان اخرجها فان اقام بها فلها الف  
وان اخرجها فمهر مثلها وان تزوجها على هذا  
العبد او على هذا فلها اشبهها بمهر المثل وان  
كان مهر المثل بينهما فلها مهر المثل وان تزوجها  
على حيوان فان سمي نوعه كالنورس جاز وان لم



يَصِفُهُ فَلَهَا الْوَسْطُ فَإِنْ شَاءَ أَعْطَاهَا ذَلِكَ  
وَأَنْ شَاءَ قِيَمَتُهُ وَالتَّوْبُ مِثْلُ الْحَيَوَانِ إِلَّا أَنَّهُ  
إِذَا ذَكَرَ وَصَفَهُ لَوْ مَن قَسَلِيْمَةٌ وَكَذَلِكَ مَا يَنْبَغُ  
فِي الذِّمَّةِ وَمِثْلُهَا يُعْتَبَرُ بِنِسَاءٍ عَشِيرَةٍ  
أَيُّهَا فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ مِنْهُمْ مِثْلُهَا فَمِنْ الْأَجَانِبِ  
وَيُعْتَبَرُ بِأَمْرَةٍ مِثْلُهَا فِي الْحَسَنِ وَالسَّيِّئِ وَالْبَكَارَةِ  
وَالْبَلَدِ وَالْعَصْرِ وَالْعِفَّةِ وَالْمَالِ فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ  
ذَكَرَ فَالَّذِي يُوجَدُ مِنْهُ وَلِلْمَرْأَةِ أَنْ تَمْنَعَ نَفْسَهَا  
وَأَنْ يُسَافِرَ بِهَا حَتَّى يُعْطِيَهَا مَهْرَهَا فَإِذَا أَتَوَا  
هَهَا نَقَلَهَا إِلَى حَيْثُ شَاءَ وَقِيلَ لَا يُسَافِرُ بِهَا  
وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى **فصل** وَلَا يَجُوزُ زَكَاحُ الْعَبْدِ  
وَالْأَمَةِ وَالْمَدْبُورِ وَامُّ الْوَلَدِ الْأَبَاذِنْ الْمَوْتَى  
وَلَهُ اجْبَارُهُمْ عَلَى النِّكَاحِ وَإِذَا تَزَوَّجَ الْعَبْدُ بِأَذِنْ

مولا

مَوْلَاهُ فَالْمَدْبُورُ فِي ذِمَّتِهِ يُبَاعُ فِيهِ وَالْمَدْبُورُ  
يُسْعَى وَإِذَا اُعْتَقَتْ الْأَمَةُ وَالْمُكَاتَبَةُ وَلَهَا  
رُحْجٌ حَتَّى أَذْهَبَتْ فَلَهَا الْخِيَارُ وَمَنْ زَوَّجَ  
أَمَتَهُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يُبَوِّئَهَا بَيْتَ الزَّوْجِ وَ  
يَقُولُ لَهُ مَتَى طَفِرْتُ بِهَا وَطَيَّنْتُهَا وَلَوْ تَزَوَّجَ  
عَبْدٌ بِغَيْرِ أَذِنْ مَوْلَاهُ فَقَالَ لَهُ طَلَّقْهَا فَلَيْسَ  
بِاجَارَةٍ وَأَنْ قَالَ تَطْلِقُكَ رَجْعِيَّةٌ فَهُوَ اجَارَةٌ  
وَالْأَذِنْ فِي الْعَوْلِ لِمَوْلَى الْأَمَةِ وَإِذَا تَزَوَّجَ  
عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ بِغَيْرِ أَذِنْ الْمَوْلَى ثُمَّ اُعْتَقَا فَقَدْ  
بَلَاخِيَارُ **فصل** تَزَوَّجَ ذِمِّيٌّ ذِمِّيَّةً عَلَى  
أَنْ لَا مَهْرَ لَهَا أَوْ عَلَى مِيتَةٍ وَذَكَرَ عِنْدَ طَمَّ جَارِئَةٍ  
جَانٍ وَلَا مَهْرَ لَهَا وَأَنْ تَزَوَّجَهَا بِغَيْرِ شَهْوٍ أَوْ  
فِي عِدَّةٍ كَأَنَّهُ أَخْرَجَ جَانٍ أَنْ دَانُوهُ وَإِنْ أَسْلَمَا



أَتَوْا وَلَمْ يَدْجِها عَلَيْهِ خَيْرٌ أَوْ خَيْرٌ ثُمَّ اسْلَمَا أَوْ  
أَحَدُهُمَا فَلَهَا ذَكَرَ أَنَّ كَانَا عَيْنَيْنِ وَالْأَفْقِيمَةُ  
لِخَيْرٍ وَمَهْرٍ الْمَثَلُ فِي الْخَيْرِ وَإِذَا اسْلَمَ الْجَوْسِي  
فَتُوقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَنْ تَزَوَّجَ مِنْ مُحَارِمِهِ وَلَا  
يَجُوزُ نِكَاحُ الْمُرْتَدَّةِ وَالْمُوتِدَّةِ وَالْوَلَدُ يَتَّبِعُ  
خَيْرَ الْأَبَوَيْنِ دِينًا وَالْكِتَابِيُّ خَيْرٌ مِنَ الْجَوْسِي  
وَإِذَا اسْلَمَتِ امْرَأَةُ الْكَافِرِ فَإِنْ اسْلَمَ وَالْأُ  
فَتُوقَ بَيْنَهُمَا بِطَلَاقٍ وَإِنْ اسْلَمَ زَوْجُ الْمَجُوسِيَّةِ  
فَإِنْ اسْلَمَتِ وَالْأُفَتُوقَ بَيْنَهُمَا بِغَيْرِ طَلَاقٍ وَفِي  
دَارِ الْحُوبِ تَتَوَقَّفُ الْبَيْتُونَةُ فِي الْمُسْلِمِينَ  
عَلَى ثَلَاثٍ حَيْثُ قَبْلَ اسْلَامِ الْآخَرِ وَإِذَا خَرَجَ أَحَدُ  
الزَّوْجَيْنِ الْيَسَاءُ اسْلَمًا وَقَعَتِ الْبَيْتُونَةُ بَيْنَهُمَا وَإِنْ  
سَيَّأَ مَعَالِمُ تَقَعُ فَإِذَا خَرَجَتِ الْمَرْأَةُ مَهَاجِرَةً لِلْعَدَةِ

عَلَيْهَا وَإِذَا ارْتَدَّ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ وَقَعَتِ الْفُتُوقَةُ  
بِغَيْرِ طَلَاقٍ فَإِنْ كَانَتِ الزَّوْجَةُ بَعْدَ الدَّخُولِ  
لَهَا الْمَهْرُ وَقَبْلَهُ لَا شَيْءَ لَهَا وَإِنْ كَانَ الزَّوْجُ فَالْكَفَرُ  
بَعْدَهُ وَالنِّصْفُ قَبْلَهُ وَإِنْ ارْتَدَّ امْرَأَتُهُ اسْلَمًا  
مَعًا فَمَا عَلَى نِكَاحِهَا **فصل** وَعَلَى الرَّجُلِ  
أَنْ يَعْدَلَ بَيْنَ نِسَائِهِ فِي الْبَيْتُونَةِ وَالْبَيْتُ  
وَالثَّيْبُ وَالْجَدِيدَةُ وَالْعَتِيقَةُ وَالْمُسْلِمَةُ وَ  
الْكِتَابِيَّةُ فِي الْقِسْمِ سَوَاءٌ وَلِلْحَتَّةِ ضِعْفُ الْأَمَةِ  
وَمَنْ وَهَبَتْ فَصِيْبَتَهَا لِمَا جِئَتْهَا جَانِ وَلَهَا الْجُوعُ  
وَيُسَافِرُ عَنْ شَاءٍ وَالْقُرْعَةُ أَوْ لِي

**كتاب الوضاع**  
تُحْكَمُ الْوَضَاعُ يَثْبُتُ بِقَلِيلٍ وَكَثِيرٍ فِي مَدَّتِهِ  
وَهِيَ ثَلَاثُونَ شَهْرًا وَتُحْكَمُ مِنَ الْوَضَاعِ مَا يُحْكَمُ



من النسب الاخت ابنة و أم اخية واذا ارضعت المرأة صبينة حرمت على زوجها وأبائه وابنائيه واذا ارضع صبتيان من ثدي امرأة واحدة فهما اخوان وان اجتمعا على لبن شاة فلا رضاع واذا اختلط اللبن بالماء او بالدواء او بلبن شاة او بلبن امرأة اخرى فالحكم للغالب وان اختلط بالطعام فلا حكم له وان كان غائبا ويتعلق بلبن المرأة بعد موتها وبلبن البكر ولا يتعلق بلبن الوجد ولا بالاحتقان ويتعلق بالامتعاظ واذا ارضعت امرأة الكبيرة الصغيرة حرمتا على الزوج ولا مهر للكبيرة ان كان قبل الدخول وللصغيرة نصف المهر ويرجع به على الكبيرة ان

من النسب الاخت ابنة و أم اخية واذا ارضعت المرأة صبينة حرمت على زوجها وأبائه وابنائيه واذا ارضع صبتيان من ثدي امرأة واحدة فهما اخوان وان اجتمعا على لبن شاة فلا رضاع واذا اختلط اللبن بالماء او بالدواء او بلبن شاة او بلبن امرأة اخرى فالحكم للغالب وان اختلط بالطعام فلا حكم له وان كان غائبا ويتعلق بلبن المرأة بعد موتها وبلبن البكر ولا يتعلق بلبن الوجد ولا بالاحتقان ويتعلق بالامتعاظ واذا ارضعت امرأة الكبيرة الصغيرة حرمتا على الزوج ولا مهر للكبيرة ان كان قبل الدخول وللصغيرة نصف المهر ويرجع به على الكبيرة ان

كانت عاقلة وتعدت الفساد والقول قولها فيه

**كتاب الطلاق**

احسنه ان يطلقها واحدة في طهر لا جماع فيه ويتذكرها حتى تنقضي عدتها وحسنه وهو السنة ان يطلقها ثلاثا في ثلثة اطهار لا جماع فيها والشهر للأيسة والصغيرة والحامل كالحیضة ويجوز طلاقهن عقيب الجماع والبدعة ان يطلقها ثلاثا وثنيتين بكلمة واحدة او في طهر لا رجوع فيه او يطلقها وهي حايض فيقع ويكون عاصيا وطلاق غير المدخول بها حالة الحيض ليس بهدي واذ اطلق امرأة حالة الحيض يراجعها فاذا طهرت فان شاء طلقها وان شاء أمسكها

وقال عليه السلام لعن الله الفروج على السروج



وَاذَا قَالَ لِلْمُدْخُولِ هَا أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا لِلثَّلَاثَةِ  
 وَقَعَ عِنْدَ كُلِّ طَهْرٍ تَطْلِيقَةٌ وَإِنْ نَوَى وَقَعَتْهُنَّ  
 السَّاعَةَ وَقَعْنَ وَطَلَّاقُ الْكُتَّةِ ثَلَاثٌ وَالْأَمَةُ  
 ثِنْتَانِ وَلَا اِعْتِبَارَ بِالْوَحْدِ وَيَقَعُ طَلَّاقُ كُلِّ  
 ذِي عَاقِلٍ بَالِغٍ مُسْتَيْقِظٍ وَطَلَّاقُ الْمَكْرُوهِ وَ  
 السَّكْرَانِ وَقَعَ وَيَقَعُ طَلَّاقُ الْآخَرِ بِالشَّاهِدَةِ  
 أَوْ مِنْ قَوْلِ امْرَأَتِهِ أَوْ شِقَاصًا مِنْهَا أَوْ مَلَكَتُهُ أَوْ  
 شِقَاصًا مِنْهُ وَقَعَتِ الْفِدْوَةُ بَيْنَهُمَا وَصَوَّحَ الطَّلَاقُ  
 لَا يَحْتَاجُ إِلَى نِيَّةٍ وَهُوَ قَوْلُهُ أَنْتِ طَالِقٌ وَمَطْلُقَةٌ  
 وَطَلَّقَكَ وَيَقَعُ بِهِ وَاحِدَةٌ رَجْعِيَّةٌ وَلَا يَصِحُّ فِيهِ  
 الثَّلَاثُ وَالثَّنَيْنِ وَقَوْلُهُ أَنْتِ الطَّلَاقُ أَوْ  
 أَنْتِ طَالِقُ الطَّلَاقِ أَوْ أَنْتِ طَالِقُ طَلَّاقٍ أَوْ أَنْتِ  
 طَلَّاقٌ يَقَعُ وَاحِدَةٌ رَجْعِيَّةٌ وَتَصَحُّ نِيَّةُ الثَّلَاثِ  
 مِنْ شَيْءٍ قَوْلًا

دُونَ الثَّنَيْنِ وَلَوْ نَوَى يَقُولُهُ أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةٌ  
 وَبِقَوْلِهِ طَلَّاقًا آخَرَى وَقَعَتْ أَوْ إِذَا أَضَافَ  
 الطَّلَاقَ إِلَى جَمَلَتِهَا أَوْ مَا يُعْتَبَرُ بِهِ عَنِ الْجُمْلَةِ كَالْوَقْتِ  
 وَالْوَجْهِ وَالْوَالِدِ وَالْوَجْهِ وَالْجَسَدِ أَوْ إِلَى جُزْءٍ  
 شَائِعٍ مِنْهَا وَقَعَ وَإِنْ أَضَافَ إِلَى الْيَدِ وَالْوَجْهِ  
 وَمَحْوِهَا لَا يَقَعُ وَنِصْفُ الطَّلَاقِ تَطْلِيقَةٌ وَكَذَلِكَ  
 الثَّلَاثُ وَثَلَاثَةُ أَنْصَافٍ تَطْلِيقَتَيْنِ ثَلَاثٌ وَثَلَاثَةُ  
 أَنْصَافٍ تَطْلِيقَةٌ ثِنْتَانِ وَقِيلَ ثَلَاثٌ وَلَوْ قَالَ  
 أَنْتِ طَالِقٌ مِنْ وَاحِدَةٍ إِلَى ثَلَاثٍ يَقَعُ ثِنْتَانِ  
 وَإِلَى ثَنَيْنِ يَقَعُ وَاحِدَةٌ وَوَاحِدَةٌ فِي ثَنَيْنِ  
 وَاحِدَةٌ وَثَنَيْنِ فِي ثَلَاثِينَ اثْنَتَانِ وَإِنْ نَوَى  
 الْحِسَابَ وَلَوْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ مِنْ هُنَا إِلَى ائْتِ  
 لَمْ يَوْاحِدَةٌ رَجْعِيَّةٌ وَإِنْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ بِكَلِمَةٍ أَوْ بِكَلِمَةٍ



طلقت في الحال في كل البلاد انت طالق غدا يتع  
بطلوع الفجر ونية آخر النهار تصح ويان <sup>من بعد له بينة</sup> ولو قال الله  
في غدي صحت قضاء ايضا ولو قال اليوم غدا او بعد <sup>او بعد</sup>  
اليوم يؤخذ باولها ذكره انت طالق قبل ان  
اتزوجك ليس بشئ ولو قال انت طالق ما لم اطلق  
او متى لم اطلقك او متيما لم اطلقك وسكت طلقت  
ولو قال ان لم اطلقك او اذا لم اطلقك او اذا ما  
لم اطلقك لم تطلق حتى يموت ولو قال انا منك طالق  
لم يقع شئ وان نوى ولو قال انا منك باين او  
عليك حواء ونوى الطلاق فواحدة باينة ولو قال  
لها انت طالق هكذا او اساء باصابعه الثلث قلت  
وبالواحدة فواحدة وبالثنتين ثنتان والمعتبر  
المشورة وان اشار بظهورها فالمضمومة ولو قال

انما يطلق بك  
انما يطلق بك  
انما يطلق بك  
انما يطلق بك

انت طالق باين او انفخشي الطلاق او اخبته او  
اشده او طلاق الشيطان او البدعة او كالجبد  
او ملا البيت او تطلقه شديدة او طويلة  
او عويضة في واحدة باينة وان نوى الثلث قلت  
ومن طلق امهاته قبل الدخول ثلثا وقع فان  
قال لها انت طالق وطالق او واحدة واحدة <sup>واحدة</sup>  
او واحدة قبل واحدة او بعدها واحدة وقعت  
واحدة ولو قال قبلها واحدة او بعد واحدة  
او مع واحدة او معها واحدة ثنتان ولو قال  
لها ان دخلت الدار فانت طالق واحدة  
واحدة فدخلت وقعت واحدة ولو قال  
لها انت طالق واحدة واحدة ان دخلت  
الدار فدخلت وقع ثنتان **وكتابات الطلاق**

البحر المتوسع



لا يقع بها إلا بنية أو دلالة حال ويقع بآيت  
 إلا اعتدى واستبوي رَحْل وانت واحدة  
 فيقع بها واحدة رجعية والفاظ البيان قوله  
 انت بآيت بنية وبتلة حوام جملك عن غابك  
 خلية بنية الحق باهلك وهلك لاهلك ست  
 حلك فارقتك اموك بيدك تقنع استوي  
 انت حرة اعزني اخوحي ابغى الانداج  
 وتصح فيها بنية الواحدة والثلاث ولو نوى  
 ثنتين فواحدة ولو قال لها اختاري بنوي  
 الطلاق فلها ان تطلق نفسها في مجلس علمها فان  
 قامت او اخذت في عمل آخر بطل خيارها وان  
 اختارت نفسها في واحدة بآينة ولا تكون ثلثا  
 وان نوى الزوج ولا بد من ذكر النفس او صايد عليه  
 او من قول طلق  
 نفسا

هذا هو المختار في بيان ما يقع به الطلاق من بنية أو دلالة حال أو بآية  
 والظاهر ان ما يقع به الطلاق من بنية أو دلالة حال أو بآية  
 والظاهر ان ما يقع به الطلاق من بنية أو دلالة حال أو بآية

في كلامه او كلامها ولو قال لها اختاري اختاري  
 اختاري فتالت اختوت اختارة او الاولى  
 او الوسطى او الاخيرة هي ثلث ولو قال طلق  
 نفسي او اختوت نفسي بتطبيقه في رجعية  
 ولو قال لها طلق نفسك فلها ان تطلق في  
 المجلس وتقع رجعية وليس له ان يرجع عنه  
 ولو قال لها طلق نفسك متى شئت او متى ما شئت  
 او اذا شئت او اذا ما شئت لا يتقيد بالمجلس  
 ولذا لو قال لغيره طلق امرائي ولو قال له ان  
 شئت تقيد بالمجلس ولو قال لها طلق نفسك  
 كلما شئت فلها ان تفدق الثلث وليس لها ان  
 تجمعها ولو قال لها طلق نفسك ثلثا فطلقت  
 واحدة في واحدة ولو قال واحدة فطلقت





كتاب الطلاق في الفقه الإسلامي

ثلاثا لرابع

ثلاثا لم يقع شيء ولو قال لها انت طالق كيف  
شئت وقعت واحدة رجعية وان لم يشأ  
فان شئت باينه او ثلثا وقد ارادها الزوج  
وقع وان اختلفت مشيئتها وارادته فواحدة  
رجعية ولو قال لها طلق نفسك من ثلث  
ما شئت فليس لها ان تطلق ثلثا وتطلق ما  
دونها والفاظ الشوط ان واذا او اذا ما و  
ومتبعا وكل وكما فاذا علق الطلاق بشوط  
وقع عقبيه ولا يصح التعليق الا ان يكون  
لخالف ما لكا كقوله لامرأته ان فعلت كذا فانت  
طالق او يضيفه الى ملكه كقوله ان تزوجت  
او كل امرأة اتزوجها فم طالق وزوال الملك لا  
يبطل اليمين فان وجد الشوط في ملكه اخلت اليمين

يعني زوال الملك بعد اليمين  
لان طلقا واحدة او ثلث لا يبطلها  
لان لم يوجد الشوط فكان باقيا والجزء  
باق استاء محله لان الثلث لهم يوجد فيبقى

اليمين بعد الطلاق  
ان دخلت الدار فانت طالق  
فان قلت طالق ثلثا فطلعت  
اليمين بعد الطلاق  
فان قلت طالق ثلثا فطلعت  
اليمين بعد الطلاق

٨٨

وقوع الطلاق وان وجد في غير ملكه اخلت  
ولم يقع شيء وكما لا تنحل اليمين بوجود  
الشوط حتى يقع الثلث واذا اختلف في وجود  
الشوط فالقول قول الزوج والبيينة للمواة  
وما لا يعلم الا من جهتها فالقول قولها في حق  
نفسها كقوله ان حصيت فانت طالق وفلانة  
فانت حصيت طلقت هي خاصة وكذلك التعليق  
بمحبتها ولو قال ان ولدت غلاما فانت طالق  
واحدة وان ولدت جارية فتفتين فولدتها  
ولا يدرى ايها اولاد طلقت واحدة وفي التنزه  
ثنيتين ولو قال لها ان جامعك فانت طالق ثلثا  
فاولجة وليت ساعة فلا شيء عليه وان نزع  
ثم اولجة فعليه مهر ولو كان الطلاق رجعيًا تحضر

الزوج  
البيينة  
المواة

اليمين  
الطلاق  
الطلاق



المراجعة بالأيام الثاني ولو قال لها أنت طالق  
إن شاء الله أو إن لم يشأ الله أو ما يشأ الله  
أو ما لم يشأ الله أو الآن يشأ الله لا يقع  
شيء إن وصل ولو قال أنت طالق ثلثا الواحدة  
طلق ثنتين ولو قال الاثنتين فواحدة ومن  
أبان امرأته في موضع ثم مات ورثته إن كانت  
في العدة وإن أبانها بامرؤها أجزأت الفوتة  
من جهتها في موضع لم توثه كالمختومة وبسبب  
الحب والعنة وخيار البلوغ والعنف ولو فعلت  
ذلك وهي موبنة ورثها إذا ماتت وهي في العدة  
**باب الرجعة الطلاق**  
الرجعي لا تحرم الوطأ والنكاح مراجعتها في  
العدة بغير رضاها وتثبت الرجعة بقوله رجع

١٩  
وبكر فعلى ثبت به حرمة المصاهرة من  
الجانبين ويستحب أن يشهد على الرجعة  
فإن قال بعد العدة كنت راجعا في العدة  
فصدقة صحيحة الرجعة وإن كذبت لم تصح  
وإن قال لها راجعا جعلت نجاسة له انقضت  
عدتي فلا رجعة وإذا قال ذوق الأمانة راجعا  
في العدة وصدقة المولى وكذبت أو بالعكس فلا  
رجعة وإذا انقطع الدم في الحيضة الثالثة بعشوة  
أيام أن قطعت الرجعة وإن لم تغتسل وإن  
انقطع لا قدر من عشوة لم تنقطع الرجعة حتى  
تغتسل أو تمضي عليها وقت صلاة أو تنيم و  
تصلي وفي الكتابية تنقطع بمجرد انقطاع الدم  
ومن طلق امرأته وهي حائض وقال لم أجانبها



فلم الرجعة وان قال كد بعد الخلوة الصحيحة  
 فلا رجعة له واذا قال لها اذا دللت فان  
 طالق فولدت ثم ولدت من بطن آخر فم رجعة  
 والمطلقة الرجعية تتشوق وتتزين و  
 يستحب لزوجها ان لا يدخل عليها حتى يوفى بها  
 وله ان يتزوج المبانة بدون الثلث في العدة  
 وبعد دعا المبانة بالثلث لا تحذر له حتى تنكح  
 زوجا غيره نكاحا صحيحا ويدخلها ثم تبين  
 منه ولا تحذر بمكدر اليمين ووطى المولى لا تحذر  
 والشروط الاربعة دون الاثواب وان يكون  
 المحلل نجابا مع مثله فان تزوجها بشوط التحليل  
 كونه وحلت للاولى والتزوج الثاني يهدم ما دون  
 الثلث ولو طلقها ثلثا فقاتل انقضت عدتي

وتحللت وانقضت عدتي والمدة تحمله وغلبت  
 على ظنه صدقها جاز له ان يتزوجها  
**باب** <sup>ان صدق المرأة</sup> **الايلاء** اذا قال والله لا  
 اقربك او لا اقربك اربعة اشهر فهو مولي وكذا  
 لو خلف الحج او صوم او صدقة او عتيق او طلاق  
 فان ثوبها في اربعة اشهر حنت وبطل الايلاء  
 وان لم يقربها ومضت اربعة اشهر يانبت بتطليقة  
 فان كانت اليمين اربعة اشهر فقد انحلت اليمين  
 وان كانت مؤبدة فان عاد وتزوجها عاد  
 الايلاء على الوجه الذي بينا فان مضت اربعة  
 اشهر بانت باخوى فان تزوجها بعد زوج  
 آخر فلا ايلاء وان وطئها كفر عن يمينه واقتل  
 مدة الايلاء من الحرة اربعة اشهر ومن الامه شهران

فكذلك  
 فان تزوجها



وَأَنَّ آتِي مِنَ الْمَطْلَقَةِ الْوَجْعَةِ فَهُوَ وَمِنْ الْبَائِنَةِ  
 لَا لَوْ قَالَ وَاللَّهِ لَا أَقْبِلُ سَنَةً إِلَّا يَوْمًا فَلَيْسَ  
 بِمَحْوِيٍّ وَأَنَّ قَوْلَهَا وَتَدْبِقُ مِنَ السَّنَةِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ  
 صَارَ قَوْلُهَا وَأَنَّ كَانَ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ مَوْضِعًا لَا  
 يَقْدِرُ عَلَى الْوَطْءِ أَوْ مَجْنُونًا أَوْ هِيَ رَثْنَاءُ أَوْ صَغِيرَةٌ  
 أَوْ بَيْنَهُمَا مَسِيرَةٌ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ فَقَالَ فِي مَدَّةِ الْإِبْلَاءِ  
 فَبِتُّ إِلَيْهَا سَقَطَ الْإِبْلَاءُ إِنْ اسْتَمَرَ الْعَذْرُ  
 مِنْ وَقْتِ الْخُلُوفِ إِلَى آخِرِ الْمَدَّةِ فَلَوْ قَدَّرَ عَلَى الْجَمَاعِ  
 بَعْدَ ذَلِكَ فِي الْمَدَّةِ لَزِمَتْ الْفِي بِالْجَمَاعِ وَأَنَّ قَالَ  
 لِأَمْرَأَةٍ أَنْتِ عَلَى حَوَامَةٍ فَإِنْ أَرَادَ الْكَذِبُ صَدَقَ  
 وَأَنَّ أَرَادَ الطَّلَاقَ فَوَاحِدَةٌ بَائِنَةٌ وَأَنَّ نَوَى الثَّلَاثَ  
 فَثَلَاثٌ وَأَنَّ أَرَادَ الظَّهَانَ فَظَهَانٌ وَأَنَّ أَرَادَ التَّحْيِيمَ  
 أَوْ لَمْ يُوَدِّ شَيْئًا فَلَوْ بِلَا **بَابِ** **الْخُلْعِ**

٩١  
 وَلَهُوَ أَنْ تَقْتَدِي الْمِرَاقَةَ نَفْسَهَا بِمَا لَيْسَ بِخُلْعٍ  
 بِهِ فَإِذَا فَعَلَا لَزِمَهَا الْمَالُ وَوَقَعَتْ تَطْلِيقُهُ  
 بَائِنَةً وَكَذَلِكَ إِنْ طَلَّقَهَا عَلَى مَالٍ وَتَكُونُ لَهُ  
 أَنْ يَأْخُذَ مِنْهَا شَيْئًا إِنْ كَانَ هُوَ النَّاشِئُ وَأَنَّ  
 كَانَتْ هِيَ كُودَةً لَهُ أَنْ يَأْخُذَ أَكْثَرُ مَا أَعْطَاهَا  
 وَمَا صَلَحَ مِنْهَا صَلَحٌ بَدَلًا فِي الْخُلْعِ وَإِذَا بَطَلَ الْعَوْضُ  
 فِي الْخُلْعِ كَانَ بَائِنًا وَفِي الطَّلَاقِ يَكُونُ رَجْعِيًّا فَإِنْ  
 خَالَعَ الْمُسْلِمُ عَلَى خَيْرٍ أَوْ خَيْرٍ فَلَا شَيْءَ لَهُ وَأَنَّ  
 قَالَتْ خَالِعُنِي عَلَى مَا فِي يَدِي وَلَيْسَ فِي يَدِي شَيْءٌ  
 فَلَا شَيْءَ عَلَيْهَا وَلَوْ قَالَتْ مِنْ مَالٍ رَدَّتْ عَلَيْهِ  
 مَهْرَهَا وَلَوْ قَالَتْ مِنْ دِرْهَمٍ لَزِمَهَا ثَلَاثَةُ دِرْهَمٍ  
 وَلَوْ خَالَعَ ابْنَتَهُ الصَّغِيرَةَ عَلَى مَالٍ لَا يَكُونُ مَهْرًا لَهَا  
 شَيْءٌ وَفِي الْكَبِيرَةِ يَتَوَقَّفُ عَلَى قَوْلِهَا وَلَوْ ضَمِنَ الْمَالُ

الخلع على من ذلك  
 ودراهم

الخلع على من ذلك  
 ودراهم



لزمه في المسكتين وشرط الخيار للزوج باطل ولها  
 جارية ولو قالت طلقت ثلثا باللف فطلقتها واحدة  
 فعليها ثلث الالف ولو قالت على الف لا يلزمها  
 شيء ولو قال لها طلق نفسك ثلثا باللف او على الف  
 فطلقت واحدة اي يقع شيء ولو قال لها انت طالق  
 وعليك الف فقبلت طلقت ولا شيء عليها و  
 المباراة كالحلع يستفطان كل حق لكل واحد  
 من الزوجين على الآخر مما يتعلق بالنكاح حتى  
 لو كان قبل الدخول وقد قبضت المهر لا يرجع عليها  
 بشيء ويختبر خلع المديضة من الثلث  
**باب النطهلا وهو ان**  
 يشبه امراته او عضوا يعتو به عن بدنها او جزء  
 شايعاً منها بغير ولا يحتر له النظر اليه من اعضاء

ولو لم يقبض شيئاً لا يخرج عليه بشيء

من لا يحل له فكاحهما على التأييد وحكمة حومة  
 الجماع ودواعيه حتى يكفر فان فعل قبل التكفير  
 استغفروا لله والعود الذي يجب به الكفارة  
 العزم على وطئها وينبغي لها ان تمنع منه نفسها  
 وتطالبه بالكفارة وبجيرة القاضي عليها ولو قال  
 انت على منكر امت او كافي فان اراد الكفارة  
 صدق وان اراد النطهار فطهار وان اراد  
 الطلاق فواحدة بآية وان لم يكن له نية فليس  
 بشيء ولو قال لنسائي انقش على كظفرا في فعله  
 لكل واحدة كفارة وان طاهر منها مراراً في مجلس  
 او بمجالس فعليه لكل طهار كفارة والكفارة عش  
 رقيقة تجزئ فيها مطلق الوقتة السليمة ولا تجزئ  
 المدبر وامة الولد والمكاتب الذي اذى بعض كتابته



ولا مقطوع اليدين أو إيهاميهما أو الرجلين ولا الأعمى  
 ولا الأصم الآخرى ولا المجنون المطلق والمعتق  
 البعض وإن اشتوى إياه ينوي الكفارة <sup>أقله</sup> <sup>الشهر</sup> <sup>أقله</sup>  
 وإن اعتق نصف عبده ثم جامعها ثم اعتق باقيه  
 لم تجزؤه وإن لم يجمع بين الاعتاقين أجزاء  
 والعبد لا يجزؤه في الظهار إلا الصوم فإن لم يجد  
 ما يعتق صام شهرين متتابعين ليس فيهما رمضان  
 ويومي العبد وأيام التشريق فإن جامعها في  
 الشهرين ليلاً أو نهاراً عامداً أو ناسياً أو أخطأ  
 بعذر أو بغير عذر استتبع فإن لم يستطع الصيام  
 أطعم ستين مسكيناً كصدقة الفطر أو قيمة ذلك  
 وإن غداهم وعشاهم جاز ولا بد من سبعهم إلا  
 كلتين ولا بد من الأدام في خبز الشعيرة ون الحنطة

ولا مقطوع اليدين

وإن أطعم واحداً ستين يوماً أجزاء وإن أعطاه  
 في يوم واحد عن كل أجزاء عن يوم واحد فإن  
 جامعها في خلال الطعام لم يستأنف ومن اعتق  
 قبلتين أو صام أربعة أشهر أو أطعم مائة وعشرين  
 مسكيناً عن كفارة في ظهار أجزاء وإن لم يعين  
 وإن أطعم ستين مسكيناً كل مسكين صاعاً عن  
 كفارة ثنتين لم تجزؤه إلا عن واحدة وإن اعتق وصام  
 فله أن يجعد ذكر عن أيتهما شاء  
**باب** اللعان هو شهادة رجلين **اللعان** ويتجوز بتقذف  
 الزوج بالزنا أو بغير الزنا إذا كان من أهل الشهادة  
 وهو ممن نكحها وطالبته بذكر وهو في حق  
 الزوج كحد القذف وحقها كحد الزنا وإذا امتنع  
 منه جسي حتى يلاعن أو يكذب نفسه فيحد فاذا

من وجب له الشهادة لا يحلف بالزنا

كتاب الطهارة



لا يمن وجب عليها وتجب حتى تداين أو تصدقة  
 وإن لم يكن الزوج من أهل الشهادة فعليه الحد  
 وإن كان من أهلها وهو ممن لا تحد فادها فلا أو عاقدا  
 حد ولا لعان وصفت أن يتبدى القاض بالزوج <sup>اللعيان</sup> وحد  
 فيشهد أربع مرات يقول في كل مرة أشهد بالله  
 أني لمن الصادقين فيما يشك به من الزنا ويقول  
 في الخامسة لعنة الله عليه <sup>أي يذلل</sup> إن كان من الكاذبين  
 فيما يشك به من الزنا وإن كان القذف يولد يقول  
 فيما يشك به من نفي الولد وإن كان القذف بهما  
 ذكرهما ثم تشهد المودة أربع مرات تقول في كل  
 مرة أشهد بالله أنه لمن الكاذبين فيما دناي به  
 من الزنا وفي الخامسة غضب الله عليها إن كان  
 من الصادقين فيما دناي به من الزنا وفي نفي الولد تنكده

فإذا التعننا فزق الحاكم بينهما ويكون تطليقة  
 باينة قلوا كذب نفسه عاد خاطئا وحده القاض  
 وإن كان القذف يولد نفي القاض <sup>أي اللعيان</sup> ثمسبه والحقه  
 بأقمة ولو قال ليس حاكم مني فلا لعان ويصح نفي الولد  
 غيب الولادة وفي حالة التهنئة <sup>أي التهنئة</sup> وإتياع الزنا  
 لادة <sup>سقط حتى يبرأ</sup> وبعد ذلك ثبت سبه ويلاعن وإن كان  
 غائبا فعلم فكانها أدلت حال عليه ومن ولدت  
 وليين في بطن واحد فاعترف بالأول ونفي الثاني  
 ثبت فسبهما ولاعن وإن عكس ثبت فسبهما وحد

**باب العدة** عدة الحرة التي <sup>أي النكاح</sup> يمتار <sup>أي النكاح</sup> ولحد  
 تحيض في الطلاق والفسخ بعد الدخول <sup>أي النكاح</sup> حيض  
 والصغيرة والأيسة ثلثة أشهر وعدتهن في الوفاة  
 أربعة أشهر وعشرون <sup>أي عدة الحرة</sup> أيام والامة في الطلاق <sup>أي النكاح</sup> حيضتان



وفي الصغير والاباس شهر ونصف وفي الوفاة شهران  
 وخمسة ايام وعدة الحمل وضوء ولاعدة في  
 الطلاق قبل الدخول ولا على الذمية في طلاق الذمتي  
 وعدة ام الولد في موت سيدها والاعتناق ثلثة اشهر  
 حيض او ثلثة اشهر والعدة في النكاح الفاسد والوطي <sup>دورا</sup>  
 بشبهة بالحيض في الموت والدفن وعدة امرأة ظلمها الزوج  
 الفار بعد الاجلين في البايين وعدة الوفاة <sup>ادعتقها المولى</sup>  
 اذ لفظ في الرجعي ولو اعتنقت الامة في العدة عن طلاق <sup>من امر الله بها</sup>  
 رجعي انتقلت الى عدة الحراي وفي البايين لا ولو  
 اعتنقت الائمة بالاشهر ثم رأت الدم بعد ذلك  
 او الصغيرة رأت في خلال الاشهر استأنفت بالحيض  
 ولو اعتنقت بحيضة ثم ايسر استأنفت بالشهور  
 وابتداء عدة الطلاق عقيمة والوفاة عقيمة وتنقضي

بمضي المدة وان لم تعلم بهما وابتداء عدة النكاح  
 الناسي عقيب التفريق او عزمه على  
 ترك الوطي وواذا وطئت المعتدة بشبهة  
 فعليها عدة اخرى وتثني اخلان وان حاضت  
 حيضة ثم وطئت كملتنا بثلث اخرى ولو  
 طئت المعتدة عن وفاة تهمها وفاتراة من  
 الحيض فيها تحتسب من الثانية واقد مدة العدة  
 شهران ولا ينبغي ان تخطب المعتدة والاباس  
 بالتعريض ولا على المعتدة من نكاح صحيح عن  
 وفاة وطلاق باين اذا كانت بالغة مسلمة حرة  
 او امة الحرة او يهود ترك الطبيب والزينة والكحل  
 والدهن والحناء الا من عذر ولا حنج المبتوتة <sup>او المستوتة وهي مطلقة</sup>  
 من بيتها ليلا ولا نهارا والمعتدة عن وفاة تخرج



نهاراً أو بعض الليل وتثبت في منزلها والآفة  
تخرج في حاجة المولى وتعتد في المنزل الذي  
كانت تسكن حال وقوع الفوقه إلا أن ينخدم أو  
تخرج منه أو لا تقدر على أجرته فتنتقل **فصل**  
**أقل مدة الحدر ستة أشهر وأكثره ستان**  
**وإذا أقرت بإقضاء العدة ثم جاءت بولد لأقل**  
**من ستة أشهر ثبت نسبته ولسنة أشهر لا يثبت**  
**ويثبت نسب ولد الوجعته وإن جاءت به لأكثر**  
**من سنتين ما لم تقو بإقضاء العدة فإن جاءت**  
**لأقل من سنتين بأت وإن جاءت به لسنين**  
**أو أكثر كان رجوعه ويثبت نسب ولد المبتوتة**  
**والمتوفى عنها زوجها لأقل من سنتين ولا يثبت**  
**لأكثر من ذلك إلا أن يدعيه في المبتوتة ولا يثبت**

أي إلا أن يقول

زوج المبتوتة

وطالبها بشبهة

نسب

نسب ولد المبتوتة إلا بشهادة رجلين أو رجل  
وأمرأيتين أو جدي ظاهراً واعتراف الزوج  
أو تصديق الورثة ولا يثبت نسب ولد المطلقة  
الصغيرة رجعية كانت أو مبتوتة إلا أن ياتي  
به لأقل من تسعة أشهر وعدة الوفاة لأقل  
من عشرة أشهر وعشرة أيام بساعة ولو قال  
لهان ولدت فأت طالق فشهدت امرأة  
بالولادة لم تطلق وإن اعترف بالجبر يطلق  
تحدد تولها ولو قال لأمته إن كان في بطنك  
ولد فهو مني فشهدت امرأة بالولادة فهي أم ولده

**باب النفقة ونحوها**

على زوجها إذا سلمت إليه نفسها في منزله  
نفقتها وكسوتها وسكنها على قدر حاله وقيل



حَالِهَا وَهُوَ مُقَدَّرٌ بِكِفَايَتِهَا بِلا تَقْتِيرٍ <sup>أي إذا كان لها نفقة</sup> وَالسَّرَافِ  
وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ فِي عَسَاوَةٍ <sup>أي إذا كان لها نفقة</sup> فِي حَقِّ النِّفْقَةِ وَالْبَيْتَةِ  
بَيْتَتِهَا وَتَفَوُّضُهَا النِّفْقَةَ كُلِّ شَهْرٍ وَيُسَلِّمُ إِلَيْهَا  
وَالْكِسْوَةَ كُلِّ سِتَّةِ أَشْهُرٍ وَتَفَوُّضُهَا نِفْقَةَ خَادِمٍ  
وَاحِدٍ فَإِنْ نَشَرَتْ فَلَا نِفْقَةَ لَهَا وَإِنْ مَنَعَتْ <sup>أي إذا كان لها نفقة</sup>  
نَفْسَهَا حَتَّى يُوْفِيَها مَهْرُهَا فَلَهَا النِّفْقَةُ وَلَوْ كَانَتْ  
كَبِيرَةً وَالزَّوْجُ صَغِيرٌ فَلَهَا النِّفْقَةُ وَبِالْعَكْسِ لَا  
وَلَوْ حُجَّتْ أَوْ حُبِسَتْ بِدِينٍ أَوْ غَضِبَتْ غَاصِبٌ وَفُتِيَ  
بِهَا فَلَا نِفْقَةَ لَهَا وَإِنْ حَجَّ مَعَهَا فَلَهَا نِفْقَةُ الْحَضَرِ  
وَإِنْ مَرَضَتْ فِي مَنْزِلِهِ فَلَهَا النِّفْقَةُ وَالْأَمَةِ وَ  
الْمَدْبُورَةِ وَامُّ الْوَلَدِ النِّفْقَةُ إِنْ بَوَّيَّهَا مَوْلَاهَا  
بَيْتًا مَعَ الزَّوْجِ وَالْأَفْلَا وَإِنْ اسْتَحْدَمَهَا سَقَطَتْ  
وَمَنْ عَسَرَ بِالنِّفْقَةِ لَمْ يَفُتَّقْ بَيْنَهُمَا وَتَوَمَّنَ بِاللَّيْلِ

بَابُ مَا لَا يَسْقُطُ  
إِنْ مَنَعَتْ الزَّوْجَ  
فَيَنْفَقُ عَلَيْهَا إِذَا  
كَانَ فِي الْبَيْتِ

عَلَيْهِ لِيُحْدِثَ عَلَيْهِ وَإِذَا قَضَى لَهَا نِفْقَةَ الْأَرْسَادِ  
ثُمَّ أَيْسَرَ ثُمَّ لَهَا نِفْقَةُ الْمَوْسَرِ وَإِذَا مَاتَ زَوْجُهَا  
لَمْ يَنْفَقْ عَلَيْهَا سَقَطَتْ إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَضَى بِهَا  
أَوْ صَاحِبَةً عَلَى مَقْدَارِهَا فَإِذَا مَاتَ أَحَدُهَا بَعْدَ  
الْقَضَاءِ أَوْ الْأَصْطِلَاحِ قَبْلَ الْقَبْضِ سَقَطَتْ وَإِنْ سَلَّهَا  
النِّفْقَةَ أَوْ الْكِسْوَةَ ثُمَّ مَاتَ أَحَدُهَا لَمْ يَرْجِعْ بِشَيْءٍ  
وَإِذَا كَانَ لِلْغَايِبِ مَالٌ حَاضِرٌ فِي مَنْزِلِهِ أَوْ دِيْعَةٍ  
أَوْ مَضَارِبَةٍ أَوْ دِينَ وَغَيْرِ ذَلِكَ يَنْفَقُ بِهِ وَبِالْمَكَاثِفِ  
اعْتَرَفَ بِهِمَا مِنَ الْمَالِ فِي يَدِهِ تَفَوُّضُ فِيهِ نِفْقَةُ زَوْجَتِهِ  
وَاللَّذِي وَلَدَهُ الصَّغِيرَ إِذَا كَانَ مِنْ جِنْسِ النِّفْقَةِ  
وَيُحْلِفُهَا أَنْهَا مَا أَخَذَتْهَا وَيَأْخُذُ مِنْهَا كَيْفَ يَبْهَرُ وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ  
الْقَاضِي بِذَلِكَ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ فِي يَدِهِ الْمَالِ الزَّوْجِيَّةِ أَوْ الْمَالِ  
لَمْ يَقْبَلْ بَيْتَتَهَا عَلَيْهِ وَعَلَيْهِ أَنْ يُسَلِّمَهَا دَارَ مَقْرَدَةٍ

بَابُ مَا لَا يَسْقُطُ  
إِنْ مَنَعَتْ الزَّوْجَ  
فَيَنْفَقُ عَلَيْهَا إِذَا  
كَانَ فِي الْبَيْتِ



ليس فيما احدث من اهلها وله ان يمنع اهلها الدخول  
عليه ولا يمنعهم كلامها والنظر اليها وقيل لا يمنعها  
من الدخول الى الوالدتين ودخولها اليه كجعة  
وغيرهم كل سنة وللطلق النفقة والسكنى في  
عقدتها بائنا كان او رجعتا ولا نفقة للمتوفى عنها  
زوجها وكل فدية جاءت من المودة بمقصية كما  
لودة وتقييد ابن الزوج فلا نفقة لها وبغير  
مقصية كخيار العتق والبلوغ وعدم الكفاة فلها  
النفقة وان طلقا نكاحا ثم اذ تدت سقطت النفقة  
وان مكنت ابن زوجها لم تسقط **فصل** ونفقة  
الاولاد الصغار على الاب اذا كانوا فقرا وليس  
على الام ارضاع الصبي الا اذا تعيت فيجب عليها وبيضا  
جولة الاب من يرضع عنها فان استأجر زوجته

(مؤخر)

او

او متعنتة لتوضع ولديها مئة لم تجز وبعد  
انقضاء العدة هي اولى من الاجنبية الا ان  
تطلب زيادة اجرة ونفقة الاباء والاجداد  
اذا كانوا فقرا على الاولاد الذكور والاناث ولا  
تجب النفقة مع اختلاف الدين الا للزوج وقوايه  
الاولاد اعلى او اسفل ونفقة ذر الزوج تجب  
على قدر الميراث وانما تجب اذا كان فقيرا به  
زمانه لا يقدّر على الكسب او انش فقيرة وكذا  
من لا يحسن الكسب كخوته او لكونه من العيوان  
او طالب علم ونفقة زوج الاب على ابنه ونفقة  
زوج الابن على ابيه ان كان صغيرا فقيرا او  
زمناء ولا تجب النفقة على فقير الا للزوج والولد  
الصغير والمعتبر الغني المحرم للصدقة واذا

او شرفاء والمسلخاء

ورفع

او



باع الأب متاع ابنه في نفقته جاز وكذا إذا التفق  
من مال له في يده وأد افض القاض بالنفقة ثم  
مضت مدة تسقط الآن يكون القاضى أمر  
بالاستدانة عليه وعلى المولى أن يشفق على رقيقه  
فإن امتنع أكتسبوا وانفقوا وإن لم يكن لهم  
كسب أجبر على بيعهم وسائر الحيوانات تجزئ  
فيما بينه وبين الله تعالى **نصف** إذا اختصم  
الزوجان في الولد قبل الفروقة أو بعدها فأ  
لأم أحق ثم أمها ثم أم الأب ثم الأخت لأبوين  
ثم لأم ثم لأب ثم الخالات كذلك ثم العمة وبنات  
الأخت أولى من بنات الأخ وهن أولى من العات  
ومن لنا الحضنة إذا تزوجت بأجنبي سقطت  
حقها فإن فارقته عادتها والفرق قولها في نفى

الزوج ويكون الغلام عندهن حتى يستغنى عن  
الخدمة وقد روي يتسع سنين وقيل بسبع ثم  
يجزئ الأب على أخذه والجارية عند الأم والحضانة  
حتى تحيض وعند غزها حتى تستغنى ومن لها  
حضنة لا يدفع إليها الصغير حتى تطلبه وإذا لم  
يكن للصغير امرأة أخذه الرجال وأولاهم أقبولهم  
تغيبا غير أن الصبي لا تدفع إلى غير محرم ولا  
إلى فاسق ما جن وإذا اجتمع مستحقو الحضنة  
في درجة واحدة فأولهم أولى ثم أكبرهم ولا حق  
للأم وللم الولد في الحضنة والذمينة أحق بولدها  
المسلم ما لم يخف عليه الكفر وليس للأب أن يخرج  
بولده حتى يبلغ حد الاستغناء وليس للأم ذلك  
الآن يخرج إلى وطنها وقد وقع العقد فيه إلا  
إيعاق المهر **نصف**



دار الحرب وان كان بين المصونين او القويين ما  
يمكن نللاب الاطلاع عليه ويثبت في منزله فلما باس  
به وكذا لو انتقلت من القوة الى المصون وبالعكس لا  
**كتاب العتق ولا يصح**  
الامر بما لا يدر على التبعات والفاظه صريح و  
كناية فالصريح يقع بغير نية كقولك انت حر او محرر  
او حرر مثل او عتق او معتق او اعتقتك او هذا  
مولاى او يا مولاى او هذه مولاى او يا حرا او يا عتق  
الا ان يحكم فيك اسماء فلا يعنى وكذلك اضافته  
الحرية الى ما يعنيه عن البدن والكناية يحتاج  
الى نية كقولك لا يملكك عليك او لا يملكك عليك او  
لا رق او خرجت من ملكي او خلعت سبيلك او قال  
لامية اطلقك ولو قال اطلقك لا يعنى وان نوى  
وصد

وكذلك سائر الفاظ صريح الطلاق وكناياته وان  
قال هذا ابني او ابني او ابني عتق وهذا اخي فيه  
روايتان ولو قال يا ابني او يا اخي لم يعنى وقيل  
يعنى ولو قال انت مثل الحر لم يعنى ولو قال  
ما انت الا حر عتق ولو قال لا سلطان لي عليك  
لم يعنى وان نواه ومن مدركه ارجح محرم منه  
عتق عليه ولو كان المالك صبي او مجنون والمكاتب  
مكاتب عليه قواية الولاد لا غير ومن اعنى عبده  
للسبطان او للمصنم عتق وكان عاصيا ومن اعنى  
حاملا عتق حملها معها وان اعنى حملها عتق خاصة  
والولد يتبع الام في الحرية والرق والتدبير وولد  
الامة من مولاها حر وولد المعدود حر بالقيمة  
ومن اعنى عبده على مال فقيد عتق ولو لمه المال



وَأَنْ قَالَ إِنْ أَذَيْتَ إِلَى الْفَانَتْ حُرٌّ صَاءٌ  
مَا ذُوْنَاوُ يَعْتِقُ بِالْخَلِيَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَلْفِ وَمِنْ أَعْتَقَ  
بَعْضُ عِبْدِهِ عَتَقَ وَسَعَى فِي قِيَمَةِ بَقِيَّتِهِ لِمَوْلَاهُ  
وَالسُّنْسُقِيُّ كَالْمُكَاتِبِ وَلَوْ أَعْتَقَ أَحَدُ الشُّرَيْكَيْنِ نَفْسَهُ  
عَتَقَ فَإِنْ كَانَ قَادِرًا عَلَى فَيْعَةٍ نَفِصَتْ شُرَيْكُهُ فَشُرَيْكُهُ  
إِنْ شَاءَ أَعْتَقَ وَإِنْ شَاءَ دَبَّرَ وَإِنْ شَاءَ كَاتِبَ وَإِنْ  
شَاءَ ضَمَّنَ الْعَتَقَ وَإِنْ شَاءَ اسْتَسْقَى الْعَبْدُ وَأَنْ كَانَ  
مُعْتَقًا فَلَمْ يَكُنْ إِلَّا أَنْ لَا يَفْضَحَ وَإِذَا فَلَكَ ابْنُ أَحَدِهِمَا  
عَتَقَ نَفْسَهُ إِلَّا بِ شُرَيْكِهِ إِنْ شَاءَ أَعْتَقَ وَإِنْ شَاءَ  
اسْتَسْقَى عَلَيْهِ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ وَلَوْ قَالَ الْعَبْدُ لَهُ أَحَدُ كَمَا حُرٌّ  
ثُمَّ بَاعَ أَحَدَهُمَا أَوْ عَرَضَهُ عَلَى الْبَيْعِ أَوْ دَبَّرَهُ أَوْ مَاتَ  
عَتَقَ الْآخَرُ وَكَذَلِكَ إِذَا اسْتَوْلَى أَحَدُ الْجَارِيَتَيْنِ وَلَوْ  
وَطَى أَحَدُهُمَا لَأَعْتَقَ الْآخَرَى وَلَوْ شَهِدَا أَنَّهُ أَعْتَقَ أَحَدُ

أَبْتَعُ حُرٌّ دَلِيلٌ  
عَبْدٌ بِهِ أَوْ أَحَدَى أَمْتِيهِ فَبُطْلٌ  
**بَابُ التَّدْبِيرِ** إِذَا قَالَ الْعَبْدُ  
أَذَامْتُ فَإِنْ فَانَتْ حُرٌّ أَوْ أَنْتَ حُرٌّ عَنْ دَبَّرٍ  
مِنْ أَوْ أَنْتَ مَدَبَّرٌ أَوْ قَدْ دَبَّرْتُكَ أَوْ أَنْتَ حُرٌّ  
مَعَ مَوْتِي أَوْ عِنْدَ مَوْتِي أَوْ فِي مَوْتِي أَوْ أَوْصَيْتُكَ  
بِنَفْسِكَ أَوْ بِوَقْتِكَ أَوْ بِثَلَاثِ مَالٍ فَقَدْ صَارَ مَدَبَّرًا  
لَا يَجُوزُ لَهُ اخْتِزَاجُهُ مِنْ بَيْتِهِ إِلَّا بِالْعَتَقِ وَبِجُوزِ  
كِتَابَتِهِ وَاسْتِجْدَامِهِ وَاجَارَتِهِ وَوَطْنِهَا وَإِذَا  
مَاتَ الْمَوْلَى عَتَقَ مَنْ ثَلَاثِ مَالٍ فَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ فِي حِسَابِهِ  
وَأَنْ كَانَ عَلَى الْمَوْلَى دَيْنٌ سَعَى فِي كُلِّ قِيَمَتِهِ وَلَوْ  
دَبَّرَ أَحَدَ الشُّرَيْكَيْنِ وَضَمَّنَ نَفْسَهُ شُرَيْكُهُ ثُمَّ مَاتَ  
عَتَقَ نَفْسَهُ بِالتَّدْبِيرِ وَيَسْعَى فِي نَفْسِهِ وَإِنْ قَالَ  
أَنْ مَاتَ مِنْ مَوْضِعِي هَذَا أَوْ فِي سَفَرِي هَذَا وَأَزِمْتُ



الى عشرين سنة فلو تعلقت بجوز بيع فان مات  
على تلك الصفة **عنت** **باب** **الابتداء**  
لا يثبت نسب ولد الأمة من مولاها الا بدعواه  
فاذا اعترف به صارت ام ولده فاذا ولدت  
منه بعد ذلك يثبت بغیره عتقه ويتنفي بحره  
نفيه ولا يجوز اخراجها من ملكه الا بالعق  
وله وطئها واستخداها وتزوجها واجارها  
كتابتها وتعتق بعد موته من جميع المال ولا تنسق  
في ديونه وحكم ولدها من غيره بعد **الابتداء**  
حكمها واذا اسلمت ام ولد النصراني سعت  
في بيعتها وهي كالمكاتبه ولو مات سيدها عنت  
بلا سعيه ولو تزوج امه غيره فجاءت بولد ثم  
ملكها صارت ام ولده ولو وطئ جارية ابنه فولدت

فاذعاه ثبت نسبه وصارت ام ولده وعليه  
بيعتها دون عقورها وقيمة ولدها والجد كالاب  
عند القطار ولا يتم جارية بين شريكين ولدت  
فاذعاه احدها ثبت نسبه وعليه نصف قيمتها ونصف  
عقورها ولا تنفي عليه من قيمة ولدها وان اذعياه  
معا صارت ام ولدها ويثبت نسبه منهما ويوث  
من كل واحد منهما كائين ويوثان منه كاي واحد  
**كتاب** **المكاتب** ومن  
كاتب عبده على مال وقبض صار مكاتبه والصغير  
الذي يعقده كالكبير وسواء شوطه حالا او مؤجلا  
او منتهى ويخرج عن يد المولى دون ملكه واذا اتلف  
المولى ماله غرمه وان وطئ المكاتبه فعليه عقورها  
وان جنى عليها او عله ولدها لزمه الارش وان اعنته



سقط ما في الكتاب وهو كالمأذون إلا أنه لا  
يمنع يمنع المولى وله أن يسافر ويؤجر الأمانة  
ويكاتب عبده فإن أذى قبله مؤلوه للمولى  
وإن أذى بعده فؤلوه له وإن ولد له من أمته  
ولد فحكمه حكمه وكسبه له ولذكر ولد المكاتبه  
ولو زوج أمته من عبده ثم كاتبها فولدت دخل  
في كتابة الأم وإن ولدت من فولاه إن شئت  
مضت على الكتابة وإن شئت صارت أم ولد  
وإن كاتب أم ولد وجاز فإذ مات سقط عنها مال  
الكتابة وإن كاتب مدبرة جاز فإن مات ولا مال له  
إن شاء سعى في ثلثي قيمته أو جميع بدل الكتابة وإذا  
كاتب المسلم عبده على خمر أو خنزير أو على قيمة العبد  
أو على الف على أن يرد المولى إليه عبداً بغير عتقه فهو فاسد

فإن

فإن أذى الخدم عتق وعليه قيمة نفسه لا ينقص  
من المسمى والكتابة على الحيمة والدم باطلة وعلى  
الحيوان والثوب كالنكاح ولو كاتب الودي عبده  
على خمر جاز وإنهما أسلم فللمولى قيمة الخمر ولو كاتب  
عبده ثم كتابته واحدة إن أذيا عتقا وإن عجز أذيا  
إلى اليق جاز ولا يعتقان إلا بأداء الجميع ولا يعتق  
أحدهما بأداء نصيبه فإن عجز أحدهما فوعد  
أذى الآخر للجميع عتقا ولو كانا لرجلين فكاتبنا  
هما لذكر فكل واحد منهما مكاتب بحقيقته يعتق بأداء  
يهما وإن كاتبهما على أن كل واحد منهما ضامن عن  
الآخر جاز وإنهما أذى عتقا ويرجع على شريكه  
وحكم الخمر يمين في أخرجيه ثم فإن فاضل شيء فله وثمة  
وإن ترك ولد أو ولد في كتابته سعى كالأب وإن كان

منه ما أدى وأدامت المكاتب  
وغيره وفاء أديت المكاتب  
أي ترك مالاً مستقالاً



سُتْرًا فَإِنْ أَذَى الْكُتَابَةَ حَالًا وَالْأَرْحَى الْوَقْ  
وَإِذَا مَاتَ الْمَوْلَى أَذَى الْكُتَابَةَ إِلَى وَرَثَتِهِ عَلَى مَجْمُوعِهِمْ  
وَإِنْ أَمْتَقَتْ أَحَدَهُمْ لَمْ يُعْتَقْ حَتَّى يَمُوتَ الْجَمِيعُ وَإِذَا  
عَجَزَ الْمَكْتُوبُ عَنْ نَحْجٍ نَظَرَ الْحَاكِمُ فَإِنْ كَانَ لَهُ يَتِيمٌ جَوْدٌ  
وَصَوْلَةٌ أَنْطَوْدَةً يَوْمِينَ أَوْ ثَلَاثَةً وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ جِهَةٌ  
عَجَزَةٌ وَعَادَ إِلَى أَحْكَامِ الْعَقْدِ **كِتَابُ الْوَلَاءِ**  
سَبَبُ الْوَلَاءِ الْعِتَاقَةُ الْأَعْتَاقُ وَعَتَقَ الْقَوِيبُ  
بِالشَّوْءِ وَالْمَكْتُوبُ بِالْأَدَارِ وَالْمَدَبْرُوَامُ الْوَلَدُ بِالْمَوْتِ  
أَعْتَاقٌ وَيَنْبَغِي لِلْمُعْتَقِ ذِكْرُ أَكُنْ أَوْ أَنْتَ وَإِنْ شَرَطَهُ  
بِغَيْرِهِ أَوْ سَائِلِيهِ وَلَا يَنْتَقِلُ عَنْهُ أَبَدًا وَإِذَا مَاتَ لَوْ  
لَا قُوبٌ عَصَبَتِهِ فَيَكُونُ لِابْنِهِ ذَوْنًا وَإِنْ جُتِمَا  
وَأَنْ اسْتَوُوا فِي الْقُوبِ فَهُمْ سَوَاءٌ وَلَيْسَ لِلنَّسَاءِ مِنَ  
الْوَلَاءِ إِلَّا مَا أَعْتَقْنَ وَأَوْ أَعْتَقْنَ مِنْ أَعْتَقْنَ أَوْ جَوْرَ

الله

ولاء

وَلَا أَمْتَقْنَ بَيْنَ رُوحٍ عَبْدَهَا مُعْتَقَةً الْغَيْرِ  
فَجَاءَتْ بِوَلَدٍ فَوَلَاؤُهُ لِمَوْلَايِهَا وَإِنْ أَعْتَقَ الْعَبْدُ  
جَوْدًا لِابْنِهِ أَوْ مَوْلَايِهَا فَإِنْ أَعْتَقَ الْمَاءَ وَهُوَ حَامِلٌ  
فَوَلَدَتْ لَا يَنْتَقِلُ أَبَدًا وَسَبَبُ الْوَلَاءِ الْمَوَالِيَّةُ الْعَقْدُ  
فَإِذَا اسْلَمَ عَلَى يَدِ غَيْرِهِ وَوَالَاةٌ عَلَيْهِ أَنْ يُوْتَهُ إِذَا  
مَاتَ يَلْبَعْدُ عَنْهُ إِذَا جُنِيَ فَيُذَكَّرُ صَحِيحًا فَإِذَا مَاتَ  
وَلَا وَارِثَ لَهُ وَرَثَتُهُ وَلَهُ أَنْ يَفْسَخَ بِالْقَوْلِ بِخَصْمَةٍ  
الْآخِرَةِ بِالْفِعْلِ مَعَ غَيْبَتِهِ بِأَنْ يُوَالِيَ غَيْرَهُ فَإِنْ  
عَقْدَ عَنْهُ أَوْ عَنْ وَلَدِهِ فَلَيْسَ لَهُ ذِكْرٌ إِذَا اسْلَمَ الْمَاءُ  
وَوَالَتْ أَوْ أَقْرَبَتْ بِالْوَلَاءِ وَفِي يَدِهَا ابْنٌ صَغِيرٌ يَنْبَغِي  
فِي الْوَلَاءِ **كِتَابُ الْإِيمَانِ**  
الْيَمِينُ بِاللَّهِ تَعَالَى ثَلَاثَةٌ غَمُوسٌ وَهُوَ الْحَلْفُ عَلَى أَمْرٍ  
مَا مِنْ أَحَدٍ يَتَعَمَّدُ فِيهَا الْكُذْبَ فَلَا الْغَاثَةَ فِيهَا



وَلَقَوْلُهُ وَهُوَ الْخَلْفُ عَلَى أَمْرِ بَيْتِنَا كَمَا قَالَ وَهُوَ خَلْفُهُ  
 وَتَوْجُوَانِ لَا يَتَوَخَّذُهُ اللَّهُ تَعَالَى بِهَا وَمُسْتَعْتَدَةٌ  
 وَهُوَ الْخَلْفُ عَلَى أَمْرِ الْمُسْتَقْبَلِ لِيَفْعَلَهُ أَوْ يَتَوَكَّلَهُ  
 وَهُوَ أَنْوَاعٌ مِنْهَا مَا يَجِبُ فِيهِ الْبَتُّ كَفَعْلِ الْغَايِبِ وَمَنْعِ  
 الْمَعَاصِي وَنَوْعٌ يَجِبُ الْكَيْفُ فِيهِ كَفَعْلِ الْمَعَاصِي وَقَوْلُ  
 الْوَاجِبَاتِ وَنَوْعٌ لِكَيْفٍ فِيهِ خَيْرٌ مِنَ الْبَتِّ كَمَنْعِ  
 الْمَلِكِ وَكَيْفٍ وَنَوْعٌ هَاهَا عَلَى السَّوَاءِ مَحْفُظٌ الْيَمِينُ  
 فِيهَا أَوَّلَى وَأَدْنَى تَعْلِيلُهُ الْكِفَارَةُ أَنْ شَاءَ اعْتَقَ  
 دَقِيَّةً وَأَنْ شَاءَ أَطْعَمَ عَشْوَةً مَسْكِينًا أَوْ كَسَاهُمْ  
 كَالنَّظْمِ فَإِنْ كَمْ تَجِدُ صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مُتَتَابِعَاتٍ  
 وَلَا تَجُوزُ التَّكْفِيرُ قَبْلَ الْكَيْفِ وَالْقَاصِدُ وَالْمَكْرُوهُ وَ  
 النَّاسِي فِي الْيَمِينِ وَالْفَعْلُ سِوَا وَحَرُوفُ الْقَسَمِ  
 الْبَاءُ وَالْوَاوُ وَالنَّوْءُ وَتَقْضَى وَيَقُولُ اللَّهُ لَا أَفْعَلُ  
 حَسْبُكَ مِنْ قَوْلِهِ بِاللَّهِ

واليمين

وَالْيَمِينُ بِاللَّهِ تَعَالَى وَبِاسْمَائِهِ وَلَا تَحْتَاجُ إِلَى نِيَّةٍ  
 إِلَّا فِيهَا يُسَمَّى غَيْرُهُ كَالْحَكِيمِ وَالْعَلِيمِ وَبِصُنَائِهِ ذَاتِهِ  
 كَعِزَّةِ اللَّهِ وَجَلَالِهِ الْأَدْعَاءُ لِلَّهِ فَلَا يَكُونُ يَمِينًا  
 وَكَذَلِكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَسَخَطُهُ وَغَضَبُهُ وَالْيَمِينُ بِغَيْرِ  
 اللَّهِ لَيْسَ بِخَلْفٍ كَالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْقَدَّانِ  
 وَالْكَلْبَةِ وَالْبَوَاةِ بِزَيْمِينَ وَحَقُّ اللَّهِ لَيْسَ بِيَمِينٍ  
 وَالْحَقُّ يَمِينٌ وَلَوْ قَالَ إِنْ فَعَلْتُ كَذَا فَعَلِيهِ لَعَنَهُ  
 اللَّهُ أَوْ هُوَذَا إِنْ أَشَارَ بِخَيْدٍ فَلَيْسَ بِيَمِينٍ وَلَوْ قَالَ  
 هُوَ يَهُودِيٌّ أَوْ نَصْرَانِيٌّ فَيُؤَيِّمِينَ وَلَوْ قَالَ لَعَنَ اللَّهُ  
 أَوْ أَيُّمُ اللَّهِ أَوْ عَهْدُ اللَّهِ أَوْ مِيثَاقُهُ أَوْ عَلَى نَذْرٍ  
 أَوْ نَذْرٍ لِلَّهِ فَيُؤَيِّمِينَ وَلَوْ قَالَ أَحْلَفُ أَوْ أَقْسَمُ أَوْ  
 أَشْهَدُ أَوْ زَادَ فِيهَا ذَكَرَ اللَّهُ فَيُؤَيِّمِينَ وَمَنْ حَمَلَ  
 عَلَى نَفْسِهِ مَا يَكْلَمُ فَإِنْ اسْتَبَاحَ أَوْ شَبَّاهُ لَمْ يَزْمَنْهُ  
 حَسْبُكَ مِنْ قَوْلِهِ بِاللَّهِ

لَعَنَ اللَّهُ

لَعَنَ اللَّهُ



الكفارة وان قال كل حلال على حرام ففعل الطعام  
 والشواب الا ان ينوي غيره ما وقيل تطلق امراته  
 بغير نية وعليه الفتوى ومن حلف حاله الكفو  
 لا كفارة في حنفيه ومن نذر نذرا مطلقا فعليه  
 الوفاء به وكذلك ان علقه بشرط فوجبه وعن  
 ابي حنيفة رحمه الله انه تجزئه كفارة يمين اذا كان  
 كان شوطا لا يريد كونه ومن قال ان شاء الله جازي  
 متصلا بيمينه فلا حنث عليه **فصل** حلف  
 بخروج فامر من حمله فاخرجه حنث وان اخرج  
 مكرها لا يحنث وان حمله بوضاه لا بامره الاصح  
 انه لا يحنث حلف لا يخرج الا الى جنازة فخرج اليها  
 ثم اتي حاجته لم يحنث حلف لا يخرج الى مكة فخرج  
 يريدوها ثم رجع حنث وكذلك الذهاب في الاصح وفي

الايمان لا يحنث حتى يدخل حلقه لا يخرج امراته  
 الا باذنه فلا بد من الاذن في كل مرة ولو قال الا  
 ان اذن كبريكفيا اذن واخذ حلف لا يدخل  
 هذه الدار فصارت محروما ودخلها حنث ولو  
 قال دار لم يحنث بدخولها وفي البيت لا يحنث  
 في الوجهين ولو بنى البيت بعدما انهدم لم يحنث  
 بدخوله وفي الدار تحنث ولو جعلت بيتنا  
 او حماما او مسجدا او بيتنا فدخله لم يحنث حلف  
 لا يدخل بيتنا لم يحنث بالكعبة والمسجد والبيعة  
 والكفيسة حلف لا يدخل في هذه الدار فقام على  
 سطحها حنث ولو دخله هليزها ان كان كواغلق  
 الباب كان داخلها حنث والا فلا ولو كان فيها لم يحنث  
 بالتعود حلف لا يلبس هذا الثوب وهو لا يسه فتنة والدخول مرة اخرى

دار بعد ما انهدم

ابن عبد اليهودي

الاخذ من



في المحال لم تحت ولو لي ساعة تحت وكذا  
وكوب الدابة وشكله الدابة حلف لا يسكن هذه  
الدابة فلما بد من خروجه باهله ومساءه اجمع قال  
له اجلس فتعد عندي فقال ان تغديت فعدي  
حز فوجع وتغدي في منزله لم تحت ولو ارادت  
الخروج فقال لها ان خرجت فانت طالق فجلست  
ثم خرجت لم تطلق ومن حلف لا يركب دابة فلان  
فركب دابة عبده المتأفون لم تحت مديونا او  
غير مديون حلف لا يكلم فقوا القوان او سجن او هلك

لم تحت حلف لا يكلمه بشيء فمن حين حلف  
حلف لا يكلمه فكله تحت يسمع الا انه نائم تحت ولو  
كلم غيره وقصد ان يسمع لم تحت ولو سلم على جماعة

وهو فيهم تحت وان فوا هم دونه لم تحت حلف  
لا يكلم عبد فلان يعتق مملكه يوم الحنث لا يوم الحلف  
وكذا الثوب والدابة ولو قال عبد فلان هذا  
اودار هذه لا تحت بعد البيع وفي الصديق والتوب  
والوجه تحت المعادة والفراق والحي والنعان  
سنة أشهر في التعريف والتكليم والدعوة الأبد وهو  
قال ابو حنيفة رحمه الله لا اذرى ما هو وعندهما كالزمان  
والايام والشهور والسنون عشرة وفي الميثاق ثلثة  
حلف لا يكلم من هذه الحنطة لا تحت ما لم يقصمها  
ومن هذا الدقيق تحت تحبزه دون سيفه والجنز  
ما اعتاده أهل البلد والشوا من اللحم خاصة والطبخ  
ما يطبخ من اللحم بالماء او تحت بالكم مرقه والزوس  
ما يكبس في الثنائير وشباع في السوق والوط



والغيب والومان والحيار والقنار ليس بأكلة ولا  
دام ما يقطن به كالحذر والزيت واللبس والملك اذا  
الغدا من طلوع الفجر الى الظهر والعشاء من الظهر  
الى نصف الليل والسمو من نصف الليل الى طلوع الفجر  
والشوب من النهار الكرم منه ومن ماله بالكرم وبانا  
ومن الجب والبر بالانا ومن الاثارة بعينه والسمو  
والالينة ليسا بلح والكموش والكبد لح وفيل في غوفنا  
ليس بلح والشمع شحم البطن دون الظهر حلف  
لا يأكل من هذه البيض فأكلة وطعام تحت وكذا الوطبة  
اذا صار غمرا واللبس شبرا اذا حلف لا يأكل من هذا  
الحذر فصار كبشا فأكلة حلف لا يأكل من هذه  
النخلة نوع على ثمرها ودبشها غير المطبوخ ومن هذه  
الشاة على اللحم دون اللبن والزبد ولا يدخر بين السمك

في البيض

الملك

في البيض والشيء كالا حلف ليعتد الساء او  
ليطيرون في الهواء انعقدت يمينه وحلف في الحال  
حلف لياقينه ان استطاع فليستطاع بالصحة  
حلف لياقينه فلم يات به حلف مات حلف في اخر حياته  
ولو قال ان اكلت او شربت او لبست او كلت  
او تزوجت او خرجت ونوى شيئا بعينه لم يصدق  
ولو قال طعاما او شربا او نحوه صدق ديانته خاصة  
الوشكان انهم على الاساق فلما حلف باليا سمين  
والورد وقيل تحت في غوفنا والبنفسج والورد  
هو الورد الحاتم الثقة ليس حلي والذهب حلي  
والعقد اللؤلؤ ليس حلي حلف لا يأكل من هذا  
حلي وبه ينقح حلف لا ينام على هذا القماش محمد  
عليه فرائض اخر ونام لم تحت وان جعل عليه قواما

في الحنفة







ففعلا وبعضها ذيوفا وبهدرجة أو مستحقة لم  
يحتسب ولو كان رصا أو سقوة حت حلفا  
يقبض دينة متفرقا فقبض بعضه لا يحتسب حتى  
يقبض باقيه وإن قبض في ورثتين متعاقبتين لم يحتسب  
حلفا يفعل لذكره أبدا وإن قال لا فعلته بنز  
بواحدة استخلف الوالي رجلا ليعلمه بطل نفسه  
فوعده حال ولا يتره خاصة حلف ليحتمه ففعل فلم  
يقبله ولو كذلك القوي والعارية والصدقة

## كتاب الحُدُود

وهو عقوبة مقدرة وجبت حقا لله تعالى والزنا  
وطي الوجع المودة في القبل في غير الكفر وشبهته وهو  
يثبت بالبينة وهي أن تشهد أربعة على رجل أو امرأة  
بالزنا فيسألهم القاضي عن ما هيته وكيفيته ومكانه

وزمانه والمؤني بها فإذا بينوا ذكره وذكروا أنها  
محرمة عليهم من كل وجه وشهدوا به كالمباذ في المحلة  
وعده لو أشروا أو عللوا حكم به وإذا انقضوا عن  
أربعة <sup>عن الشهود</sup> فلم تقبله وإن رجعوا قبل الرجم سقط  
وحده وأربعة يضمنون الدية وإن رجع واحد  
فدفعه <sup>بغير الحدة</sup> وإن شهدوا بذنا متقادم لم يمنعه عن إقامته  
بعدهم عن الإمام لم يقبل ويثبت بالأقرار وهو أن يقول  
العاقلة البالغ أربع مرات في أربعة مجالس يردده  
القاضي في كل مرة حتى لا يراه ثم يسأله كما تقدم إلا  
عن الزمان فإذا بين ذكر يومه الحدة وإذا رجع عن  
أقاربه قبل الحدة أو في وسطه خلى سبيله ويستحب  
للإمام أن يلقنه الوجع بقوله لعنك وطئت بشبهته  
أو قبلت أو لمست وحده إن كان محصنا الرجم



بالمجاردة حتى يموت يخرج الى فضاء فان كان  
 ثبت بالبينة يبتدئ الشهود ثم الامام ثم الثاني  
 وان لم يكن محصنا فحده الجلد مائة للحر وخمسون  
 للعبد يضرب بسوط لا ثمة له ضربا متوسطا  
 يفوقه على اعضاءه الا راسه ووجهه وفوجه  
 وتجرد عن ثيابه ولا تجرد المودة الا عن الفرو  
 والحشو وان حفر لها في الوجه جاز ويضرب الرجل  
 قائما في جميع الحدود ولا يجمع على المحصن الجلد  
 والرجم ولا على غيره الجلد والنفي الا ان يراه الامام  
 فيفعل ما يراه ولا يقيم المولى لحد على عبده الا  
 باذن الامام واذا كان الذاني مريضا فان كان  
 محصنا رجم والا فلا تجلد حتى يموت والمودة الحامد  
 لا تجرد حتى تضع حملها فان كان حدها الجلد فينتهي

في الشهود لا يوجب ثيابا بالانوار والحدود  
 في الشهود لا يوجب ثيابا بالانوار والحدود

من نفاسها وان كان الرجل تعقيب الولادة وان  
 لم يكن للصغير من يوتي به فحده يستغفر عنها و  
 احصان الرجل الحرة والعقد والبلوغ والاسلام  
 والدخول وهو الايلاج في القيد في نكاح صحيح  
 وهما بصفة الاحصان وان ثبت بالاقرار و  
 بشهادة رجلين او رجل وامرأتين او يكون بينهما  
 ولد معروف **فصل** ومن وطئ جارية ولده  
 وان سفلر وقال علمت انها على حرام لم يحد او  
 وطئ جارية ابية وان علا او امة او زوجة او سيده  
 او معتدة عن ثلاث وقال ظننت انها حلال لم يحد  
 ولو قال علمت انها حرام حذر في جارية الا في  
 العجم يحد بكل حال ولو تزوج محرما ودخلها  
 او استأجر امراة لينزلي بها وزنى بها او وطئ اجنبية

الفصل في النكاح



فَيَمَادُونَ الْفَرْجَ أَوْ لَا طَفْلًا حَذَّ عَلَيْهِ وَيُعْزَرُونَ  
رُفَّتْ إِلَيْهِ غَيْرُ امْرَأَةٍ فَوَطَّئَهَا لَا يَحُدُّ وَعَلَيْهِ الْمَهْرُ  
وَلَوْ وَجَدَ عَلَى فَوَاشِيَةِ امْرَأَةٍ فَوَطَّئَهَا حَذَّ وَلَوْ كَانَ  
أَعْمَى الْآنَ يَدْعُوهَا فَقَالَتْ أَنَا ذَوْجُكَ وَالَّذِي  
فِي دَارِ الْحَرْبِ وَالْبَغْيِ لَا يُوجِبُ الْحَدَّ وَلَا طَرَفَ الْبَهْمَةِ  
يُعْزَرُ وَلَوْ زَنَى بِصَبِيَّةٍ أَوْ مَجْنُونَةٍ حَذَّ وَلَوْ طَأَّ ثَمَرُهَا  
عِيَالَهُ بِالْعَمَةِ لَا يَحُدُّ وَكَثُرَ التَّعْزِيرُ تِسْعَةً وَثَلَاثُونَ  
سَوْطًا وَأَقْلَهُ ثَلَاثَةٌ وَهِيَ أَشَدُّ الصُّوبِ ثُمَّ حَذُّ الزَّوْنِ  
ثُمَّ حَذُّ الشُّرْبِ ثُمَّ الْقَذْفُ **بَابُ حَذِّ الْقَذْفِ**  
وَهُوَ ثَمَانُونَ سَوْطًا لِلْحَيَّةِ وَارْبَعُونَ لِلْعَبْدِ وَثَلَاثُونَ  
بِقَذْفِ الْمُحْصَنِ بِصَبِيَّةٍ أَوْ زَوْجَةٍ أَوْ طَلِيقَةٍ وَيُتَزَوَّقُ  
عَلَيْهِ وَلَا يَتَّقَعُ عَنْهُ إِلَّا الْفَوْرُ وَالْحَشْوُ وَيُتَبَّعُ بِأَقْرَبِهِ  
مَرَّةً وَبِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ وَلَا يَبْطُلُ بِالتَّقَادُمِ وَالْوُجُوعِ

115  
وَأَحْصَانُ الْقَذْفِ الْعَقْدُ وَالْبَلْوُغُ وَ  
الْحَوِيَّةُ وَالْإِسْلَامُ وَالْعِفَّةُ عَنِ الزَّوْنِ وَمَنْ قَالَ  
لِغَيْرِهِ يَا ابْنَ الزَّوْنِ أَمْ لَسْتَ لَا يَبْطُلُ حَذُّهُ وَلَوْ  
تَفَاهُ عَنْ جَدِّهِ أَوْ نَسَبِهِ إِلَيْهِ أَوْ إِلَى خَالِهِ أَوْ عَمِّهِ أَوْ  
ذَوْجِ أُمِّهِ أَوْ قَالَ يَا ابْنَ مَاءِ السَّمَاءِ لَمْ يَحُدَّ وَلَا يُطَالَبُ  
بِقَذْفٍ أَلْمِيتِ الْآمَنَ يَقَعُ الْقَذْفُ بِقَذْفِهِ فِي نَسَبِهِ  
فَيُنْبَتُّ لِلْوَلَدِ وَالْوَالِدِ وَإِنْ كَانَ كَاثِرًا أَوْ عَبْدًا  
وَلَيْسَ لِلْإِبْنِ وَالْعَبْدِ أَنْ يُطَالَبَ أَبَاهُ وَسَيِّدُهُ بِقَذْفِ  
أُمِّهِ وَمَنْ رَطَى حَرَامًا فِي غَيْرِ مَلِكَةٍ وَالْمَلَأَعْنَةُ يُولَدُ  
لَا يَحُدُّ قَاذِفُهَا وَإِنْ لَاعَنَتْ بِغَيْرِ وَلَدٍ وَالْمُسْتَأْمَنُ  
يَحُدُّ لِلْقَذْفِ وَإِذَا مَاتَ الْمُقَذَّفُ بَطُلَ الْحَدُّ وَلَا  
يُورَثُ وَلَا يَصِحُّ الْعَفْوُ عَنْهُ وَلَا الْإِعْتِيَاظُ وَمَنْ قَالَ  
لِمُسْلِمٍ يَا فَاسِقُ يَا خَبِيثُ يَا كَاثِرُ يَا سَارِقُ يَا مُخَنَّثُ



عُذْرٌ وَلَكَرَ بِأَحْمَدَ يَا خَنْزِيرَ إِنْ كَانَ فَيْتَهُ أَوْ  
عَلَوْتَا وَمِنْ حَذِّهِ الْأَمَامُ أَوْ عَزْرُهُ فَمَاتَ فَهُوَ هَدْرٌ  
وَلِلزَّوْجِ أَنْ يُعْزَرَ زَوْجَتُهُ عَلَى تَوَكُّلِ الزَّوْنَةِ وَتَوَكُّلِ  
أَجَابَتِهِ وَتَوَكُّلِ غَسَلِ الْكُنَابَةِ وَتَوَكُّلِ الصَّلَاةِ وَالْحَزْبِ  
مِنَ الْمُفْتَلِ **بَابُ حَذِّ الشَّرْبِ**  
وَهُوَ كَحَذِّ الزَّوْنَةِ كَيْفِيَّةً وَحَذِّ الْقَذْفِ كَيْفِيَّةً وَكَيْفِيَّةً  
غَيْرَ أَنَّهُ يَسْطَلُّ بِالْوَجْعِ وَالْتِقَاعِ فِي الْبَيْتَةِ وَالْأَلَا  
قُتَارٍ وَقَدْ لَكَرَ بِهَابِ الشُّكْرِ وَالْوَايْحَةِ وَلَوْ أَخَذَ  
وَرِيحَهَا يُوجَدُ مِنْهُ فَلَمَّا وَصَلَ إِلَى الْأَمَامِ أَنْقَطَعَتْ  
لِبَعْدِ الْمَسَافَةِ حَذٌّ وَبِحَذِّ شَرْبِ قَطْرَةٍ مِنَ الْخَمْرِ  
وَبِالشُّكْرِ مِنَ النَّبِيذِ وَالسُّكْرِ إِنْ لَا يَعْرِفُ الْوَجْدَ  
مِنَ الْمَوَاةِ وَالْأَرْضِ مِنَ السَّمَاءِ وَلَا يَحْذَرُ حَتَّى يُعْلَمَ أَنَّهُ  
سَكِرَ مِنَ النَّبِيذِ وَشَرِبَ طَوْعًا وَلَا يَحْذَرُ حَتَّى يُؤْذَرَ عَنْهُ

السُّكْرُ وَلَا يَحْذَرُ مِنْ وَجْدِ مِنْهُ رَائِحَةُ الْخَمْرِ أَوْ تَقِيَّتُهَا  
**كِتَابُ الشَّرْبِ** **الْأَشْرَبَةُ** الْمَحْذَرُ مِنْهَا  
لِخَمْرٍ وَهِيَ النَّبِيذُ مِنْ مَاءِ الْعِنَبِ إِذَا غَلَا وَاشْتَدَّ  
قَذْفُ بِالزَّوْبِ وَالْعَصِيرِ إِذَا طَلَحَ فَذَهَبَ قَلْبُ مِنْ  
ثَلَاثِينَ وَهُوَ الْبَلَاؤُ وَإِنْ ذَهَبَ نِصْفُهُ فَالْمَنْصُفُ  
وَإِنْ طَلَحَ أَذَى طَلَحِيهِ فَالْبَاذَنُ وَالْكَلْحَامُ  
إِذَا غَلَا وَاشْتَدَّ وَقَذْفُ بِالزَّوْبِ وَالسُّكْرِ وَهُوَ  
النَّبِيذُ مِنْ مَاءِ الزَّوْبِ إِذَا غَلَا وَاشْتَدَّ وَتَقِيْعُ  
الزَّوْبِ كَذَلِكَ وَحَوْمَتُهَا دُونَ الْخَمْرِ فَتَجُوزُ بَيْنَهُمَا  
وَيُضَمُّنَ بِالْأَتْلَافِ وَلَا يَحْذَرُ بِهَا إِلَّا بِالشُّكْرِ  
وَلَا يَكْتَفُو سَتَجِلُّهَا وَنَبِيذُ التَّمْرِ وَالزَّوْبِ إِذَا طَلَحَ  
أَذَى طَلَحِيهِ حَلَالٌ وَإِنْ اشْتَدَّ إِذَا شَرِبَ مِنْهُ مَا  
لَمْ يُسْكِرْ مِنْ غَيْرِ لَوْ وَبَيْدَ الْعَسَلِ وَالْبَيْنِ وَالْحَنْظَلِ



والشعير والذرة حلال طبخ أو لا وفي حذر  
السكوان منه روايتان وعصير العنب اذا  
طبخ فذهب ثلثاه حلال وان شتد اذا  
قصده التقوى وان قصد التلهي فحرام ولا  
يباس بالانتباه في الدباء والخنزير والمزفت  
والنقيير وحذر الحذر حلال <sup>او فحرام</sup> خللت او  
خللت **كتاب السرقه**  
وقهر اخذ العاقل البائع نصابا مخزون او ما قيمته  
نصابا ملكا للغير لا شبهة له فيه على وجه الكيفية و  
النصاب دينار او عشرة <sup>او عشرة</sup> درهم <sup>او عشرة</sup> درهم من  
النقدة <sup>او عشرة</sup> الحوز يكون بالحافظ وبالمكان كالذرة  
والبيوت والحنوت ولا يعتب فيه الحافظ فاذا  
سرقه من الحمام ليلا قطع وبالنهار لا وان كان

صاحبه عنده وكذلك حوز اذن بالذخيرة  
والمسجد والصحراء حوز بالحافظ والجوالق  
والفسطاط كالبيت فان سرق الفسطاط والجوالق  
لا يقطع الا ان يكون لهما حافظ <sup>او حوز</sup> والحوز بالحافظ  
يقطع بنفسه الاخذ وان كان نائما والحوز بالمكان  
لا يقطع ما لم يخرج منه ويثبت السرقه بما  
يثبت به القذف وتسال الشهود عن كيفية  
وزمانها ومكانها وما يثبتها ولا بد من حضور  
المسوقين منهم عند الاقرار والشهادة والقطع  
واذا دخل جماعة الحوز وتولى بعضهم الاخذ  
قطعوا ان اصاب كل واحد منهم نصاب وان ثبت  
فادخل يده واخرج المتاع او دخل وتناول المتاع  
آخر من خارج لم يقطع وان القاه في الطريق ثم

ان كان الحوز والذخيرة

ان كان الحوز والذخيرة

ان كان الحوز والذخيرة



أَخْذُهُ أَوْ حَمْلُهُ عَلَى حَرَابٍ وَسَاقَةٍ قَطْعٌ وَإِنْ أَخْذَ  
 يَدَهُ فِي صَنْدُوقٍ الصَّيْرِ فِي أَرْكَمٍ غَيْرِهِ وَأَخْذَ  
 قَطْعٌ وَلَا تَقْطَعُ فِيهَا يَوْجِدُ تَأْمِينًا مَبَاحًا فِي دَابِ  
 الْأَسْلَامِ كَالْحَطْبِ السَّمَكِ وَالْقَصِيدِ وَلَا فِيهَا يَسَارِعُ  
 إِلَيْهِ الْفَسَادُ كَالْفَالَكَةِ الرُّطْبَةِ وَالْهَيْمِ وَاللَّبَنِ وَلَا  
 مَا يَتَأَوَّلُ فِيهِ الْأَفْكَارُ كَالْأَشْوَابِ الْمُطَوَّبَةِ وَالْآلِ  
 اللَّهُو وَلَا فِي سُرَّةِ الْمُصْحَفِ الْمُحَلَّى وَالصَّبِيِّ الْحَيِّ  
 الْمُحَلَّى وَالْعَبْدِ الْكَلْبِيِّ وَالزُّورِ قَبْلَ حَصَادِهِ وَ  
 الثَّمَرِ عَلَى الشَّجَرَةِ وَكُتُبِ الْعِلْمِ وَيَقْطَعُ فِي الشَّيْءِ  
 وَالْأَبْنُسِ وَالصُّنْدَلِ وَالْقَنَاءِ وَالْعُودِ وَالْيَاقُوتِ وَالْجَوَاهِرِ  
 وَالنُّبُوجِ وَالْفُضُوءِ وَفِي الْأَوَانِي الْمُجَدَّةِ مِنَ الشَّجَرَةِ  
 وَالْخَشَبِ وَلَا تَقْطَعُ عَلَى خَائِنٍ وَلَا نَبَاتٍ وَلَا مُنْتَهَبٍ  
 وَلَا مَخْتَلِسٍ وَلَا مِنْ شَوْقٍ مِنْ دِرْجِمٍ مَحْمُودٍ أَوْ مِنْ سَيْدِهِ  
 الْبَالِغِ الْمُطِيفِ مَنَاعٍ النَّاسِ



أَوْ مِنْ أَمْرَةٍ سَيِّدَةٍ أَوْ زَوْجٍ سَيِّدَةٍ أَوْ زَوْجَةٍ أَوْ  
 مُكَاتِبَةٍ أَوْ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ أَوْ مِنَ الْغَنِيمَةِ أَوْ مِنَ الْمَالِ  
 فِيهِ شَوْكَةٌ وَيَقْطَعُ بَيْنَ السَّارِقِ مِنَ الزُّنْدِ وَتَحْسُمُ  
 فَإِنْ عَادَ قَطَعَتْ رَجْلَهُ الْيَسْرَى فَإِنْ عَادَ لَمْ  
 يَقْعُ وَتُجْبَسُ حَتَّى يَمُوتَ فَإِنْ قُطِعَ الْيَدُ الْيَسْرَى  
 أَوْ أَسْنَمُهَا أَوْ أَبْهَامُهَا أَوْ أَلْبَعَيْنِ سِوَاهَا أَوْ قُطِعَ  
 الرَّجْلُ الْيَمْنَى لَمْ يَقْطَعْ وَإِنْ اشْتَرَى السَّارِقُ الْمَسْرُوقَ  
 أَوْ وَجِبَ لَهُ أَوْ أَرَادَ عَادَ لَمْ يَقْطَعْ وَإِذَا قُطِعَ الْعَيْنُ  
 فِي يَدِهِ رَدَّهَا وَإِنْ كَانَتْ هَالِكَةً لَمْ يُضْمَنْهَا وَمَنْ  
 قَطَعَ فِي سُرَّةٍ ثُمَّ مَسَرَّقَهَا وَهِيَ بِحَالِهَا لَمْ يَقْطَعْ وَإِنْ  
 لَغِيَتْ حَالُهَا كَتَمَ الْغَوْلَ قَطْعُ **فصل** إذا  
 خَرَجَ جَمَاعَةٌ لِقَطْعِ الطُّوبِقِ أَوْ وَاحِدًا فَأَخَذُوا  
 قَبْلَ ذَلِكَ حَبْسَهُمْ الْأَمَامُ حَتَّى يَمُوتُوا وَإِنْ أَخَذُوا



مَا كَانَ لِأَرْبَعٍ وَأَصَابَ كُلَّ مَنَّهُمْ نَصَابُ الشَّوْثَةِ  
تُطْعَمُ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ وَأَنْ تَقْتُلُوا وَلَمْ  
يَأْخُذُوا مَا لَأَقْتُلَهُمْ وَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى عَفْوِ الْأَوْلِيَاءِ وَأَنْ  
تَقْتُلُوا وَأَخْذُوا الْمَالَ قَطْعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلِهِمْ مِنْ خِلَافٍ  
وَقَتْلَهُمْ وَصَلْبَهُمْ أَوْ قَتْلَهُمْ أَوْ صَلْبَهُمْ يُصْلَبُ حَيًّا وَيُطْفِئُ  
تَحْتَ ثَنَدٍ وَتَمَّ بِالْيَوْمِ حَتَّى يَمُوتَ وَلَا يُصْلَبُ الْكُفَرُ  
مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَأَنْ يَأْشُرَ الْقَتْلُ وَاحِدٌ مِنْهُمْ أَجْرِي  
لِخَدْعَةٍ عَلَى الْكُفَرِ وَأَنْ كَانَ فِيهِمْ صَبِيٌّ أَوْ بَجْدَنٌ أَوْ ذُو  
رَحِمٍ مُحَرَّمٌ مِنَ الْقَطْعِ عَلَيْهِ يَنْقُطُ الْخَدْعُ وَصَاتُ  
الْقَتْلِ لِلْأَوْلِيَاءِ **كِتَابُ السَّبِي**  
لِلْجَاهِذِ نَوْضٍ عَيْنٍ عِنْدَ التَّنْفِيرِ الْعَامِ كَنَفَارَةٍ عِنْدَ  
عَدَمِهِ وَقِتَالِ الْكُفَرِ رَاجِبٌ عَلَى كُلِّ رَجُلٍ عَائِدٌ صَحِيحٌ  
خَيْرٌ قَادِرٌ وَإِذَا هَجَمَ الْعَدُوُّ وَجِبَ عَلَى جَمِيعِ النَّاسِ

تَخْرُجُ الْحِمَاةُ وَالْعَبْدُ بِغَيْرِ أَذْنِ الزَّوْجِ وَالسَّيِّدِ  
وَلَا يَأْسُ بِالْجَعْدِ إِذَا كَانَ بِالْمُسْلِمِينَ حَاجَةً وَإِذَا  
حَاصَرَ الْمُسْلِمُونَ أَهْلَ الْكُوفِ دَعَوْهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ  
فَإِنْ أَسْلَمُوا أَلْفُوا عَنْ قِتَالِهِمْ وَالْأَذْعُومُ إِلَى إِذَا  
لِجَزِيَّةٍ أَنْ كَانُوا مِنْ أَهْلِهَا وَبَيْتُوهُمْ كَيْتَتِهَا وَمَتَى  
تَحْتَ فَإِنْ قَبِلُوا فَلَهمُ مَا لَنَا عَلَيْهِمْ مَا عَلَيْنَا وَ  
بِحُكْمٍ أَنْ يَدْعُو مَنْ لَمْ يَبْلُغْ الدَّعْوَةَ وَبِحُكْمٍ ذَلِكَ  
لِمَنْ بِالْعَقَّةِ وَأَنْ أَبَوَا السُّتَعَانُوا بِاللَّهِ تَعَالَى وَخَارِبُوهُمْ  
وَنَصَبُوا عَلَيْهِمُ الْمَجَانِيقَ وَأَفْسَدُوا زُرُوعَهُمْ وَ  
أَشْجَارَهُمْ وَغَرَبُوا قُوَّةَهُمْ وَرَمَوْهُمْ وَأَنْ تَتَوَسَّسُوا  
بِالْمُسْلِمِينَ وَيَقْصِدُوا بِهِ الْكُفَرِ وَيَقْبِضُوا بِالْمُسْلِمِينَ  
أَنْ لَا يَقْدَرُوا وَلَا يَغْلُوا وَلَا يَنْفُوا وَلَا يَقْتُلُوا بِجَنُونَا  
وَلَا أَمْوَالَهُمْ وَلَا أَصْغِيَاءَهُمْ وَلَا أَعْمَى وَلَا مَقْعِدًا وَلَا أَقْطَعَ الْيَمِينِ



وَلَا شَيْخًا فَإِنَّمَا الْآنَ يَكُونُ أَحَدُهُمْ لَا يَمْلِكُكَ أَوْ مَن  
 يَقْدِرُ عَلَى الْقِتَالِ أَوْ يَخُوضُ عَلَيْهِ أَوَّلُهُ رَأَى فِي الْحَرْبِ  
 أَوْ مَالٌ يَحْتُ بِه أَوْ يَكُونُ الشَّيْخُ مِمَّنْ يَحْمِلُهُ وَإِذَا  
 كَانَ بِالْمُسْلِمِينَ قُوَّةٌ لَا يَتَّبِعِي لَهُمْ مُوَادَعَةُ أَهْلِهِ  
 الْحَرْبُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ قُوَّةٌ فَلَا يَبَاسُ بِهِ فَإِنْ وَادَعَهُمْ  
 ثُمَّ رَأَى الْقِتَالَ أَصْلَحَ يُبْذَلُ إِلَيْهِمْ وَإِنْ بَدَأَ بِجَهَانَةٍ  
 وَعَلِمَ مَلِكُهُمْ بِهَا فَأَتَاهُمْ مِنْ غَيْرِ نَبِيٍّ وَتَجَوَّزَ أَنْ يُوَادِعَهُمْ  
 بِمَالٍ وَيَغْيِرَهُ وَمَا أَخَذَهُ قَبْلَ مُحَاصَرَتِهِمْ فَهُوَ كَأَجْرِهِ  
 وَبَعْدَهُ كَالْغَنِيمَةِ وَإِنْ دَنَعَ إِلَيْهِمْ مَالًا لِيُوَادِعُوهُ جَانِ  
 عِنْدَ الضَّرُورَةِ وَالْمُتَذَوِّنُ إِذَا غَلَبُوا عَلَى مَدِينَةٍ  
 وَأَهْلُ الدِّمَةِ إِذَا انْقَضَتْ أَلْفُهُمْ كَالْمُسْتَوْلِينَ فِي الْمَوَادِعِ  
 وَيَكُونُ بَيْعُ السِّلَاحِ وَالْكُلُوعِ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ وَتَحْمِيلُهُمْ فِي الْحَرْبِ  
 إِلَيْهِمْ قَبْلَ الْمَوَادَعَةِ وَبَعْدَهَا وَإِذَا أَمْسَ رَجَدُوا وَانْقَاةُ

في قوله لا يملكك او من

كانا

يُسْمُونَهُ رَجَدًا أَوْ كَرِهَ أَبُو حَسَنٍ رَحِمَهُ اللَّهُ قُوَّةَ  
 الْقُدْرَانِ عِنْدَ الْقُبُورِ وَلَمْ يَكُونْ لَهُ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ  
 وَبِهِ نَأْخُذُ وَمِنْهُ مَالًا أَخْجَرُوا وَزَرَ كَقَوْلِكَ قُمْ  
 وَاقْعُدْ وَخُودَكَ وَقَبْلَ لَا يَكْتَبُ عَلَيْهِ وَمِنْهُ مَا يَجِبُ  
 الْأَلِيمُ كَالْكَذِبِ وَالنَّمِيمَةِ وَالْغَيْبَةِ وَالشُّمَةِ وَ  
 الْكَذِبُ مَحْظُوتٌ إِلَّا فِي الْقِتَالِ لِلْمُخْدَعَةِ فِي الصُّلْحِ  
 بَيْنَ اثْنَيْنِ وَفِي أَرْضِ الْأَهْلِ وَفِي دَفْعِ الظَّالِمِ  
 عَنِ الظُّلْمِ وَالتَّعْوِضُ بِهِ يَكُونُ إِلَّا حَاجَةً وَلَا  
 غِيْمَةً لِنَظَائِمٍ وَلَا أَثْمَ فِي السَّعْيِ بِهِ وَلَا غِيْمَةً إِلَّا  
 لِمُعْلُومِينَ فَإِنْ اخْتَابَ أَهْلُ قَرْيَةٍ فَلَيْسَ بِغِيْمَةٍ  
 فَإِذَا أَذَى الْفَوَائِضَ وَاحْتَبَ أَنْ يَتَنَقَّمَ بِمَنْظَرٍ  
 حَسَنٍ وَجَوَارٍ جَمِيلَةٍ فَلَا يَبَاسُ بِهِ وَلَوْ تَحَدَّثَ  
 إِدْخَالُ السُّتْرِ عَلَى الْبَيْتِ وَلَا يَبَاسُ بِسِتْرِ حَيْطَانِ الْبَيْتِ

ان يكون ستر عند صاحب الاموال



للبود ويكول للزينة ومن قنع ياد في الكفاية  
وصرف الباقي الى ما ينفعه في الآخرة فهو اولى

### كتاب الصيد وهو جاري

بالحوار في المعلمة والسيهام المحدثه لما يحد  
الكله لاكله وما لا يحد يحدده وشعره والجوارح  
ذو ناب ومخالب ولا بد فيه من الجرح ويكون الموشير  
والوامي مسلما او كتابيا وذكر اسم الله عند الارسال  
وان يكون الصيد ممتنعا ولا يتوارى عن بصره  
ولا يقعد عن طلبه وتعليم ذي ناب <sup>او عن الصيد</sup> قول الاكل  
وذي المخالب الاجابة اذا دعي ويرجع في مؤنة  
التعليم الى الجبوة بذلك فان اكل او ترك الا  
جابه بعد الحكم بتعليمه حكم بجعله وحرم ما  
بقي من صيده وان تولى التسمية فاسييا حل  
الكلول الذي كوالا لانه لا يحد

وتود من يسهم واحد صيود او ارسله على صيود  
فاخذها واخذ غيرها او ارسله الى صيد فاخذ  
غيره حراما دام في جهة ارسله ولو ارسله  
ولم يسم ثم رجوه وسمي او ارسله مسلما  
فوجدوه بجوسي او بالعكسي فالمعبي حاله الا  
سالي وان اكل منه الكلب لم يؤكل ولو شرب  
من دمه اكل ولو اخذ منه قطعة فرماها ثم اخذ  
الصيد وقتله ثم اكل ما القاه اكل وان اكل منه  
البازي يؤكل وان ادركه حيا لا يحد الا بالتذكية  
وكذلك في الدمي وان شارك كلب لم يذكر اسم الله  
عليه او كلب بجوسي لم يؤكل ولو سمع حشا فظنه  
آدميا فرماه او ارسله فاكله فاذا هو صيد اكل  
وان وقع الصيد في الماء او على سطح او جدار او



سنان الزنج ثم تودى الى الارض لا يؤكل ولو وقع البند  
 على الارض اكله في طير الماء ان اصاب الماء الجرح  
 لم يؤكل والا اكله ولا يؤكل ما قتله البندقة والحجر  
 والعصا والمعواض بعوضه فان خرق بحذره  
 اكله وان رماه بسيف فابان عضوا منه اكله  
 دون العضو وان قذره بنصفين اكله وان  
 قطعه اثلاثا اكله الا ان كان الاقل من خمسة  
 الوايس ومن رمى صيدا فالتحنه ثم رماه آخر  
 فقتله لم يؤكل ويعنى للاول قيمته غير نقصان  
 جزا حيه وان لم تحن الاول اكله وهو الثاني  
**كتاب الذبايح الذكوة**  
 اختيارية وهي الذبح في الحلق واللبنة واضطرابه  
 وهي الجرح في اي موضع اتفق شرطها التسمية

وتكون الذبايح مسلما او كتابيا فان نكل التسمية  
 ناسيا حرا وان اجمع شاة وسمي فذبح غيرها  
 بتلك التسمية لم يؤكل وان ذبح بشفوة اخرى  
 اكله ويكوه ان يذكر مع اسم الله تعالى اسم غيره  
 وان يقول اللهم تقبل من فلان والتنة نحو  
 الابله وذبح البقر والشاة فان عكس ثوبه ويكول  
 والعدوق التي تقطع في الذكوة الحلقوم والموتى  
 والودجان وان قطع ثلثه منها اكله ويجوز الذبح  
 بغير ما افوى الا اذا ذبح وانذر الدم الا ان الشاة القابضة  
 والطرف القابض ويسحب ان يحذ المشفوة ويكوه  
 ان يبلغ بالسكين النخاع او يقطع الواس ويكوه  
 مسلما قبل ان تبود وما استأنس من الصيد  
 فذكوته اختيارية وما توخش من النعم فاضطرابه

ريّة

رجل ذبح شاة جهنمية فلم يتحرر منها شي من ذبحها فالتحنه فالتحنه فالتحنه  
 وان قصفت فالتحنه فالتحنه فالتحنه فالتحنه فالتحنه فالتحنه فالتحنه فالتحنه  
 وان قصفت فالتحنه فالتحنه فالتحنه فالتحنه فالتحنه فالتحنه فالتحنه فالتحنه  
 وان قصفت فالتحنه فالتحنه فالتحنه فالتحنه فالتحنه فالتحنه فالتحنه فالتحنه



وَاِذَا كَانَ فِي بَطْنِ الْمَذْبُوحِ جَنْبٌ مَيِّتٌ لَمْ يُؤْكَلْ  
 وَاِذَا ذُبَحَ مَالًا يُؤْكَلُ طَرَفُ جِلْدِهِ وَخَمَةُ الْاَلْكَنْزِيَّةِ  
 وَالْاَدَمِيَّةِ **فصل** وَلَا يَحْتَكَرُ ذَرْبُ رِيَابٍ مِنْ  
 السِّبَاعِ وَلَا ذِي مَخْلَبٍ مِنَ الطَّيُورِ وَلَا الْكُثْرَانِ  
 وَلَا الْكُمُزُ الْاَهْلِيَّةِ وَلَا الْبَعَالِ وَلَا الْكَيْلِ وَيَكُونُ الْوَحْمُ  
 وَالْبَغَانُ وَالْغُرَانُ وَالضَّبْتُ وَالسَّلْحَانَةُ وَتَجُوزُ  
 غُرَابُ الزُّوْدِ وَالْعَقَاقِرُ وَالْاَرَبُ وَالْجَوَادِ وَلَا  
 يُؤْكَلُ مِنَ الْكِبْوَانِ الْمَاءُ اِلَّا السَّمَكُ وَالْجُرْثُ وَالْمَارِ  
 مَا هِيَ وَلَا يُؤْكَلُ الطَّافِي مِنْهُ **كتاب** **الاضحية**  
 وَهِيَ وَاجِبَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ مُقِيمٍ مُوسِمٍ شَاةً وَابَنَ  
 اشْتَدَّ سَبْعَةٌ فِي بَقْعَةٍ اَوْ بَدَنَةٍ جَانِ اَوْ كَانُوا  
 مِنَ الْهَلَالِ الْقُدْبَةِ وَيُؤَيَّدُونَ بِهَا وَلَوْ اَشْتَرَى بِقَعْدَةٍ لِلْاضْحِيَّةِ  
 ثُمَّ اشْتَدَّ كُلُّ فَرْسَةٍ اِجْزَاءُ وَيُقَسَّمُونَ لَهَا بِالْوَزْنِ

اي الذي يمتد في بلاد عترة ويشق على المالك  
 اذا كان في ظلها عن حوائج  
 اي الذي يمتد في بلاد عترة ويشق على المالك  
 اذا كان في ظلها عن حوائج

وَيَحْزَنُ فِيهَا مَا يَحْزَنُ فِي الْهَذِي وَيَحْتَقِرُ بِاَيَّامِ النُّحْرِ  
 وَهِيَ ثَلَاثَةٌ اَفْضَلُهَا اَوْ لَهَا فَاَنْ تَصْنَعَ وَلَمْ يَذْبَحْ  
 فَاِنْ كَانَ فَعَبْرًا اَوْ قَدْ اَشْتَرَى بِهَا مَقْصَدًا بِهَا حَيْثُ  
 وَاِنْ كَانَ غَنِيًّا نَصَدَّقَ بِثَمَنِهَا اَشْتَرَى بِهَا اَوْ لَا  
 وَيَذْخَرُ وَتَبْنِيهَا بِطُلُوعِ الْفَجْرِ اَوَّلَ اَيَّامِ النُّحْرِ  
 اِلَّا اَنْ اَهْلُ الْمَضَرِّ لَا يَضْحَكُونَ قَبْلَ صَلَاةِ الْعِيدِ  
 وَيَتَصَدَّقُ بِثَلَاثَتِهَا اَوْ بِاَكْثَرِ مِنْهَا وَيُطْعَمُ الْاَغْنِيَاءُ  
 وَالْفُقَرَاءُ وَيَذْخَرُ وَيَكُونُ اَنْ يَذْخَرَهَا كِبَارِيُّ  
 وَلَوْ ذُبَحَ اَضْحِيَّةٌ غَيْرُ بَغِيٍّ اَمْرُهُ جَانٌ وَلَوْ  
 غَلَطَ فَذَبَحَ كُلَّ رَاحِدٍ اَضْحِيَّةٍ الْاُخْرَى جَانٌ وَيَجْلِسُ  
 فَاِنْ تَشَاخَضَ مِنْ كُلِّ لَصَاحِبِهِ نِعْمَةٌ لِحَدِّ  
**كتاب** **الحنانيات**  
 الْقَتْلُ الْمَتَعَلِّقُ بِهِ الْاَحْكَامُ خَمْسَةٌ عَمْدٌ

شات لذت وتوحشة  
 فرما لها صاحبها ونوعا  
 لاضحية فاصابها بحية عن  
 الاضحية لانه هذا لم يضر  
 بمنزلة الوحوش حتى يستنع  
 التضحية واقعات



وشبهه وخطاة وما جرى مجراه وقتل بسبب  
 فالعمد أن يتعمد الضوب بما يفرق الاجزاء  
 كالسيف والليطة والنار وحكم المائيم والقود  
 إلا أن يعفو الأولياء أو وجوب المال عند المصالح  
 بوضاء القاتل في ماله أو صلح بعضهم أو يعفو  
 فتجب بقية الدية في ماله في ثلث سنين ولا كفارة  
 في العمد وشبهه أن يتعمد الضوب بما لا يفرق  
 الاجزاء كالحجر والعصا واليد وموجب الاثم والكفارة  
 والدية المغلظة على العاقلة وهو عمد فيمادون  
 النفس والخطاة أن يرمى شخصاً بظنة هيبدا  
 أو حريقاً فاذا هو مسلم أو يرمى غرضاً فيصيب  
 آدمياً وموجب الكفارة والدية على العاقلة ولا  
 اثم فيه وما جرى مجراه النائم يتقلب على أنسان

على العاقلة  
 كقولهم أو عند العمد والسيوف  
 كقولهم أو عند العمد والسيوف

فيقتله فهو كالخطاة والقتل بسبب كافر اليهو  
 ووافع الحجر في غير ملكه فمطرب به انسان  
 وموجب الدية على العاقلة لا غير وكذا كل يوجب  
 حرمان الارث الا القتل بسبب ولو مات في البي  
 غمما رجوعاً فهو هدر والكفارة عتق رقبة  
 مؤمنة فان لم يجد فصيام شهران متتابعين  
 وليقتل كذا بالحرق وبالعبودية والتجدي بالمرأة  
 والكبير بالصغير والمسلم بالذمي ولا يقتلان  
 بالمكتمان والصحيح بالذمي والاعمى ولا يقتل  
 الرجل بولد ولا بعبده ولا بعبدة ولده ولا  
 بمكاتبه ومن ورن فصاصاً على ابيه سقط والام  
 والاجداد والجدات من اي جهة كانوا كالا  
 ومن جرح رجلاً عمداً ومات منها فعليه القصاص



ولا يستوفى القصاص إلا بالتسليم ولا قصاص على  
شريك الأب والمولى والخاطي والصبي والمجنون  
وكل من لا يجب القصاص بقتله وإذا قتل عبد الوهن  
فلا قصاص حتى يجتمع الداهن والموتن وإذا  
قتل المكاتب عن وفاء وله ورثة غير المولى فلا  
قصاص أصلا وإذا كان قصاص بين كبير وصغير  
فلكبير التسليم أو ليس للحاضر التسليم إذا دون  
الغائب وإذا قتل ولى الصبي والمعتوه فلاب  
أو القاضى أن يقتل أو يصالح وليس له العفو والوثن  
يصالح لا غير ولا قصاص في التخنيق والتفريق  
الآن يتكثروا يقتل الجماعة بالواحد والواحد  
بالجماعة الكفء وإن قتل ولى أحدهم سقط حق  
الباقين وإذا مات القاتل سقط القصاص ومن رمى

١٥٢  
إنما عمدا فنفذ منه إلى آخره مما تافا لا ذلك  
عمدا والثاني خطأ **فصل** ولا تجوز القصاص  
في الأطراف الأيمن مستوفي الدية إذا قطعت  
من المفصل وتماثلت ولا قصاص في اللسان  
ولا في الذكر إلا أن تقطع من الحشفة ولا في عظيم  
الأسنن فان قلع يقطع فان كسر يرد ولا قصاص  
في العين إلا أن يذهب ضوؤها وهي قائمة فيوضع  
على وجهه قطن رطب ويقابل عينه بالماء  
المحلاة حتى يذهب ضوؤها ولا تقطع الأيدي  
باليد ونحو ديتها ومن قطع يميني رجلين  
قطعا يمينه وأخذ أصبه دية الأخرى بينهما  
فان قطعا أحدهما فلا آخر دية يده وإذا  
كان القاطع أشل أو ناقص الأصابع فالمقطوع



ان شاء قطع العيبة وان شاء اخذ دية يده  
 وكذلك ان كان راس الشاة اصغر فان كان  
 اكبر فالمشجوع ان شاء اخذ بقدر شحمته وان  
 شاء اخذ اذ شها ومن قطع يده رجلا خطا ثم قتل  
 عمدا قبل البتاء او خطا بعده او قطع يده عمدا  
 ثم قتل خطا او عمدا بعد البتاء اخذ بالامرئين  
 ومن قطع يده غيره فعفى عن القطع ثم مات فعليه  
 الدية في ماله ولو عفى عن القطع او عن الشجة وما  
 تحدث منه فهو عفو عن النفس واذا حضر احد  
 الوليين واقام البينة على القتل ثم حضر الآخر  
 فانه يعيد البينة رجلا ان اقر واحد بالقتل  
 فقال الولي قتلناه فله قتلها ولو كان مكان  
 الاقرار شهادة فهو باطل رمى مسلما فارتدت ثم

وقع به السهم ففيه الدية ولو كان موتا فاسلم  
 لاشي عليه ولو رمى عبدا فاعتقه ففيه الدية  
**كتاب الديات**  
 الدية المغلظة خمسون وعشرون بنت مخاض  
 ومثلها بنت لبون وحقان وجذاع ونحو المغلظة  
 عشرون ابن مخاض ومثلها بنات مخاض وبنات  
 لبون وحقان وجذاع او الف دينار او عشرة  
 الاف درهم ودية المواة نصف ذكر ولا تغليظ  
 الا في الابل ودية المسلم والذمي سواء وفي النفس  
 الدية وكذا الانف والذكر والحشفة والعقد والشمع  
 والذوق والسمع والبصير واللسان وبعضه  
 اذا منع الكلام والصلب اذا منع الجماع وكذلك  
 اذا افضاها فلم تستمسك بالبول ومن قطع

المحدث ازدهر



بدرجٍ خطأ ثم قتلته قبل البتة خطأ ففيه  
ديّة واحدة وما في البدن اثنان ففيهما الدية  
وفي احداهما نصف الدية وما فيه اربعة ففي احدى  
اربعة الدية وفي كل اصبع عشر الدية ويقسم على  
مفاصلها والكف سبع الاصابع وفي كل سن نصف  
عشر الدية فان قلعهما فنبئت اخو مكانها سقط  
ارشها وفي شعور الواس اذا خلق فلم يثبت الدية  
وكذلك الحية والحاجبان والاهداب واليد اذا  
شلت والعين اذا ذهب ضوءها وفي الشارب  
والحبة الكوسج وثدي يبي الوجه وذكر الخصى  
والعينين ولسان الاخرس واليد الشلاء والعين  
العوراء والوجع العرجاء والسن السوداء  
والاصبع الزائدة وعين الصبي ولسانه وذكره

١٢٩  
إذا لم يعلم حكمه ومن قطع اصبعاً فشدت اخو  
ففيها الارش وعين الصبي والمجنون خطأ  
والشجاع عشرة الحارصة وهي التي تشق الجلد  
ثم الدامعة التي تخرج ما يشبهه الدرع والدامية  
التي تخرج الدم ثم الباضعة التي تبضع اللحم ثم  
المسحاة تاخذ في اللحم اكثر ثم السمحان وهي  
جلدة فوق العظم تصد اليها الشجة ثم الموضحة  
العظم ثم الهاشمة تهشم ثم الكتفة تنقله  
ثم الامة التي تصد الى اتم الدماغ في الموضحة  
القصاص دون ما يوردها في الموضحة الخطاء  
نصف عشر الدية وفي الهاشمة العشرة في الكتفة  
عشر ونصف وفي الامة الثلث وكذا الجائفة فاذا  
نفذت ثلثان والشجاع تخشى بالوجه والراس



والجارية بالجوف والجنب والظهر وما سوي ذلك  
جراحات فيها حكومة عدل وهو ان يقوم  
عبدًا سالمًا وسليمًا فانقصت الجراحات من  
القيمة يعتد ذكر من الدية ويخرج رجلًا فذهب  
عقله او شعور راسه دخل فيه ارش الموضحة  
وان ذهب سمعه او بصره او كلامه لم يدخل  
ولا يقتضى من الموضحة والظرف حتى يبرأ ولو  
شجرة فالتحمت ونبت الشجر سقط الارش ومن  
ضرب بطن امرأة فالقت جنينًا ميتا ففيه  
غرة خمسون دينارًا على عاقلة ذكرها كان الميت  
او انثى وان القته حيًا ثم ماتت فالدية وان القته  
ميتًا ثم ماتت فديتها والغرة وان ماتت ثم القته  
ميتا ففيها الدية فلا انثى فيه وان ماتت ثم خرج

١٢٥  
حيًا ثم ماتت فديتان والنفارة في الجنين وما تحب  
فيه مؤدوث عنه وفي الجنين الامة نصف عشر قيمته  
لو كان حيًا ان كان ذكرًا او عشر قيمته لو كان انثى  
**فصل** ومن اخرج الى طريق العاقلة رؤسها  
او ميناها او كنيها او ذكاتها فلو جرد من عوض النكاح  
ان يشوع فان سقط على انسان فعطب الدية  
على عاقلة وان طر صابه طرف الميزاب الذي في الحائط  
فلا ضمان وان كان لا يستقر به احد جاز له  
الاتقاع به وان كان يستقر بكمه وليس لاحد  
من اهل الدرب لغير النافذة ان يفعل ذلك الا  
بامره ولو وضع جرحا في الطريق فهو ما احق  
فان حوكته الوثج الى موضع آخر لم يضمن الا ان يكون  
يوم تبيع وكذا ضرب الماء وربط الدابة ووضع



لخشبة والقاء التواب والتخاذه الطين وإذا مال  
حائط إنسان إلى طوبى العامة فطالبه بنقصه  
مسلم أو ذمي فلم ينقصه في مدة أمكنه حتى سقط  
ضمن يانف به وإن مال إلى دار جارة فالمطالبة  
له وللساكن وإن بناء ما يلا ابتداء فسقط ضمن  
من غير طلب ويضمن الوالك ما أو طارت الدابة  
بيدها ورجلها أو كدمت أو صدمت لا يضمن بانفخت  
بذنبها أو رجلها وإن رأت في الطوبى وهي تشبه  
أو أوقفتها لذلك فلا ضمان عليه فيما تلفت وإن  
أوقفتها لغيره ضمن والقايد ضمان لما أصابت بيدها  
دون رجلها وكذلك السابق وقيد يضمن بفحمة الوجه  
فإذا أو طئت دابة الوالك بيدها ورجلها يتعلق به  
حرمات الأرض والوصية ونحو الكفارة ولو ركب دابة

فتخسها آخر فالضمان على الناحى وإن اجتمع  
السابق والقايد أو السابق والراكب فالضمان  
عليهما وقيد على الراكب وجميع مسايده هذا  
الفصل إن كان المالك أدميا فالدية على العا  
تلة وإن كان غيره ففي مال الجاني وإذا اصطدم  
فارسان أو ماشيتان فماتت فعلى عاقلة كل واحد  
دية الآخر ولو تجاذبا جلا فأنقطع وماتان  
وقعا على ظهرهما فماتت رعية وجهها فعلى  
عاقلة كل واحد دية الآخر فإن اختلفا فدية  
الواقع على وجهه على عاقلة الواقع على ظهره  
وإن قطع آخر الجبد فماتت فدية عاقلة وجهه  
**فصل** إذا جنى العبد خطأ فمولاة  
إما أن يدفعه إلى ولي الجناية فيملكه أو يئديه

البيدفع قيمة العبد



٢٧  
 بارشها و كذا لكران جنى ثانيا و ثالثا و ان جنى  
 جنايتين اما ان يدفع اليهما يقتسمانه او يقيده  
 بارشها فان اعتقه قبل العلم ضمن الاقل من  
 قيمته ومن الارش وبعد العلم جميع الارش وفي  
 المدبر و ام الولد يضم الاقل من قيمتهما ومن الارش  
 وان عاد و جنى وقد دفع القيمة بفضاء فلا شيء عليه  
 ويشاؤى الثاني الاول فيما اخذ وان دفع بغير  
 قضاء فان شاء الثاني يشارك الاول وان شاء  
 اتبع المولى ثم يرجع المولى على الاول ومن قتل  
 عبدا خطأ فعليه قيمة لا يزداد على عشرة آلاف  
 الا عشرة وفي الامة الا عشرة وان كانت قيمة اقل  
 من ذلك فعليه قيمة وما هو مقدّر من القيمة مقدّر  
 من قيمة العبد **باب القسامة**

اي اليمين

الله يعلمه الراوي والملا

الله يعلمه

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المطبوعات

٦٤١٨ / ١٤٤٤

المختار للفتاوى  
 ابو الفضل الموصلي، عبد الله بن محمد ود - ٦٨٢ هـ  
 القرية القاسية البحرى قدس سره  
 ١٢٦ هـ